

سردية الربيع العربي

ورهانات الواقع



سردية الربيع العربي ورهانات الواقع
هشام جعفر

تصميم الغلاف/ حسن جمال
الإخراج الداخلي/ حسن جمال
تدقيق لغوي/ أحمد الشيبني

الطبعة الأولى، القاهرة 2021
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 2021/3017
الترقيم الدولي/ تدمك: 978-977-6648-87-6
1- العالم العربي- الأحوال السياسية.
أ- العنوان 320,965

جميع الحقوق محفوظة للناشر
دار المرأيا للإنتاج الثقافي
تليفون: +2-023961548 / موبايل: +2-01030319318
للبريد الإلكتروني: elmaraya@elmaraya.net
العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج.م.ع
الآراء الواردة بالكتاب تعبر فقط عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي دار المرأيا للإنتاج الثقافي.

سردية الربيع العربي ورهانات الواقع

هشام جعفر

EL MABRY
for Cultural Production
المرايا
للإنتاج الثقافي

الفهرس

إهداء	5
المقدمة: النموذج الانتفاضي العربي	7
الفصل الأول: يا محتجي العالم اتحدوا!	25
1. هل مناهضة النوليرالية نناهض العنصرية	27
2. تطلعات المصريين.. نظرة مختلفة	44
الفصل الثاني: الإسلاميون والانتفاضات العربية	53
1. الإسلاميون والموجة الثانية من الربيع العربي.. نهاية الاستثنائية	55
2. الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية في مصر	74
3. الإسلاميون والعلمانيون في مصر.. إعادة هندسة الاستقطابات	84
الفصل الثالث: الانتفاضات في بيئة دولية متغيرة	97
1. الشرق الأوسط في الإدراك الأمريكي.. قراءة في إستراتيجية المحافظين	99
للأمن القومي	99
2. روسيا في المنطقة بين الاستقرار والإصلاح	111
3. الصعود الصيني وقوى الإصلاح في المنطقة	128
الفصل الرابع: من أزمات الانتفاضات	143
1. الانتفاضات والاستثمار في الاستقرار	145
2. مصر وليبيا: من الحرب على الإرهاب إلى مقاربة بناء الدولة	159
3. اتفاقيات التطبيع.. من الربيع العربي إلى نهاية الأساطير	175
4. أسئلة قلقة بشأن التطرف الديني في بلادنا	187
خاتمة: من دروس الفترات الانتقالية	198
التعريف بالمؤلف	217

إهداء

إلى زوجتي منار الطنطاوي

التي يتجسد فيها انتصارات يناير وانكساراتها،

وقوة 25 وضعفها،

دفعت أثمانًا غالية ولا تزال

لأنها صدقت الحلم وآمنت به

فهنيئًا لمن ساهم في يناير

ولو بشق كلمة هنيئًا له ثم هنيئًا

التاريخ منصفه لا محالة.



المقدمة: النموذج الانتفاضي العربي

في عام 1989 أهدى إليّ أستاذنا د. عبد الوهاب المسيري -رحمة الله عليه- كتابه الذي حمل عنوان: «الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية: دراسة في الإدراك والكرامة». لعب الكتاب دوراً هاماً في تكويني المعرفي لأسباب عديدة، أهمها أنه يقدم نموذجاً معرفياً مختلفاً في تحليل الأحداث والوقائع، ويلتقط منها ما يهمله كثير من المتابعين فتكتسب معنى تحليلياً مختلفاً، ويصبح السؤال الأساسي: هل النظريات والمفاهيم المستخدمة أكثر تفسيرية للظواهر الإنسانية المركبة والمعقدة أم لا؟

وفق هذا الاقتراب كتبت في فبراير 2012 مقالاً حمل عنوان: «الثورة المصرية والإعلام الجديد: قراءة في النماذج المعرفية»، استفتحته بالقول: «يتحدث الكثيرون عن أن ثورات الربيع العربي هي بامتياز ثورات الميديا الجديدة، ومع اتفاقنا أن هذه الثورات قد استفادت مما أتاحته الميديا الجديدة من إمكانيات، لكن مشكل هذا التصور أنه يتعامل مع الميديا الجديدة باعتبارها أدوات للحشد والتعبئة وخلق الوعي وبناء الشبكات، ولم يلتفت

إليها باعتبارها تعبيراً عن نموذج معرفي جديد سيكون له تداعياته على مجمل الحراك الثوري ومستقبله»¹.

المدخل الذي أطرحه في هذه المقدمة وتطور حوله فصول الكتاب هو ضرورة الانطلاق من فهم أعمق لحقبة الربيع العربي وما خلفته من تداعيات وما أثارته من قضايا، وأنه دون الوصول إلى هذا الفهم مع السعي إلى التعبير عنه وصياغته في مشاريع لإعادة بناء الدولة العربية المأزومة، فسيظل ما يحكم نظرة الفواعل الدولية للمنطقة هو «الحد من الآثار السلبية لمشاكل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مناطق أخرى من العالم»، وهذا بالمناسبة مما يختلف معه موقف المواطن العربي الذي ترى أكثريته -وفق استطلاعات الرأي- أن الربيع العربي إيجابي وإن عانى تعثرات، فقد أظهرت نتائج المؤشر العربي 2019/2020 أن أكثرية الرأي العام العربي 58% ما زالت تعد هذه الثورات ظاهرة إيجابية، في مقابل 28% عدتها سلبية².

يجادل كاتب هذه السطور -إذن- أن هناك سردية جديدة لانتفاضات الربيع العربي تعلن نهاية صيغ القرن العشرين، وفي

1- هشام جعفر، «الثورة المصرية والإعلام الجديد: قراءة في النماذج المعرفية»، جريدة الشروق، متاح على: <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=04022012&id=e-9b0a301-fab6-4025-b026-64793bbdda9c>

2- المؤشر العربي 2019/2020 في نقاط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، متاح على: <https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Arab-Opinion-Index-2019-2020-Inbreef-Arabic-Version.pdf>

القلب منها دولة ما بعد الاستقلال والحركات السياسية الإسلامية والعلمانية التي استندت إلى أيديولوجيات شمولية، وأنا بصدد صيغ جديدة لم تتأسس بعد، فقد غلب عليها الاحتجاج وافتقدت إلى بلورة قاعدتها الاجتماعية الحاضرة والدافعة لها، وإن اتخذت مظاهر قيمية وثقافية عميقة، فما ظهر بشكل ملموس هو عجز الحركات الاجتماعية أو اللاحركات الاجتماعية -مهما كان اتساعها ومهما بلغت مثابرتها، وحتى حين ترفع مطالب محددة- عن تحقيق ما تصبو إليه.

يحاول البعض إلصاق عدم الاستقرار وتصاعد الصراعات بحقبة الربيع العربي، ففي رأيهم أنه قوض الاستقرار السياسي والاقتصادي في عدد من الدول، وأشعل حتى الآن ثلاثة حروب أهلية، وترك 10 ملايين لاجئ معظمهم في سوريا ولبنان والأردن وتركيا. هذا الحديث يغفل اعتبارين هامين:

أولاً: ضرورة التمييز بين جوهر الربيع العربي وبين عدم القدرة على إدارة مقتضيات الفترات الانتقالية.

الربيع العربي -في موجتيه- تطلع الشعوب العربية وخاصة الفئات الشابة منها إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد، واحتجاج على الفساد وسوء توزيع الدخل.¹ الربيع العربي هو

1 - انظر تديلاً واقعيًا على ذلك نتائج المؤشر العربي 2020/2019 في المرجع السابق.

تعبير -من وجهة نظري- عن تحول تاريخي في المنطقة يعلن نهاية الصيغ القديمة في السياسة والثقافة والاجتماع، وبحث عن جديد لم يتبلور بعد. هو إعلان عن نهاية حقبة وبداية حقبة جديدة، فالمنطقة تعيش في طور انتقال بين الحقتين: القديم مرتحل والجديد لم يتمأسس بعد. ومن ثم فنحن نعيش مرحلة خلو العرش بتعبير زيجموند باومان في كتابه «الحداثة والهولوكوست». أما الفشل في إدارة الفترات الانتقالية فحدث ولا حرج، ومن كل الأطراف: قوى التغيير لم تدرك طبيعة الزمن الانتقالي فلم تسعَ إلى بناء التوافقات وتعاض عليها بالنواجز، فنجاح مسار بعد الثورات لا يعد دائماً أمراً مؤكداً، وأحد محددات تحقيق الثورات أهدافها هو كيف تتصرف نخب التغيير. وقوى الثورة المضادة -وطنيًا وإقليميًا- حرّكتها ولا تزال مصالحها الضيقة الآنية فأشعلت الصراعات في كل ركن.

القراءة التاريخية لانتفاضات الربيع العربي هي أننا أمام إعادة تشكل للتاريخ كله في المنطقة، نحن أمام محطة تاريخية فاصلة، فالقديم قاد إلى الانفجار، ولم يعد قادرًا على تقديم استجابات لتحديات المجتمع والدولة، لكن الجديد لم يتبلور بعد، وهذه هي مهمتنا التاريخية كما أعتقد، واللحظة تمتلئ بالكثير والكثير مما يصب في المستقبل، وبمقدار قدرة الفواعل الاجتماعية على التقاط

مقومات هذه اللحظة بمقدار ما سنكون على أول طريق الاستقرار. أنا أدرك أن مشاريع الماضي المرتحل لم تكن مجرد صياغات وعبارات عابرة تحملها قوة السلطة بالمعنى الذي يقدمه فوكو، إنها شكل ومقترح للحياة، ولطبيعة المجتمع بشبكة علاقاته وهي خطاب وممارسة لتصورات وخيال سياسي واجتماعي واقتصادي، وتصور معرفي للحياة والدولة، تنبثق عنهما أعراف وتقاليد ومؤسسات ولغة وتصور للمجتمع ولأفراده، تصور للذات والآخر يعبر عن نفسه في قوانين وتشريعات ودستور وعلاقات إنتاج.

ثانيًا: عدم إدراك طبيعة الفترات الانتقالية، التي عادة ما تسودها الهواجس والمخاوف لا الحقائق والوقائع، ومن ثم فلا قدرة على بناء التوافقات المرحلية أو القطع مع الممارسات السياسية التي سبقت التغيير.

ما يميز الفترات الانتقالية هو انبعاث التناقضات المسكوت عنها، حين يتصاعد الجهوي/المحلي، والإثني، واللغوي، والطائفي، والمذهبي والديني، بالإضافة إلى المطالب الاقتصادية والاجتماعية، ومن دون تطوير مقاربات واقتراحات جديدة للتعامل مع هذه التناقضات فسيكون تحقيق الاستقرار أمرًا مستحيلًا.

كما تتسم الفترات الانتقالية بطرح سؤال الهوية الوطنية، وقد أجمعت الدراسات أنه لا نجاح لتحول ديمقراطي دون

التوافق على هوية وطنية جامعة. ومع قناعتني أن الانتفاضات الديمقراطية العربية سوف تساهم في بلورة الهوية الوطنية كما يجري في لبنان والعراق، إلا أنه يجب أن نكون متنبهين لاستخدام معارك الهوية لتبرير الصراع السياسي وكذا محاولة بعض الهويات الفرعية الهيمنة على المشهد السياسي، ساعين إلى تحقيق بعض المكاسب الجزئية على حساب بناء الهوية الوطنية الجامعة. وفاقم الأمر، انبعاث الوعي بمشاريع متناقضة تثير حماسة جهات معينة وهواجس فئات أخرى، مثل الحديث عن المشروع الإسلامي أو العثمانية الجديدة أو الهلال الشيعي.

في الفترات الانتقالية تهيمن الهواجس على الجميع، لذا فلا حكم إلا بالتراضي. ويجب أن تكون هناك دائماً سياسات وخطابات الطمأنة لمواجهة الشعور بعدم الأمان على المصالح، مصالح الدول والفئات الاجتماعية، والهوية، والقوى السياسية والحزبية الأضعف. يتسم الطور الانتقالي العربي بأن الدولة باتت محل تساؤل بحيث يصير المطلوب بناءها بإعادة التفكير فيها، فالتحدي الأساسي الذي تواجهه الجماعة الوطنية في كل قطر عربي هو إحداث تحول ديمقراطي ذي جوهر اجتماعي: أحد شروط نجاحه إعادة البناء، فقد الدولة ولكن من خلال طرح صيغ جديدة لإعادة البناء، فقد انتهت صيغة دولة ما بعد الاستقلال، ويجري ذلك في ظل تحليل

لمفهوم الدولة في مخيال المواطن العربي وتبديد للرأسمال التاريخي الذي أنجز على مدار القرن الأخير في بعض الأقطار، والذي سمح بإنشاء عدد من المؤسسات ذات التقاليد الراسخة التي أدت إلى قيام الدولة بأداء وظائفها باستقلال عن توجهات النظام السياسي، بحيث بتنا الآن أمام معضلة تصيب كل الدول العربية هي أن استمرار الدولة مرهون باستمرار النظام السياسي الحاكم، خاصة في ظل تحلل الدولة الوطنية إلى عناصرها الأولية من طائفية وقبلية وإثنية وجهوية ومذهبية.

سمات النموذج الانتفاضي

أولاً: الإنسان/السر الذي يتبدى في ثلاث ظواهر متكاملة، أولها عدم القدرة على توقع سلوكه وتصرفاته، وتعقيد الدوافع والأسباب المحركة له والتي لا يمكن تفسيرها بشكل مادي فقط وفي نفس الوقت لا يمكن إغفال الجوانب المادية منها، وأخيراً الاهتمام بخصوصية الإنسان كإنسان بأبعاده الفريدة المركبة، وبخصوصية السياق الذي يعيش فيه.

أثبتت الانتفاضات العربية -في موجتيها- عدم القدرة على التنبؤ سواء من خبراء المنطقة أو محترفي المنظمات الدولية أو الفواعل الدولية والإقليمية أو حتى حكام الدول العربية وزعماء المعارضة فيها، وأزعم أن الحراك العربي قد تحدى النماذج

المعرفية التي بنى عليها كل طرف من هؤلاء نظرتة إلى الشعوب العربية، ويمكن أن أسوق العديد من الأدلة والأمثلة على ذلك، ولكنني أكتفي بنماذج ثلاثة: فقد رأى مبارك والقذافي بعد ثورة الياسمين في تونس أن بلدانهما وشعوبهما على خلاف تونس، أما البنك الدولي وصندوق النقد فقد كانا يبشران بالنمو الاقتصادي الذي حققه نموذجاً بن علي ومبارك ومثلت الاحتجاجات العربية صدمة لهما دفعتهما لاحقاً إلى إعادة النظر في المفاهيم المستخدمة في تحليل الواقع العربي وتطوير اقترابات جديدة وإضافة مؤشرات مختلفة للنظر إليه،¹ أما الولايات المتحدة وأوروبا فقد فوجئتا بما حدث ما أربك متخذ القرار فيهما فلم يستطع أن يحسم موقفه إلا بعد زمن.²

شدة التعقيد، من الخصائص المميزة للقرن الواحد والعشرين بما يؤدي إلى تفاعل عوامل متعددة -مادية وقيمية- بعضها مع البعض، وزيادة التواصل بين ملايين البشر حيث يتأثر الكل بأفعال الآخرين في سياق عملية ديناميكية دائمة فيتواصل التغيير والتعديل. ففي النظم المعقدة يمكن لفعل بسيط أو فرد واحد (بوعزيزي مثلاً) أن يغير النظام ككل، أو بعبارة أخرى فإن تحرك

1 - انظر مثلاً لذلك تقرير البنك الدولي عن اقتصادات الربيع العربي وتوابعه لعام 2018، متاحاً على: <http://documents1.worldbank.org/curated/en/251971512654536291/pdf/121942-RE-VISED-Eruptions-of-Popular-Anger-preliminary-rev.pdf>

2 - انظر مذكرات أوباما عن الثورة المصرية.

فرد واحد أو جماعة صغيرة في نظام معقد متزايد الترابط من شأنه أن يؤثر في مجمل النظام بسرعة فائقة.

وهنا نقطة يحسن مناقشتها، فقد قدمت تفسيرات متعددة للحراك العربي أرجعها البعض إلى تطورات المشروع النيوليبرالي وتداعياته على بعض الفئات الاجتماعية، خاصة من جهة تغير العقد الاجتماعي، في حين اهتم بعض الباحثين بتطورات العمران في المدينة العربية وزيادة قاطني العشوائيات بها، وقدم آخرون اقتراب الدولة العربية المأزومة مفسراً لهذه الاحتجاجات... إلى آخر ما هناك من تفسيرات، إلا أنني أرى ضرورة النظر إلى هذه العوامل جميعاً من جهة ما يحدث بينها من تناسق وتناغم (synergy) نتيجة لشبكية التفاعلات، ويصبح التحدي هو كيفية إدراك العوامل المتعددة في تفاعلها بعضها مع البعض وتراكم تأثيراتها، ومن هنا تأتي قدرة تحرك واحد على إطلاق حركة تغييرية شاملة للنظام ككل، ويضاف إلى ذلك صعوبة التنبؤ لأن الظواهر دائمة التغير. وفي هذا السياق فإن أي حدث مهما كان كبيراً أو صغيراً، فلا بد أن يتكشف عن خليط بالغ التعقيد من التأثيرات والأسباب والنتائج، جميعها مشروطة بالأخرى ومتأثرة بها ومتوقفة عليها.

خصوصية الإنسان واختلاف سياقاته تعطي للظواهر -وإن تشابهت في الدوافع والأشكال- تمايزاً واختلافاً في الخبرات والمسارات،

وتصبح التشكلات التاريخية ومسار بناء الدولة وتكوينات المجتمع وضرورات الجغرافيا السياسية محدداً من محددات عديدة ترسم مسارات الانتفاضات وتمايزها من قطر إلى آخر، ولا يعني ذلك بأي حال عدم وجود المشتركات والدروس التي يمكن تبادلها مع الإقليم أو العالم من حولنا.

ثانياً: من أيديولوجيا الهوية إلى خطابات المعاش، وهنا يتبدى لنا ملمحان، الأول أن المطالب المتعلقة بمعاش الناس الكريم صارت الأولوية الأولى لهم متقدمة على أيديولوجيا الهوية. أنا أدرك أنه جرى ولا يزال استخدام مسائل الهوية للحشد والتعبئة من أطراف عدة في موجتي الربيع العربي، ولكنها كانت سبيلاً لزيادة النفوذ السياسي وتحقيق مكاسب انتخابية، أو أستخدمت للتغطية على قضايا أخرى، أو لتحقيق التماسك للقاعدة الاجتماعية المساندة. الطريف أن الاحتجاجات تقدم أمثلة متعددة لتجاوز القاعدتين الاجتماعية والتنظيمية للحركات السياسية لموقف قادتهم، حين سارعوا بالانضمام إلى الحراك، فما كان من قادتهم إلا أن لحقوا بهم بعد أن رفضوا المشاركة فيه أول الأمر، جرى ذلك في لبنان والجزائر والعراق في 2019، كما جرى في مصر واليمن والمغرب في 2011.

الملمح الثاني في هذه النقطة، أن المطلوب الآن ليس حديثاً في المرجعيات الأيديولوجية والأطر الفكرية العامة ولكن تقديم

سياسات عامة وبرامج تفصيلية من شأنها أن تعالج مشاكل الناس الواقعية وتجيب على أسئلتهم الصغرى، فالسياسة الآن باتت تدور حول معاش الناس وجوهرها انتقال الخاص إلى العام.

وتبقى نقطة أخيرة يحسن مناقشتها هنا، هل التعددية في المكونات الأيديولوجية الأربعة (قومي وليبرالي وإسلامي ويساري) التي باتت حقيقة واقعة في المجالات كافة، وفي المجال السياسي خاصة، تدور حول سياسات عامة متنوعة لها انحيازاتها الاجتماعية الواضحة، أم أن هناك عجزاً في بعض التجارب عن تقديم هذه السياسات العامة بدليل استمرار معاناة الناس وتراجع الأحزاب السياسية في أي استحقاق انتخابي.

ألخص فأقول: إن أولوية المواطن العربي الآن هو الملف الاقتصادي الاجتماعي وليس جدالات الهوية، وأن دور المرجعيات الفكرية المتعددة هو تقديم حلول من خلال السياسات العامة لمشكلات الواقع وليس الوقوف عند منطلقاتها النظرية، وهذه الحلول تقدم في المجال السياسي عبر السلطة العامة وليس عبر آليات المجتمع المدني أو التبشير الثقافي فقط.

ثالثاً: الحرية وهو اسم جامع لظواهر وقيم كثيرة، ويساعدنا النموذج المعرفي للميديا الاجتماعية على إدراك جوانبها المتعددة، فالمعلومات والبيانات صارت ديمقراطية نتيجة القدرة على إنتاج

المحتوى وتجهيزه وتدويره وتوزيعه والتحكم فيه من عدد غير محدود من الأفراد والمجموعات بما يتجاوز أية سلطة مركزية أو مؤسسية بما فيها سلطة الدولة. نحن هنا بإزاء غياب للمركز/ السلطة بمعناها الواسع، والمرجعية والمطلق، ويعني هذا انقضاء فكرة الخطاب السديد، والقول النهائي، والتحول إلى فكرة القول المناسب الذي يعني مناسبته أو ملاءمته في ظل ظرف زمني ومكاني ومجتمعي محدد، وأصبحت النسبية الشديدة في القول والفعل هي الحاكمة لمجمل النموذج المعلوماتي المقدم في الإعلام الاجتماعي. فهناك سيولة شديدة في المحتوى المقدم وقد أدت هذه الظاهرة إلى عدم العمق الثقافي والمعرفي، فتدفق المعلومات لا ينشئ بالضرورة معرفة. وقد أدت غياب المركزية وتأكيد اللاسلطوية إلى «ثورات بلا قيادات» على حد تعبير كارين روس، أو «قيادة غير عضوية/ فضفاضة»، بتعبير المسيري في توصيفه للانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987.

وهنا يحسن الإشارة إلى أن السلطة الأبوية قد سقطت في نفوس شباب وشابات الانتفاضات، وهو ما لم تستطع نخب الحكم، باعتبارها آخر معاقل السلطة الأبوية في المجتمع، أن تدركه حتى الآن على غرار الشعار الذي رفعه المتظاهرون في لبنان 2019 «كلن يعني كلن» أي ضد كل رؤس الفساد دون استثناء. لقد سقطت

سلطة الأب في الأسرة نتاج عوامل اجتماعية واقتصادية لا داعي إلى التفصيل فيها الآن، وسقطت سلطة المدرس/المؤسسة التعليمية، وسقطت سلطة الشيخ/القس والمؤسسة الدينية، وسقطت سلطة أجهزة الدولة العربية باعتبار أن جيلنا -جيل الثمانينيات- آخر من شهد سلطة هذه الأجهزة حين تعلم في مدارسها وتخرج في جامعاتها وعمل في بعض مؤسساتها، ولكن الأجيال التالية تهاوت في نفوسها هذه السلطات جميعاً، ثم كان إسقاطها لرأس النظام إسقاطاً لآخر رموز السلطة الأبوية في المجتمع، وهذا يفسر لماذا لم يفلح مع هؤلاء الشباب الخطاب الأبوي الذي حاول النظام أن يستميلهم به.

الملح الأساسي الذي يجب التركيز عليه هنا هو أننا بصدد إعادة صياغة لعلاقة المواطن العربي بالقيمات الكبرى في حياته، في علاقته بالوطن والأسرة والدين والذكر والأنثى إلى آخر ما هنالك من قيمات أو ما ظن أنه محرمات، ويتواكب مع ذلك الاستهلاك الشره والسريع للمحتوى والرموز والمؤسسات التي تتفاعل في المجال العام، فهناك تجاوز سريع ومتسع لها.

في جوهر هذه الظواهر تأتي قيمة التعددية كقيمة مركزية، فشبكة التفاعلات تزيد من تصاعد حضور المحلي/الجهوي والإثني والديني، وهذا يمثل تحدياً مهماً للدولة القومية -التي تأثرت

بصيغتها دولة ما بعد الاستقلال في المنطقة- التي تفترض التجانس في مقابل النزعة الشبكية التي تفترض التنوع والتعدد.

يرتبط بنزعتي الحرية والتعددية أيضًا نزعة فردية شديدة، فالفرد- في الإعلام الاجتماعي- تعاضم دوره في إنتاج المحتوى وتدويره والتفاعل معه وذلك في مقابل المؤسسة المحترفة التي كانت تستقل بإنتاج المحتوى، كما ازدادت مساحة تعبير الفرد عن ذاته، وهنا فقدت الوكالة في المجال السياسي أهميتها، واستعاد الناس سلطة حسم الأمور لأنفسهم، وكلما اقتربنا أكثر من إدارة شئوننا بأنفسنا، نحصل على نوع من الإشباع والإنجاز، وربما على نوع من المعنى، لذا يغدو المعنى الذي جسده شعارات الانتفاضات العربية الأهم من كل شيء، وهنا كان إبداع النموذج الانتفاضي العربي حين رأى أن استعادة المعنى (الكرامة والوطن والعدالة والحرية) يمتزج ولا ينفصم عن الحاجات الأساسية من خبز ومأوى وصحة.

وأخيرًا، فإن تحدي الانتفاضات العربية هو قدرتها على أن تنبع السلطة من أسفل وتتسع لقاعدة شعبية أوسع، وهو ما عجزت عنه حتى الآن. بعبارة أخرى الانتفاضات العربية تعيد تعريف السياسة التي جوهرها هو حق الناس بإدارة مختلف شؤون حياتهم كما يطمنون.

رابعًا: حضور نسائي طاع، فقد تقدمت النساء في هذه الانتفاضات الصفوف متجاوزة ثنائية الذكر/الأنثى التي حكمت التفكير النسوي التقليدي والخطابات الإسلامية التي تقوم على الفصل بينهما مستندة إلى تأويلات محافظة للنص الديني، تجاوزت هذه الممارسات نحو أفق المواطنة، فلم تعد تدرك ذاتها في المجال العام من منظور ثنائية ذكر/أنثى ولكن من مدخل المواطنة. لم تعد المرأة داعمة وإنما فاعلة ومحركة ومشاركة، لقد تحولت إلى مواطنة كاملة المواطنة.

هذا الاقتراب الجديد الذي دشنته انتفاضات الربيع العربي سيكون له تداعيات على حضور النساء في المجال العام خاصة أن هذا المنظور يدعمه تطور آخر وهو أن قضاياهم باتت تطرح ليس باعتبارها قضايا تخصهم وحدهم بل في علاقتها بالقضايا العامة الأخرى وهذا من شأنه أن يوسع القاعدة الاجتماعية الداعمة لها. وبعد، فهذا الكتاب الذي يصدر بمناسبة عقد من الربيع العربي، يضم ثلاثة عشر مقالاً كتبت بداية من إبريل 2020، أي بعد عام تقريباً على خروجي من السجن، وامتد نشرها حتى نهاية العام. المقالات يضمها ناظم واحد هو تشغيل النموذج الانتفاضي العربي في جوانب عدة:

الفصل الأول الذي حمل عنوان: «يا محتجي العالم اتحدوا»، هو محاولة لوضع هذا النموذج في سياقه العالمي، فمن بداية الألفية الثالثة شهدنا نضالات واحتجاجات متنوعة، أخذت طابع الموجات التي تتصاعد تارة وتخبو أحيانًا أخرى، يعرب المتظاهرون فيها عن غضبهم من: وحشية الشرطة، الفساد، رأسمالية المحاسيب، غطرسة من هم في السلطة، التلاعب بالسياسة، ضعف المؤسسات السياسية عن تمثيل الناس، وتهميشهم الجماعي، وتفاقم التفاوتات في الثروة والدخل والفرص... تطول القائمة ولكن ما يجمعها «طلب إنساني عالمي على الكرامة والعدالة والحرية». والمقال الثاني في هذا الفصل الذي يعرض لتطلعات المصريين، بحث في كيف يدرك المصريون الآن وبرغم محاولة طمس يناير، طبيعة هذا النموذج من خلال قراءة معمقة لاستطلاعات الرأي التي أجريت على مدار العقد الماضي.

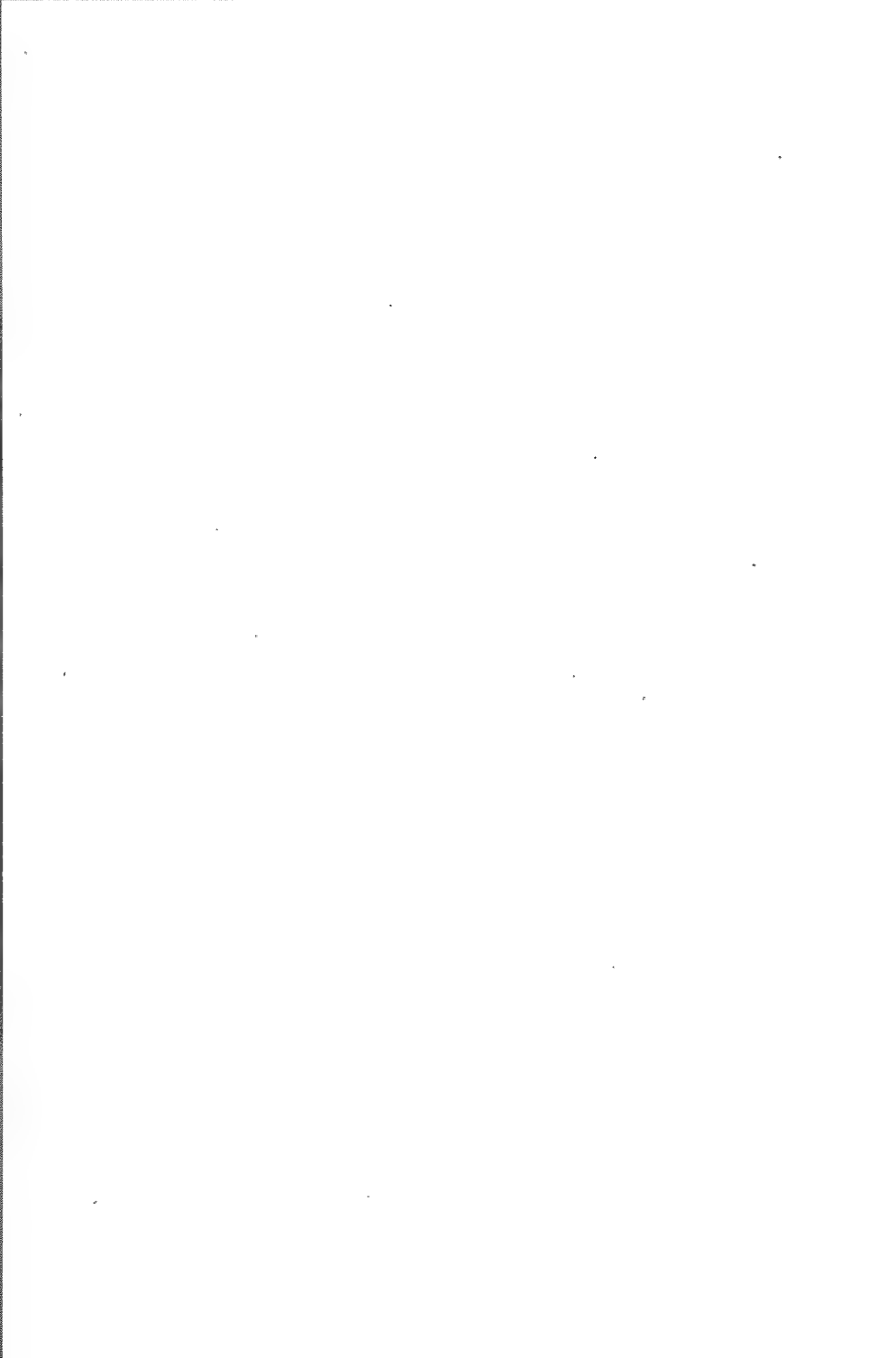
الفصل الثاني - «الإسلاميون والانتفاضات العربية» - يناقش مدى إدراك أحد أهم الفواعل السياسية لطبيعة النموذج الانتفاضي، وكيفية تفاعلهم معه في موجتي الربيع العربي من خلال ثلاث مقالات: الأولى عن كيف تفاعلوا في موجة 2019 وقد كانوا في السلطة، والثانية خصصت لمناقشة علاقتهم بالمسألة الاجتماعية/الاقتصادية التي تعد أحد أهم أولويات الجماهير العربية، أما

الثالثة فخصصت لنقاش حقيقة الاستقطاب الإسلامي العلماني في هذه الثورات تمهيداً لإعادة هندستها على أسس مختلفة وجديدة. الفصل الثالث -«الانتفاضات في بيئة دولية متغيرة»- هو محاولة مني لبناء منظور لقوى التغيير تستطيع من خلاله أن تتابع وتقيم مستجدات النظام الدولي في علاقتها بالمنطقة، وفيه كان نقاش للإستراتيجية الأمريكية، والصعود الصيني، واستعادة النفوذ الروسي في المنطقة.

والفصل الرابع حمل عنوان: «من أزمت الانتفاضات»، وفيه نقاش لأربع منها: الاستقرار، بناء الدولة، وضعية القضية الفلسطينية من خلال التطبيع، وأخيراً التطرف العنيف. وفي الخاتمة استخلاص لدروس سبعة يمكن تعلمها من الفترات الانتقالية.

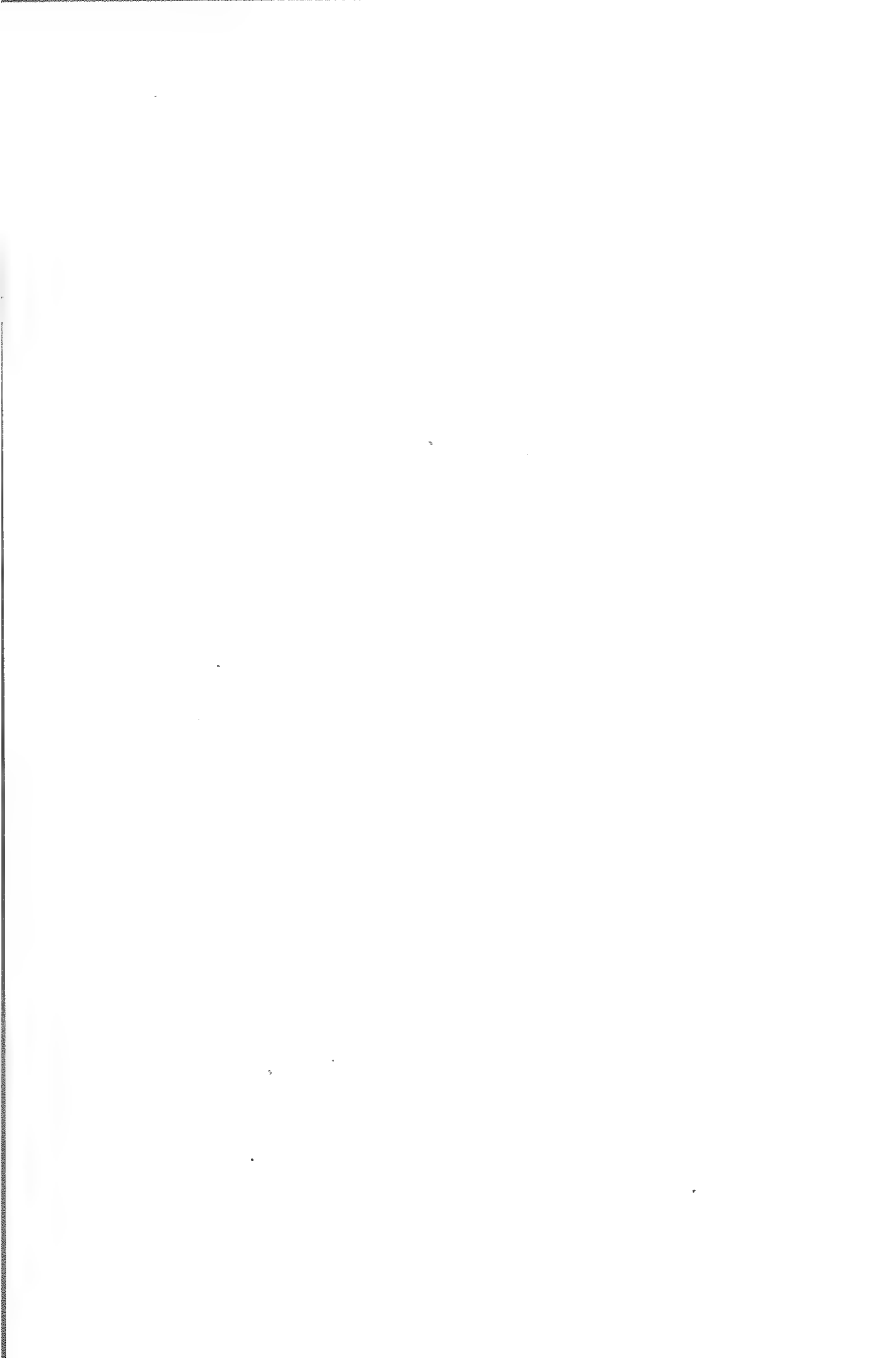
والحمد لله رب العالمين

مدينة 6 أكتوبر - الجيزة في 7 ديسمبر 2020



الفصل الأول

يا محتجي العالم اتحدوا!



المقال الأول: هل مناهضة النيوليبرالية نناهض العنصرية

الإدانة الدولية للعنف العنصري من قبل سلطات إنفاذ القانون الأمريكية ليست جديدة، لكن النطاق والامتداد الاستثنائيين لرد الفعل على مقتل جورج فلويد الذي أشعل أسابيع من الاحتجاجات الجماهيرية في 60 مدينة على الأقل تمثل تغييراً. في العديد من الأماكن، حوّل الحشود انتباههم إلى ممارسات دولهم. في نيوزيلندا، شدد السكان الأصليون على ضعفهم إزاء التمييز العنصري. في بريستول، إنجلترا، أطاح المتظاهرون تمثال إدوارد كولستون، تاجر الرقيق البارز، وألقوه في الميناء. في بلجيكا، أضرم محتجون النار في تمثال للملك ليوبولد الثاني. وقد تجاوز رد الفعل إدانة الظلم العنصري، فعندما أطلقت شرطة مينيابوليس النار على الصحفيين الأجانب بأسلحة «غير مميتة»، أدى ذلك إلى انتقادات من الحكومات للاعتداء على حرية الصحافة.

قامت احتجاجات واسعة النطاق في أوروبا رداً على مقتل جورج فلويد بإلقاء أضواء لم يسبق لها مثيل على العلاقة بين

نُشر على موقع الجزيرة نت بتاريخ 3 يوليو 2020.

الدول الأوروبية وسكانها السود، وتحولت الحشود في بلدان متنوعة، مثل: النمسا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا والمملكة المتحدة وهنغاريا وجمهورية التشيك إلى إدانة العنصرية، ليس فقط في الولايات المتحدة، ولكن أيضًا في أوطانهم.

قبل عقدين من السنين تقريبًا، في 2003 تحديدًا شهدنا الملايين يتدفقون في 20 مدينة على الأقل لمناهضة الحرب على العراق، وتم اختيار يوم مولد مارتن لوثر كينج -ملهم حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة- ليؤكد العمق التاريخي لنضالات الشعوب الممتدة، ويربط بين حركات السلام في العالم وبين حركة الحقوق المدنية.

هناك تكافل تاريخي بين حركات التحرر الوطني من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية وبين حركة مناهضة العنصرية في الولايات المتحدة خاصة حركة الحقوق المدنية 1955، بما يمكن معه القول إن مناهضة الاستعمار تغذت بمناهضة العنصرية، وتغذت الأولى من الثانية.

العلاقة بين الفصل العنصري في الستينيات وأوائل التسعينيات جعلت من نيلسون مانديلا وغيره من أبطال المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا أبطالاً أمريكيين من أصل إفريقي.

قبل عقد من السنين تقريبًا اندلعت الموجة الأولى من الربيع العربي التي انطلقت من تونس لتمتد إلى مصر ومن ثم إلى معظم البلدان العربية، وإن تفاوتت قوتها واستمرارها من بلد إلى آخر، وقد كان هذا الحراك ملهمًا لحركة الميادين في أوروبا وأمريكا اللاتينية.

من بداية الألفية الثالثة شهدنا نضالات واحتجاجات متنوعة، أخذت طابع الموجات التي تتصاعد تارة وتخبو أحيانًا أخرى، يعرب المتظاهرون فيها عن غضبهم من: وحشية الشرطة، الفساد، رأسمالية المحاسيب، غطرسة من هم في السلطة، التلاعب بالسياسة، ضعف المؤسسات السياسية عن تمثيل الناس، تهميشهم الجماعي، وتفاقم التفاوتات في الثروة والدخل والفرص... تطول القائمة ولكن ما يجمعها طلب إنساني عالمي على الكرامة والعدالة والحرية.

ولكن لماذا يجب أن نتوقف أمام هذه الموجة العالمية من الاحتجاج ضد العنصرية التي جعلت الصحفي كيم زيتري يكتب أن التأثير العالمي لحركة «الحياة السوداء» في الأسابيع الأخيرة بدا وكأنه «تحول ضخم مثل سقوط جدار برلين»، ولماذا يجب فهمها في سياق عقدين من الاحتجاجات المتواصلة، أي من بداية الألفية الثالثة؟ وما علاقة هذه الاحتجاجات بتفشي فيروس كورونا؟

الدولة وصناعة التمييز الممنهج

في العرق، كما في الحرب على الإرهاب، والحرب على الهجرة غير المشروعة، والحرب على الجريمة المنظمة، والحرب على الوباء تستخدم الدولة المعاصرة -في حروبها تلك- آليات متشابهة لتحقيق النصر على عدو غير واضح المعالم والحدود، ويتم تعريفه وفق مصالح كل دولة برغم التحالفات بينهم، وفي الحروب كل شيء مشروع أو يمكن شرعنته لتحقيق النصر الذي لا يأتي أبدًا.

تسير الدولة تجاه المختلف عرقيًا أو ثقافيًا أو دينيًا، أو الإرهابي، أو المهاجر غير الشرعي، أو المجرم قانونيًا، في مسارات متعددة تبدأ بنزع الإنسانية لتنتهي بنزع المواطنة عن الشخص أو الفئات المستهدفة، وتستخدم في سبيل ذلك الآليات التالية:

1. نزع الإنسانية، فالأمريكان السود والمهاجر والإرهابي مجردون من الإنسانية، ومن ثم لا يجب أن يتم معاملة من نُزعت إنسانيته بالمساواة لأنهم يعتبرون أقل قيمة، ويتم الاعتداء على حياة هذه المجموعات تمامًا عن طريق تحويلهم إلى صور نمطية أو أرقام لا معنى لها، وعندئذ يبدأ العنف الممنهج المبرر أو «المشروع». أدركت هذه الحقيقة في السجن فتجاوزات مؤسسات إنفاذ القانون لا يمكن لها أن تستمر في عنفها المنظم تجاه المسجونين، ولا يمكن لتابعيها أن يحافظوا

على درجة هذه التجاوزات واستمرارها دون نزع الإنسانية عن الطرف المقابل، الذي يتحول إلى عدو في حروب غير واضحة المعالم والأهداف.

2. التجريم/المجرم مخلوق من الخيال القانوني باستخدام أدوات الدولة، ويأتي احتكارها للعنف من خلال مؤسسات إنفاذ القانون ليضمن تنفيذ وتطبيق التجريم على فئات محددة، وتتطور من خلال استخدام التقنيات التشريعية والإجراءات البيروقراطية لتصنيع الجماعات المجرمة، وتكون الدعايات والأيديولوجيات والأفكار لإضفاء الشرعية المعنوية على التجريم القانوني. ثنائية المجرم/غير المجرم تخلق المعيارية المعنوية والتشغيلية للمجالين العام والخاص معًا.

وتستخدم الدولة مفاهيم الحرب/الأمن القومي والسيادة لتعزيز نطاق المشروعية الموضوعي والمجالي، وتحديد الفئات/الأفراد المشمولين بها والخارجين عنها، وكثير من الإجراءات القانونية في الحروب المتعددة التي تشنها الدولة تستند إلى الإجراءات الاستثنائية من عدم افتراض البراءة (المهاجر غير الشرعي)، أو الحق في محاكمة عادلة (جوانتانامو)، أو عدم إدانة أفراد الشرطة في الأحداث العنصرية لأنهم في حالة دفاع مشروع عن أنفسهم.

من الملاحظات الهامة التي التقطتها بخبرة السجن، أن من يمتلك القوة في الدولة المعاصرة ينتج التشريعية القانونية وهي تتضمن تهميشاً اجتماعياً وفكرياً وسياسياً وعرقياً، وبرغم قدرة من يملك القوة في تحديد التشريعية فإن ذلك ينتهي عادة إلى نزع المشروعية عن الفئات التي تحاربها. نظام 3/7 في مصر اتخذ التدابير القانونية كافة التي تضمن تصحير المجال العام، إلا أن التزامه بالشريعة التي أنتجها تظل معدومة. [ففي حالتي استمر حبسي الاحتياطي لمدة ثلاث سنوات ونصف برغم أن أقصى مدة للحبس الاحتياطي وفق القانون الذي تم تعديله من قبل نفس النظام سنتين فقط] هل يمكن أن يتم ذلك إلا بنزع الشريعة القانونية عنك بعد نزع الإنسانية.

3. تطور التمييز ليكون ثقافياً، فأوضاع الفقراء والفئات الضعيفة والسود في الولايات المتحدة والإرهاب هو نتاج لطباعهم وليس نتاجاً لتخلي الدولة النيوليبرالية في الولايات المتحدة والعالم عن سياسات الدعم الاقتصادي والاجتماعي للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، والمسلمون جميعاً - في سياسات الحرب على الإرهاب - تهديد للحضارة بحكم ثقافتهم/دينهم، والفقراء باتوا كذلك لأنهم لا يريدون أن يعملوا، وليس بسبب سياسات إعادة التكيف الهيكلي التي جعلتهم أكثر ضعفاً.

4. صناعة التهديد: المهاجرون تهديد للوظائف ومستوى معيشتنا، والمسلمون تهديد للحضارة الغربية بقيمها، والسود تهديد للهيكل المنظمة، والفيروس تهديد للاقتصاد والعملة قبل البشر وصحتهم، والإرهاب تهديد للدولة الوطنية، والفقراء تهديد للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي... إلخ، وهكذا يعيش الإنسان المعاصر في تفريع وتخويف مستمر ليبقى الحال كما هو عليه حين يتم إلقاء اللوم على الأقليات، والفقراء، والجماعات الإرهابية، والعمال المهاجرين برغم أنهم جاءوا ملء فجوة توفر عمالة رخيصة في ظل تحولات اقتصادية. في سياسات التفريع دائماً يتم استبدال شيء بآخر عبر ثنائيات متعددة يتم إبراز التناقض بينها: الحماية من الفيروس في مقابل انتهاك الخصوصية والتنازل عن بعض حقوق الإنسان، وفي الحرب على الإرهاب: الحفاظ على الدولة في مقابل غلق المجال العام، وفي الهجرة: الرفاهية الاقتصادية في مقابل منع الهجرة... إلخ. المُشكل أن الحروب لا تنتهي ولا يتم تحقيق الهدف الذي تم التنازل له: القضاء على الفيروس أو الاستقرار أو زيادة الوظائف أو الرفاهية الاقتصادية.

5. التصنيف/الإزالة: فالدولة تستثمر قوتها في تحديد المشمولين بمواطنيتها، وتخلق الاستبعاد الوطني وتحوله إلى مؤسسات.

الدولة تخلق عملية إزالة موحدة من خلال توسعة الجرائم التي تؤدي إلى الإزالة، هي تستخدم على سبيل المثال آليات إثبات قانونية أقل للفئات التي تشن عليها الحرب، وتوفير حماية إجرائية أقل من القانون العادي لهذه الفئات، ففي مكافحة الإرهاب ومناهضة الهجرة غير الشرعية ومواجهة عنف الأقليات هناك اتساع دائم للسلطة التقديرية لمؤسسات إنفاذ القانون أو زيادة للعقوبة.

ماذا تُعلمنا هذه الآليات؟

1. إذا تمّ محو المختلف دينيًا ولغويًا وعرقيًا واجتماعيًا، فلن يبقى أي شخص أكثر أمانًا، وسيكون هو الهدف التالي فقط. إن مأزق الدولة المعاصرة عجزها عن إدارة التنوع على المستويين الوطني والدولي برغم أنه بات التحدي الأساسي للدول جميعًا، ديمقراطية وتسلطية.

2. يجب التنبيه إلى أنه في كل مرحلة من مراحل صراع الدولة المعاصرة مع قضية ما، يترك لهذه القضية أن تقود المجالات الأخرى وتعيد تشكيلها، ففي الولايات المتحدة لم يتم صياغة سياسات جديدة للهجرة بعيدًا عن سياسات الحرب على الإرهاب بعد ١١ سبتمبر، كما جرى تصحير المجال العام في مصر منذ 2013 في إطار الحرب على الإرهاب. سياسات الهجرة

للاتحاد الأوروبي تقود علاقاته الخارجية وهي أحد المحددات الأساسية في دعم الأنظمة -جنوب المتوسط- وإن اتسمت بالتسلطية.

3. انتقاص حقوق الفئات التي يتم شن الحرب عليها بتحويلهم إلى غير مواطنين، هي المقدمة الضرورية لانتهاك حقوق المواطنين أنفسهم، فقد أثبتت الدراسات أن الحقوق التي يتم انتقاصها في هذه الأوقات، أوقات الحروب والأزمات لا يتم استردادها خاصة أننا ننتقل من حرب إلى أخرى على مدار العقدين الماضيين.

عقدان من النضال ضد النيوليبرالية

نحن ندرك أن هياكل السلطة تختلف من بلد إلى آخر، وكذا المظالم التي تتحرك عليها الاحتجاجات، ولكن إدراك المشترك مسألة هامة:

1. التغييرات الرئيسية التي تقودها القاعدة الشعبية متباعدة وموجهة تجاه قضايا متعددة وفي مجالات شتى، ولذا فهي تأخذ شكل جبهات أيديولوجية وسياسية واسعة، وهي سمة للاحتجاج على النيوليبرالية التي هي ليست مشروعًا سياسيًا فقط بل هي مشروع شامل يعيد صياغة هياكل السلطة والثروة العالمية داخل الدولة ليكون على مثاله، وهي تستخدم

في سبيل ذلك أدوات متعددة وتوظف مؤسسات شتى، جوهرها خلق المعيارية العالمية، قيمياً ومؤسسياً وقانونياً وإجرائياً من خلال آليات السوق.

الحركات الاحتجاجية على مدار العقدين الماضيين في جوهرها مطالبات بأن تحكمنا سلطة معيارية أفضل وأكثر وعداً بالكرامة والتحرر الإنسانيين. هناك رفض معياري للعبودية والعنصرية، واللامساواة والتفاوتات بين البشر، والتميز أيًا كان نوعه، وللحرب... إلخ.

النيوليبرالية تظهر تendenciesها في كل ركن من العالم لأنها ممارسات صغرى للحكم والثروة وليست أيديولوجية، ويكون الاحتجاج عليها مثيلاً لها حين يظهر في أركان عدة يبدو أنه لا رابط بينها.

ويعمق من هذا تحول الاحتجاج من اعتماد على المؤسسات الكبرى كالنقابات العمالية فيما مضى إلى الاستناد إلى شبكات واسعة غير هرمية ولا مركزية من الفاعلين المؤقتين.

لكن الدرس الهام في هذه النضالات أنه عندما تدافع مجموعة من البشر بنجاح عن حقوقهم كبشر، فإن ذلك يعطي الإلهام والثقة للآخرين، حدث هذا في الربيع العربي ويحدث الآن في مناهضة العنصرية، وسيحدث دائماً في المستقبل.

2. هناك عجز حتى الآن عن مواجهة القمع الهيكلي لمعظم المواطنين من تحالفات نخب أصبحت ثرية تمامًا ولكنها منفصلة عن شعوبها.

لذا فكثير من خبراء مناهضة العنصرية يرون أنه لا يمكن حل معضلتها دون تغيير جذري في الولايات المتحدة وهو ما لم يتحقق على مدار قرن ونصف حتى الآن. العنصرية في الولايات المتحدة نظامية وممنهجة وتتحرك على الهياكل الأعماق لعدم المساواة، وهي سمة أمريكية مركزية ودائمة، كما أكد أحد منظري العرق.

خبرة العقدين تقول إن المحتجين يعرفون ما يحتاجون عليه، لكنهم غير قادرين حتى الآن على تقديم مشروع بديل يفكك بنى السلطة والثروة، وهنا يكون السؤال هل يتحول الاحتجاج إلى معارك تتراكم فيها الانتصارات في سلسلة متعاقبة، أم أن النيوليبرالية -وكما فعلت الرأسمالية دائمًا- قادرة على تجديد نفسها وإصلاح أخطائها؟ وهل سيتطور إدراك المحتجين بأن نضالاتهم اليوم التي تتعلق بسياسات الحياة اليومية هي جزء من عقد منتظم من حرب دائمة على تباديات النيوليبرالية الضارة؟

الجائحة: إعادة اختراع الحكومة مع تعميق التفاوتات

تتسم الأوضاع في ظل الفيروس بعدم اليقين مع عجز عن إدراك ملامح المستقبل، ويسرّع الوباء من الديناميكيات الكامنة، فهو يبرز التطرف في كل أمر، كما يعمق من خطوط الفصل التي تتجمع حول العرق والطبقة لأنه يزيد التفاوتات في الدخل والثروة والفرص. وبينما فشل الوباء في وقف العنف بين الدول، فقد أوجد وفاقم المخاطر على المدى القصير والمتوسط للعنف وعدم الاستقرار داخل الدول.

بالفعل، فقد عزز كوفيد-19 الاتجاهات التي تعمق من خطر العنف وعدم الاستقرار داخل الدول، والتراجع الديمقراطي، والانهييار الاقتصادي، واستهداف الأقليات.

لقد أتاح تفشي الوباء فرصًا جديدة لاستهداف الأقليات والقمع الحكومي. وقد وجد أولئك الذين كانوا كبش فداء أو يُستهدفون بالعنف من الفئات المهمشة، غطاء وحتى وقودًا جديدًا في الجائحة والأزمة الاقتصادية المصاحبة. ازداد التمييز الديني الذي ترعاه الدولة، وكذلك خطاب الكراهية والعنف ضد الفئات المهمشة والمختلف دينيًا أو عرقيًا.

في الوقت نفسه، وفرت تدابير احتواء الفيروس التاجي وإنفاذها العنيف غطاءً للقمع الذي تقوده الدولة، والذي من

المرجح أيضًا أن يزيد من مظالم بعض المجموعات، ويضعف الثقة المدنية، ويزيد من الاضطرابات.

النيلولبرالية مجموعة معقدة من أدوات السياسة والترتيبات المؤسسية والتدخلات التقنية التي تنطوي على إعادة اختراع الحكومة بشكل يضمن سيطرتها وقوتها في مجالات وانسحابها من أخرى. عَرَى الفيروس هذه الحقيقة فبرغم الإنفاق العسكري الباهظ على مدار السنوات الماضية والحضور المتزايد لقوات إنفاذ القانون في عديد من المجالات، فإن ترسانة الأسلحة هذه وسيطرة الشرطة لم تستطع أن تتعامل مع تفشي الفيروس.

وقد التقط أحد الباحثين بذلك أن الفيروس التاجي أثار اضطرابًا كبيرًا من خلال الكشف عن عجز الدولة الحديثة في مواجهة حدث واسع النطاق وكارثي. «نحن مضطرون إلى رؤية أن هناك فجوة لا يمكن تجاوزها بين معايير واتفاقيات إدارة الدولة المناسبة خلال الأوقات الروتينية ومنطق التعامل مع حالة الطوارئ»، وهنا تكمن مشكلة الدولة الحديثة، التي تقوم في المقام الأول على منطق الروتين وتنكر التمايز النوعي لمنطق الطوارئ. كلما زاد تفوق النظام في الإدارة السليمة في ظل الظروف الروتينية، قل استعداده للتعامل مع سيناريو الطوارئ غير المسبوق.

وبالتالي، فإن أزمة الفيروس التاجي تستدعي دراسة جديدة لما يمكن توقعه من الدولة الحديثة لأن الطلب على المساعدة من مؤسسات الدولة كبير بشكل خاص في أوقات الطوارئ. هناك حاجة إلى إعادة النظر في البنى والهياكل التي تحتفظ بها الدولة في الأوقات الروتينية وخلق التوازن الضروري بين منطق الروتين ومنطق الطوارئ.

ملمح آخر، من المقرر أن يؤدي الوباء في المدى القريب إلى عهد جديد من حكومة أكبر وأكثر تدخلًا. إدارة الوباء سوف تتطلب حكومات أكبر، حيث تسارع الدول إلى إنشاء أدوات جديدة موسعة للسيطرة على الأمراض، وإدارة المجال العام، والمراقبة الاجتماعية على أمل الحد من تفشي الأمراض في المستقبل. عصر الحكومات الكبيرة يعود لكنه سيظهر بطرق مختلفة تمامًا عن حقبة الستينيات والسبعينيات. فبعد عقود من زخم السوق الحرة، تتبنى الحكومات في الدول المتقدمة والأسواق الناشئة على حد سواء أدواتًا مؤثرة وطويلة الأمد لها في الأعمال الأساسية. ومع تعثر منظمة التجارة العالمية، من المحتمل أن يكون هذا مجرد بداية لمجموعة من الإعانات العامة، والإعفاءات الضريبية، والمشتريات الحكومية والتخزين، ومتطلبات الشراء المحلية، وغيرها من الخطط التي ستضعها العديد من الدول لتشكيل الإنتاج

والوصول إلى مجموعة أكبر بكثير من السلع والخدمات التي تعتبر ضرورية لأسباب تتعلق بالأمن القومي، يتم تعريفها الآن على نطاق أوسع من أي وقت مضى لتشمل خطر الانقطاع أو الاعتماد المفرط على الصين أو توفير الوظائف. من المؤكد أن جهود الحفاظ على التجارة الحرة وربما توسيعها لن تنتهي، لكن العديد من هذه المفاوضات سوف تفترض، وتتغاضى عن، وأحيانًا تبرز، تدخلًا حكوميًا مباشرًا أكثر وليس أقل في الأسواق.

بعد ثلاثة عقود من تكوين الثروة على نطاق لم يسبق له مثيل تاريخيًا، فهل نكون الآن -بتدخل الحكومات- على أعتاب فترة غير مسبوقة من إعادة توزيع الثروة في شكل ضرائب أعلى لتمويل التوسع في الرعاية والخدمات الأخرى؟

بعض الدراسات تشي بغير ذلك، فالسمات التوزيعية للخسائر في الوظائف والدخل أكثر إثارة للقلق. ووفقًا لمسح أجراه البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أخيرًا، فقد تم تسريح 39 في المئة من العاملين في الأسر التي يقل دخلها السنوي عن 40000 دولار أمريكي.

تضررت النساء بشدة، وكذلك الأقليات: من بين 20,5 مليون وظيفة اختفت في إبريل، كانت 55 في المئة من النساء، مما رفع معدل البطالة للنساء إلى 15 في المئة ومعدل النساء الأمريكيات

من أصل إفريقي والنساء من أصل إسباني إلى 16,4 في المئة و20,2 في المئة على التوالي. ليس هناك شك في أن الوباء كان محفزاً لعدم التكافؤ في الفرص.

أولئك الذين صمدت وظائفهم أثناء صدمة كوفيد-19 هم بشكل غير متناسب في المهن ذات الأجور المرتفعة نسبياً والتي يمكن أن تستوعب ترتيبات العمل من المنزل، وكلما كان التعافي الاقتصادي أبطأ، شعرت بفقدان الوظائف والدخل لفترة أطول وزادت من عدم الاستقرار المالي والمؤسسي والاجتماعي والسياسي. سيؤدي الاعتماد المتزايد للأمة والرقمنة إلى زيادة مشكلة التوظيف. حتى أطفال العاطلين عن العمل قد يعانون، فمن المحتمل أن يكونوا أقل قدرة على التكيف مع التعليم عبر الإنترنت خلال الوباء وأقل احتمالية أن يكون لديهم المعدات والظروف للقيام بذلك. وستستمر الفجوات التعليمية في الاتساع، الأمر الذي يديم دورة انعدام الأمن. تتراكم الأضرار طويلة المدى على الناس والاقتصاد مع مرور الوقت، ويصبح عكس ذلك أكثر صعوبة بدون تدابير الإغاثة والتحفيز.

حتى في أفضل سيناريو، لن تتعافى خسائر الدخل والناتج القومي على الفور، وسيضطر العديد من الأفراد والشركات إلى تحمل ديون من شأنها على المدى الطويل أن تمنع الإنفاق

والاستثمار. ولكن لن يتأثر الجميع بالتساوي. سيقع الضرر بشكل غير متناسب على الأسر الأكثر فقرًا، والتي بدورها ستستهلك أقل وستبطل إحياء الطلب وبالتالي سرعة التعافي.

إن جزءًا غير متناسب من العبء الصحي والاقتصادي يقع على من هم أقل قدرة على تحمله. لذا يجب على الإدارات المختلفة دعم وتعزيز تدخلات الطوارئ الكبرى لتخفيف بعض هذا العبء وتعزيز النمو. وبخلاف ذلك، ستتفاقم المشاكل الاقتصادية بمرور الوقت وستتعمق التفاوتات، مما يزيد من خطر عدم الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي والاجتماعي.

بعد كل هذا هل يتم الاعتراف بأن تقييم الاقتصادات على أساس الناتج المحلي الإجمالي المحض هو فشل يجب معالجته إذا أردنا الحصول على فرصة لخلق عالم أكثر إنصافًا؟ توفر أزمة الفيروس التاجي، التي أدت إلى توقف التفاعل البشري بشكل مفاجئ في جميع أنحاء العالم، فرصة لإعادة النظر في الجوانب العلنية والسرية للطرق التي تدار بها حياة الإنسان، أولاً، وقبل كل شيء أدوار الدولة والتزاماتها تجاه مواطنيها.

المقال الثاني: تطلعات المصريين.. نظرة مختلفة

لقطات خمس

الأولى: من المرات القليلة التي تحدثت فيها أمام القضاة كانت في مثل هذه الأيام من شهر أكتوبر 2018، أي بعد مرور ثلاث سنوات على حبسي خارج إطار القانون،¹ وقلت وقتها إننا جيل لن يكفر بالأوطان فقد تشكل وعينا في حرب أكتوبر 73، وقتها -كنت على مشارف العاشرة من عمري- احتفظنا بجرائد هذه الفترة حتى اصفرت، بجوار قطع من الطائرات الإسرائيلية المحطمة التي عُرضت وقتها في الميادين، وقد ترسخ إيماننا مع الأيام بضرورة أن نعيش في وطن يوفر الحرية والكرامة والعيش الكريم لمواطنيه. تفاعل القضاة مع كلامي، وكان تعليقهم أن الشعب غير مهياً للحرية والديمقراطية باعتبار نسبة الأمية المتفشية في أوساطه.

الثانية: لم يخرج كلام مأمور سجن ليमान طرة -الذي رُقي بعد ذلك ليكون مساعد مدير أمن إحدى محافظات القناة- عن هذا المضمون، وإن استخدم تعبيراً آخر حين وصف الشعب باعتباره

¹ نُشر على موقع مدى مصر بتاريخ 29 أكتوبر 2020.

² أقصى مدة للحبس الاحتياطي وفق القانون المعدل أيام عدلي منصور ستان بعد أن كانت ستة أشهر.

سمك «البساريا» صغير الحجم الذي تتقاذفه مياه الترع في كل اتجاه فلا يعرف طريقًا يسلكه.

الثالثة: قطاع من الإسلاميين ممن التقيتهم في السجن يعتبر الديمقراطية «حرام» باعتبارها -وفق تعريفهم- حكم الشعب بالشعب للشعب.

الرابعة: وفيها ارتكز أحد جوانب شرعية نظام 3/7 إلى الحفاظ على الدولة المصرية من غوائل ثورة يناير مع ضرورة استعادة الاستقرار بمعالجة تداعيات الحراك الشعبي الذي دشنته انتفاضات الربيع العربي. صحيح أن دستور 2014 كان محاولة للتصالح مع ثورة يناير سرعان ما تم النكوص عنها سريعًا على مستوى الخطاب والممارسة والقوانين والتشريعات، وأخيرًا على المستوى الدستوري عبر تعديلات 2019.

الخامسة: غذى نظام ما بعد يوليو 2013 غريزة الخوف عند المصريين، ووجد في الفترة الناصرية عددًا من المقولات السياسية التي يمكن باستدعائها أن يحرك خيال فئات اجتماعية من الطبقات الوسطى والدنيا فتكون قاعدته الداعمة، يضاف إليها لحظة الانتفاضات العربية وما أحدثته من تداعيات على السلم الأهلي، وأخيرًا كان الضلع الثالث لهذه الأيديولوجية هو المواجهة مع الإخوان وسياساتهم الخلافية تحت عنوان «الحرب على الإرهاب».

والفساد المالي والإداري (6%)، تكون اهتمامات المواطنين المصريين في هذه المجموعة تقريبًا ضعف المجموعة التي تخص الأمن والاستقرار، والتي تضم محاربة الإرهاب (18%)، والأمن (6%)، والتطرف الديني (6%) برغم أنه ذو بعد فكري وثقافي وليس أمنياً [مجموع المعيشة 57% مقابل 30% للأمن والاستقرار]. ومن المتخيل أن يتصاعد الاهتمام بالقضايا المعيشية في السنوات القادمة خاصة مع زيادة وطأة فيروس كورونا الذي جاء بعد تطبيق برنامج الصندوق لمدة أربع سنوات سبقتة.

إلا أن نقاشًا من هذا القبيل لا يمكن معالجته بعيدًا عن موقف المصريين من مؤسسات الدولة المختلفة، ففي الوقت الذي يثق فيه المصريون في المؤسسات التي تعبر عن كينونة واستمرار الدولة المصرية مثل الحكومة والجيش والقضاء، فإنه لا يولي ثقته في المؤسسات التشريعية أو الحزبية والقطاع الخاص كما يرى الباروميتر العربي، إلا أن الثقة في الحكومة لا تعني الرضا بأدائها، بشكل عام، ما يقرب من ثلث المصريين (31%) راضون عن أداء الحكومة. وبينما تقل احتمالية رضا الشباب المصري عن أداء الحكومة عن كبار السن المصريين، يبدو أن الرضا عن أداء الحكومة متماثل عبر الحواجز التعليمية والدخل.

لا تزال الثقة بالمؤسسات الحكومية في مصر مرتفعة، أفاد حوالي 66 في المئة من المصريين في عام 2018 بوجود ثقة كبيرة

بالحكومة، يتشارك المصريون في هذا الشعور بشكل موحد عبر حواجز النوع الاجتماعي والتعليم.

ومع ذلك، فإن المصريين الذين يزيد دخلهم على المتوسط يزيد احتمال ثقتهم بالحكومة بمقدار 12 نقطة عن المصريين من ذوي الدخل أقل من المتوسط. وبالمثل، يميل كبار السن من المصريين إلى الوثوق بالحكومة أكثر من الشباب المصريين.

وهنا ملاحظة جديرة بالاعتبار التقطها الباروميتر العربي في التقرير القطري عن مصر لعام 2019 وهي أن خطوط الانقسام بين المصريين تتعمق وفق مستويات الدخل والتعليم: «يبدو أن المصريين ذوي مستويات الدخل والتعليم المختلفة لديهم تصورات متباينة بشكل لا يصدق عن الواقع المصري، المصريون الأكثر ثراءً وأفضل تعليمًا هم بشكل منهجي أكثر تفاؤلاً بشأن مستقبل الاقتصاد، ويفيدون بارتياح أكبر لأداء الحكومة الحالية، ويظهرون مستويات أعلى من الثقة بالقطاع الخاص. ليس من المستغرب أن تعاني مصر عدم المساواة في الدخل والفرص. تشير الأبحاث إلى أن عدم المساواة في مصر، كما ورد في مؤشر جيني، يتم التقليل من شأنها بشكل عام، ويتفاقم بسبب تشديد الأوضاع المالية. مع استمرار مصر في إجراء تغييرات جوهرية في نماذجها الاقتصادية والسياسية». ويوصي الباروميتر العربي بأنه «من الضروري تزويد الفئات الأشد فقرًا وضعفًا بالبنية التحتية للدعم».

الديمقراطية عند المصريين

لقد كان أحد أهداف المؤشر العربي التعرف على مفهوم المواطنين العرب للديمقراطية وذلك من خلال سؤال المستجيبين عن أهم شرط يجب توافره ليعد بلد ما بلدًا ديمقراطيًا. وقد اعتمد المؤشر أسلوب السؤال المفتوح، أي من دون خيارات مسبقة، كي يكون السؤال محايدًا، ويمكن به التعرف على آراء المواطنين بحسب مفرداتهم ولغتهم الخاصة بهم.¹

خلصت نتائج الاستطلاع إلى أن الأغلبية الكبرى من مواطني المنطقة العربية قادرة على تقديم تعريف ذي دلالة لمفهوم الديمقراطية، إذ قدم 87% من المستجيبين إجابة ذات محتوى ودلالة عند سؤالهم عن أهم شرط يجب توافره في بلد ما ليعد ديمقراطيًا. أما الذين أجابوا بـ«لا أعرف» أو رفضوا الإجابة، فقد كانت نسبتهم 3% فقط من المستجيبين.

المستجيبون المصريون في استطلاع 2017/2018 أدركوا الديمقراطية وفق عناصر خمسة: ضمان الحريات السياسية والمدنية والعامّة (30%)، والمساواة والعدل بين المواطنين (24%)، وإنشاء نظام حكم ديمقراطي (24%)، والأمن والأمان والاستقرار (10%)،

1 - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «المؤشر العربي: 2017/2018»، متاح على:

<https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Arab-Index-2017-2018-Full-Report.pdf>

وتحسين الأوضاع الاقتصادية (5%)، أما نسبة من قال: لا أعرف. فلم تتجاوز (5%).

ويتكامل مع هذا عدد من المؤشرات التي درسها المؤشر العربي بالتفصيل وأبرزها كما ظهرت في 2017/2018:

1. عدم التناقض بين الشريعة والديمقراطية، ف 25% من المصريين يعارضون بشدة مقولة إن النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام، في حين 48% يعارضون إلى حد ما هذه المقولة. ويرتبط بذلك أن النظام السياسي الديمقراطي، كما يدركه المصريون يقوم على عدم الإقصاء لأيٍّ من قواه السياسية دينية أو غير دينية، فقد رأى 42% من المصريين أن نظامًا سياسيًا تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فقط غير ملائم بشدة، في حين رأى 21% أن نظامًا بهذا الشكل غير ملائم إلى حد ما. وقد ساد هذا التوجه أيضًا لدى المصريين عند سؤالهم عن موقفهم من نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط، فقد اعتبر 42% أنه غير ملائم بشدة، في حين رأى 36% أنه غير ملائم. لذا فقد رأى 67% من المصريين أن النظام السياسي الملائم للديمقراطية هو تعددي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كان انتماءها من خلال الانتخابات الدورية.

2. يلاحظ أن المصريين رفضوا في اتجاه واضح المقولات التي تحاول أن تلتصق السلبيات بالنظام الديمقراطي من قبيل الأداء الاقتصادي السيئ، أو أنه غير جيد في الحفاظ على النظام العام، أو أنه غير حاسم وحافل بالمشاحنات، أو أن مجتمعنا غير مهيب لممارسة الديمقراطية.

يعارض بشدة 27% من المصريين، و49% يعارض إلى حد ما مقولة: «إن الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في النظام الديمقراطي»، كما يعارض بشدة 26% من المصريين ويعارض إلى حد ما 50% منهم مقولة: «إن النظام الديمقراطي غير جيد في الحفاظ على النظام العام». ويعارض بشدة 24% في حين يعارض إلى حد ما 48% منهم مقولة: «إن النظام الديمقراطي يتسم بأنه غير حاسم وحافل بالمشاحنات».

ولا يمكن أن تغادر هذه النقطة دون أن نشير إلى أن 85% من المصريين يرفضون تدخل القيادات الدينية في قراراتهم التصويتية في الانتخابات، وتكاد تكون هذه النسبة -وفق الباروميتر العربي- مستقرة منذ 2011.

المصريون والربيع العربي

هدف المؤشر العربي إلى التعرف على تقييم المواطنين العرب للانتفاضات العربية التي جرت عام 2011، كما هدف إلى التعرف على آرائهم تجاه الربيع العربي سواء كانوا يرونه إيجابياً أم سلبياً¹. ولقد كانت اتجاهات المصريين لافتة، فبعد سبع سنوات من خلع مبارك وأربع سنوات على ما جرى في 2013، لا يزال المصريون ينظرون إيجابياً إلى ما جرى في 2011، فعندما يتساءل المؤشر العربي: «من خلال العودة إلى 2011 التي شهدت فيها عدة بلدان عربية ثورات واحتجاجات شعبية خرج فيها الناس إلى الشوارع في تظاهرات سلمية» يرى 33% من المصريين أنه كان إيجابياً بشدة في مقابل 8% فقط رأوه سلبياً بشدة، في حين رأى 46% أنه إيجابي إلى حد ما في مقابل 10% رأوه سلبياً إلى حد ما.

وحول تقييمهم لما آل إليه الربيع العربي، فقد رأى 64% من المصريين أنه يمر بمرحلة تعثر إلا أنه سيحقق أهدافه في نهاية المطاف، في حين رأى 19% فقط أن الربيع العربي قد انتهى وعادت الأنظمة السابقة إلى الحكم.

وهكذا، تقدم لنا استطلاعات الرأي نظرة مختلفة للمصريين، وروى جديدة على أساس تطلعات المواطنين بدلاً مما تود النخب الاستبدادية والفاسدة في كثير من الأحيان أن يؤمن به العالم.

1- لم يتسن له حتى الآن معرفة تقييمهم للموجة الثانية منها، فالبيانات المتوفرة هي لدورة 2017/2018.

الفصل الثاني

الإسلاميون والانتفاضات العربية

المقال الأول: الإسلاميون والموجة الثانية من الربيع العربي.. نهاية الاستثنائية

صدر عن منتدى الشرق يونيو الماضي 2020 ستة أبحاث، هي نتاج مجموعة عمل الإسلام السياسي لمدة عام بحثت فيها وضعية الإسلام السياسي في الموجة الثانية من الربيع العربي. وقد خصصت الأوراق لدراسة حالة كل من الجزائر والسودان والعراق ولبنان، وقد اختص كلًا من البلدين الأخيرين بدراستين، تركزت إحداهما على الحركات الشيعية بينما كانت الثانية لحركات السنة، وإن كان من وجهة نظري أن التفرقة بين الحركات الشيعية والسنية ليست ذات دلالة هامة في هذا الصدد، لأننا بإزاء فواعل يسيطر على سلوكها السياسة أكثر من الأيديولوجيا، فهم يتصرفون باعتبارهم حركات سياسية وإن استخدموا ديباجات دينية ومذهبية.

وقد أحسن المشروع صنعًا حين وصف الاحتجاجات التي جرت في أربعة بلدان عربية عام 2019 باعتبارها امتدادًا للانتفاضات التي تعاقبت نهاية 2010 وعلى امتداد 2011: «جاءت هذه الموجة من الأحداث بمثابة مفاجأة تامة منذ وقوعها في

* نُشر على موقع منتدى الشرق بتاريخ 13 أغسطس 2020.

وقت كان فيه الناس في العالم العربي قد أصيبوا بـ«إرهاق الربيع العربي». على الرغم من بعض الديناميات الجديدة والفريدة في الجزائر والسودان ولبنان والعراق، يجادل فريق عمل الشرق بأن هذه الاحتجاجات تنتمي إلى ظاهرة الانتفاضات العربية من حيث طبيعة مطالب المحتجين وتعبئتهم. وبالتالي، ينبغي أن ينظر إليهم على أنهم موجة ثانية من هذه الانتفاضات وليس بعض الأحداث المتناثرة والمنفصلة التي تظهر بشكل عشوائي»¹.

ويرى المشروع وجه الاختلاف بين وضعية هذه الحركات في الموجة الأولى عن الثانية: «الموجة الأولى، كانت حركات الإسلام السياسي في المعارضة التي تكافح ضد الحكام والأنظمة الحالية. ومع ذلك، في الموجة الثانية، في ثلاث من الحالات الأربع، نرى الإسلاميين إما حكامًا وإما داعمين للنظام الحالي».

وهذا يخلق ديناميكية مختلفة تمامًا للإسلام السياسي في دراسات الحالة المختارة، ففي بعض البلدان، حشدت فصائل الإسلاميين في المعارضة ضد أقسام أخرى من الإسلاميين في السلطة، ويمكن تفسير ذلك -كما يرى المشروع- على أنه تعبير عن تعميق الانقسام داخل الحركات الإسلامية في العالم العربي أو كفرصة لعدد لا يحصى من الإسلاميين لتوضيح مواقفهم المتباينة بشأن القضايا

1 - انظر الإطار المفاهيمي للمشروع.

السياسية الرئيسية، ولكن الأمر يتعلق بالتعددية التي باتت حقيقة واقعة في مجمل الحالة الإسلامية وليس الانقسام فيما بينها كما يؤكد المشروع.

ما نحاوله في هذه المقالة هو إعادة قراءة الدلالات التي كثفتها أوراق المشروع من خلال عدد من الإشكاليات التي يمكن أن تكون أرضية للحوار حول كيف يمكن إعادة إنتاج الإسلامية في المجال السياسي في القرن الواحد والعشرين. أؤكد في المجال السياسي وليس في غيره من المجالات.

الانطباع الرئيس الذي تخرج به بعد الانتهاء من قراءة هذه الأوراق هو تطبيع هذه الحركات مع الواقع العربي بكل ما تحمله هذه الكلمة من دلالات سلبية وإيجابية، بما يمكن معه القول بانتهاء الاستثنائية الإسلامية التي حاول أن يصمها بها تابعوها ومعارضوها على حد سواء، وإن اختلفت الدوافع بينهما: فالأتباع يريدون أن يضيفوا عليها نوعاً من القداسة، في خلط واضح بين النص المنزل والتعبير عنه، خطاباً وممارسة، أما المعارضون فقد أرادوا التشكيك في قدرتها على الاندماج في النظام السياسي سبباً لحرمانها من الوجود، أما المحللون والباحثون فقد رأوا في علاقتها بالديمقراطية، ضرورة توفر عدد من الاشتراطات لضمان نجاح اندماجها في النظام السياسي القائم، وكان هذا مما لا تتطلبه القوى السياسية الأخرى.

الإسلاميون في السلطة -كما في المعارضة- يتصرفون مثل الفواعل السياسية الأخرى حين تحركهم إدراكاتهم لمصالحهم الذاتية التي يرغبون تحقيقها، ويبنون تحالفاتهم ليس وفق أسس أيديولوجية بل كان التنافس فيما بينهم أشد من تنافسهم مع الآخرين، والأهم أن الريع العربي بموجتيه أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنهم لا يملكون مشروعاً فارقاً للسلطة بل يتصرفون كأى حاكم عربي: الانتهازية السياسية التي طبعت تجربة وممارسة كثير منهم، في الحكم وخارجه، وتقلبات مواقفهم وتحالفاتهم، وتعدد انتقالاتهم من خندق إلى آخر، وتفشي مظاهر الفساد في بعض أوساطهم، أسقط عنها لباس «التقوى»، وأزاح من فوق رؤوس قادتها «هالة القداسة»... إذ أثبتت السنوات الأخيرة، أن المشروع في بنيته السياسية متهاافت إلى درجة لا تؤهله ليكون مشروعاً للحكم يقدم البديل للدولة العربية المتأزمة، على العكس أظهرت تجربة الإسلاميين أن المشروع الذي حملته حركات الإسلام السياسي يزداد الواقع مأساة، إذ هو منفصل بقدر كبير عن متطلبات الواقع وما يمليه، ويميل في معظمه إلى الشعاراتية التي لا تدعمها برامج ومشاريع واضحة للحكم.

أولاً: هل انتهت سرديّة القرن العشرين؟

استندت سرديّة الحركات الإسلامية في القرن العشرين إلى مرتكزات ثلاثة: شمولية الإسلام، أي تعلق المرجعية الإسلامية بشؤون الحياة جميعاً، ومحورية السلطة كأداة أساسية لتطبيق الشريعة، ورفض الدولة الوطنية والسمو فوقها، بل محاولة إعادة بناء الأمة نفسها على أساس هوية وشرعية جديدة باستخدام التنظيم المقدس، قدسيته تأتي من مهمته.

لن نناقش مكونات هذه السردية وإلى ماذا انتهت وما هي عناصر فشلها ونجاحها، فالكاتب يجادل بأن هناك سرديّة جديدة لانتفاضات الربيع العربي تعلن نهاية صيغ القرن العشرين وفي القلب منها دولة ما بعد الاستقلال والحركات السياسية الإسلامية والعلمانية التي استندت إلى أيديولوجيات شمولية، وأنها بصدد صيغ جديدة لم تتأسس بعد، فقد غلب عليها الاحتجاج وافتقدت بلورة قاعدتها الاجتماعية الحاضرة والدافعة لها.

القراءة التاريخية لانتفاضات الربيع العربي، هي أننا أمام إعادة تشكّل للتاريخ كله في المنطقة، نحن أمام محطة تاريخية فاصلة: فالقديم قاد إلى الانفجار، ولم يعد قادراً على تقديم استجابات لتحديات المجتمع والدولة. ولكن الجديد لم يتبلور بعد، وهذه هي مهمتنا التاريخية كما أعتقد، واللحظة ليست خواء،

كما يظن الكاتب، بل تمتلئ بالكثير والكثير مما يصب في المستقبل،
ومقدار قدرة الإسلاميين أو غيرهم على التقاط مقومات هذه
اللحظة بمقدار ما سيستردون حضورهم وزخمهم الذي تراجع إلى
حد كبير.

أدرك أن مشاريع الماضي المرتحل لم تكن مجرد صياغات وعبارات
عابرة تحملها قوة السلطة بالمعنى الذي يقدمه فوكو، إنها شكل
أو مقترح للحياة، ولطبيعة المجتمع بشبكة علاقاته وهي خطاب
وممارسة لتصورات وخيال سياسي واجتماعي واقتصادي، وتصور
معرفي للحياة والدولة، تنبثق عنهما أعراف وتقاليد ومؤسسات
ولغة وتصور للمجتمع ولأفراده، تصور للذات والآخر يعبر عن
نفسه في قوانين وتشريعات ودستور وعلاقات إنتاج.

سردية الانتفاضات العربية كبحث عن عقد اجتماعي جديد
يتم به إعادة بناء الدولة الوطنية بنخب جديدة، ويستند هذا
العقد إلى مقومات ثلاثة: الحرية/الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية/
التوزيع العادل للموارد، وتحرير الإرادة الوطنية من الهيمنة
الإقليمية والدولية. هذا الحلم يكاد يكون عليه توافق من الطبقة
الوسطى والطبقات الدنيا وبعض شرائح من الطبقة الوسطى
العليا، لكن قوته المحركة أجيال جديدة من الشباب مع حضور
نسائي طامع.

والآن دعنا نناقش كيف يمكن أن تتفاعل سردية الإسلام السياسي مع سردية الانتفاضات العربية، وهنا يحسن أن نؤكد أن هذا التفاعل يصدر عن الإسلامية لا تجاوز لها:

1. الحرية منظور شامل: يجادل كاتب هذه السطور أن غياب الحرية/الديمقراطية على مدار القرنين الأخيرين قد جرّت الكوارث على الأمة جميعًا وتجعله يقول باطمئنان ألا مقايضة عليها: فلا نهضة من غير ديمقراطية (تجربة محمد علي)، ولا استقلال وطني من غير ديمقراطية (تجربة سعد زغلول)، ولا وطنية من غير ديمقراطية (تجربة عبد الناصر)، ولا محافظة على مكاسب الحرب من غير ديمقراطية (تجربة السادات)، ولا توزيع عادل لموارد التنمية من غير ديمقراطية (تجربة مبارك)، ولا حفاظ على الدولة الوطنية من غير ديمقراطية (تجربة نظام 3/7)، وأقول لا إسلام من غير ديمقراطية (تجربة البشير وآل سعود وغيرهم كثير).

في المقابل فإن الإسلام السياسي يسعى إلى إقامة «نظام إسلامي» يتمثل في دولة تُحكّم بالشريعة وتفرض القوانين الأخلاقية الخاصة بها في المجتمعات الإسلامية، وبناءً على هذا فإنّ الارتباط بالدولة/السلطة ملتحق أساساً للحركات الإسلامية وكذلك ارتباط هدفها الأساس بإقامة المجتمع العقائديّ المستند إلى واجبات الرعايا وليس المواطنين.

في هذا التصور لا موقع للحرية، وهي إن وجدت ففي علاقة بين الإسلامية وبين مكونات الحرية المتعددة، ولا تقدم الأخيرة باعتبارها منظورًا شاملًا يتأسس عليه الإيمان الديني ويحكم حركة التكليف الشرعي، ويصبح السؤال هو: هل الدخول في الإيمان والخروج منه مناطه الإرادة الفردية الحرة، ويأتي بعده الالتزام بالتكليف الشرعي الذي يقوم على إرادة حرة وإلا سنكون بإزاء ظاهرة المنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار.

في الحرية كمنظور شامل نكون بإزاء إعادة تأسيس لفهمنا للدين، ونظرة إلى التاريخ، وإدراك للواقع، وتطلع إلى المستقبل، والبديل عن ذلك احتجاج جماهيري متسع ضد من يريد فرضه بقوة السلطة كما جرى في سودان البشير، أو قوة السلاح كما جرى في غيره من التجارب.

هذه السردية تطرح تحديًا على أتباع الإسلام السياسي يدور حول موقع السلطة في مشروعهم لتطبيق الشريعة: هل هي الأداة الأساسية للتطبيق أم المطلوب منها أن تخلي بين الناس وتفاعلهم مع النص المنزل فينشئوا تجربتهم في الاجتماع والسياسة والاقتصاد والمؤسسات، وهذا يجعل من التطبيق الإسلامي مفتوحًا على تجارب متعددة ونماذج مختلفة.

2. من الطائفة إلى التيار الوطني العام: تقدم لنا دراسة الجماعة الإسلامية في لبنان بالتفصيل كيف استطاعت بتجاوبها وقوضها الصحيح في حراك أكتوبر أن تتجاوز الطائفية التي باتت طبقات بعضها فوق بعض إذا أخرجت يدك منها لم تكد تراها. في الحراك اللبناني استطاعت الجماعة الإسلامية أن تتجاوز طائفياتها التنظيمية وفي نفس الوقت تبلور وتدعم مطالب الحراك فتنقل سنة لبنان من ضيق الطائفة إلى الأفق الوطني المتسع.

وفي المقابل فإن ارتهان حزب الله اللبناني للمشروع الطائفي الإيراني، وتحول الحركة الإسلامية السودانية إلى عصبية بالمعنى الخلدوني - كما يرى البروفيسور التيجاني عبد القادر - وطائفة مغلقة، أو اغتراب جذري كما يرى محمود هدهود في بحثه عن الإخوان المسلمين في مصر إبان ثورة يناير وما بعدها،¹ الوقوع في فخ الطائفية بالمعنى المذهبي أو السياسي جعل الحراك في موجتيه الأولى والثانية يتجه ضد التشكيلات الإسلامية.

في الانتقال من ضيق الطائفة إلى سعة الوطنية يعني ثلاثة أشياء: أولها القدرة على بناء تحالفات وطنية متسعة تتجاوز

1 - محمود هدهود، «لا ثورية ولا إصلاحية... الأيديولوجية الإخوانية في اختيار الثورة»، ضمن كتاب: ثورة يناير: رؤية نقدية، تحرير عمرو عبدالرحمن، دار المraya، القاهرة، 2020.

الانتماءات الأيديولوجية،¹ خاصة إذا علمنا أن طبيعة الحراك لا أيديولوجي، وثانيها حل المشكل الذي هيمن على بعض الإسلاميين بين الإقليمية/الأممية وبين الانتماء الوطني، بما يضمن ألا يكون الوطني مرتفعاً للإقليمي كما في تجربة حزب الله. الأمر الثالث والأخير هو ضرورة التصالح مع مفهوم الدولة الوطنية وقد باتت الفرصة سانحة لإعادة بنائها على أسس وطنية جديدة وإصلاح هياكلها ومؤسساتها بعد أن انتهت صيغة دولة ما بعد الاستقلال.

3. تمكين المجتمع بدلاً من تمكين التنظيم: واحدة من الخيارات الأساسية التي انتهجتها الحركات الإسلامية في تجاربها في الحكم من قديم، كان خيار الأسلمة للمؤسسات في دولها، كان هذا الخيار الاستراتيجي للإسلاميين الواصلين إلى الحكم، سواء كان الحديث عن طالبان أفغانستان أو إسلامي السودان أو إخوان مصر أو غيرها من تجارب. تبّع هذا الخيار من تصور أن وجود تابعين لهذه الحركات داخل أجهزة الحكم والإدارة، سيضمن لهم حماية وهيمنة على جهاز الدولة، ومن ثم استخدام هذه المؤسسات لتحقيق المشروع الإسلامي، وضد الخصوم

1 - انظر هشام جعفر، «الإسلاميين والعلمانيين في مصر.. إعادة هندسة الاستقطابات»، مدى مصر، متاح على:

الإسلاميون-والعلمانيون-في-مصر-إعادة-هندسة-الاستقطابات، <https://mada24.appspot.com/madamasr.com/ar/2020/07/03/opinion/u/> في-مصر-إعادة-هندسة-الاستقطابات، مدى مصر، متاح على:

السياسيين عند الحاجة. إن نجاح أو فشل عملية الأسلمة ليس هو النقطة المحورية في حقيقة الأمر، لكن الخيار في ذاته هو الإشكال على الحقيقة.

فلم تدرك هذه الحركات أنَّ الأسلمة لهذه المؤسسات يصنع منها مادة قابلة للتشكيل وإعادة التشكيل مرة أخرى تبعًا لأيديولوجية النظام الحاكم، فإذا سقط الإسلام السياسي اليوم كما في السودان، وجاء بعده اليسار، أو الليبراليون أو غيرهم، فإننا سنكون أمام استخدام وتلون لأجهزة الدولة في كل مرة. أما الديمقراطية فهي الغائبة عن هذه التجارب الإسلامية في الحكم، والديمقراطية تعني هنا التأسيس لمؤسسات حكم تقف على مسافة واحدة من الجميع، ولا تُفرق بين مواطني الدولة على أي أساس غير أساس المواطنة، فلا يعنيتها الأيديولوجية السياسية أو الدين أو المذهب أو العرق أو غيره. هذه الديمقراطية غابت عن أفق الحركات الإسلامية، وتبدلت برغبة عارمة في الهيمنة وبسط النفوذ ومحاولة الحصول على القدر الأكبر من الكعكة -كعكة الوطن- وهو الخيار الإستراتيجي الذي كان حاسمًا في فشل هذه التجارب وفي تآكل التيار الإسلامي على امتداد تجاربه الواسلة للحكم.

ويظل التحدي يطرح نفسه، فبين تمكين المجتمع عن طريق الديمقراطية لتقويته أمام السلطة التي كان منزعها الدائم على مدار القرن العشرين هو الهيمنة عليه، أو تمكين الجماعة عن طريق الأسلمة، بين هذين الخيارين يقع التحدي للحركات الإسلامية.

4. من أيديولوجيا الهوية إلى خطابات المعاش: في هذه النقطة هناك ملمحان: الأول أن المطالب المتعلقة بمعاش الناس الكريم صارت الأولوية الأولى لهم متقدمة على أيديولوجيا الهوية، أنا أدرك أنه جرى ولا يزال استخدام مسائل الهوية للحشد والتعبئة من أطراف عدة في موجتي الربيع العربي، ولكنها كانت سبيلاً إلى زيادة النفوذ السياسي وتحقيق مكاسب انتخابية أو أستخدمت للغطية على قضايا أخرى، أو لتحقيق التماسك للقاعدة الاجتماعية المساندة. الطريف أن الأبحاث تقدم أمثلة متعددة لتجاوز القاعدتين الاجتماعية والتنظيمية للحركات الإسلامية لموقف قادتهم حين سارعوا بالانضمام إلى الحراك فما كان من قادتهم إلا أن لحقوا بهم بعد أن رفضوا المشاركة فيها، جرى ذلك في لبنان والجزائر والعراق.

الملمح الثاني في هذه النقطة أن المطلوب الآن ليس حديثاً في المرجعيات الأيديولوجية والأطر الفكرية العامة ولكن تقديم

سياسات عامة وبرامج تفصيلية من شأنها أن تعالج مشاكل الناس الواقعية وتجيب على أسئلتهم الصغرى، فالسياسة الآن باتت تدور حول معاش الناس.

ويبقى نقطة أخيرة يحسن مناقشتها هنا: هل التعددية بين الإسلاميين التي باتت حقيقة واقعة في المجالات كافة وفي المجال السياسي خاصة تدور حول سياسات عامة متنوعة لها انحيازاتها الاجتماعية الواضحة، أم أن هناك عجزاً في بعض التجارب عن تقديم هذه السياسات العامة بدليل استمرار معاناة الناس وتراجع الإسلاميين في أي استحقاق انتخابي.

تجيب أبحاث المشروع بأن الانقسام مبعثه تنافس قيادات هذه الحركات وموقفها قريباً أو بعداً من السلطة القائمة كما في الجزائر، أو صراعاً على النفوذ والموارد كما في العراق، أو تشظي الحالة الإسلامية نتاج الإقصاء من السلطة كما في السودان.

أخص فأقول إن أولوية المواطن العربي الآن هو الملف الاقتصادي الاجتماعي وليس جدالات الهوية، وأن دور المرجعيات الفكرية عند الإسلاميين أو غيرهم هي تقديم حلول من خلال السياسات العامة لمشكلات الواقع وليس الوقوف عند منطلقاتها النظرية، وهذه الحلول تقدم في المجال السياسي عبر السلطة العامة وليس عبر آليات المجتمع المدني.

5. حضور النساء: تقدمت النساء في هذه الانتفاضات الصفوف متجاوزة ثنائية الذكر/الأنثى التي حكمت التفكير النسوي التقليدي والخطابات الإسلامية التي تقوم على الفصل بينهما مستندة إلى تأويلات محافظة للنص الديني، تجاوزت هذه الممارسات نحو أفق المواطنة، فلم تعد تدرك ذاتها في المجال العام من منظور ثنائية ذكر/أنثى ولكن من مدخل المواطنة. هذا الاقتراب الجديد الذي دشنته انتفاضات الربيع العربي سيكون له تداعيات على حضور النساء في المجال العام خاصة أن هذا المنظور يدعمه تطور آخر وهو أن قضاياهم باتت تطرح ليس باعتبارها قضايا تخص النساء بل في علاقتها بالقضايا العامة الأخرى وهذا من شأنه أن يوسع القاعدة الاجتماعية الداعمة لها.

ثانيًا: إعادة التفكير في السياسة والدولة

كتبت محذرًا في أواخر الثمانينيات من خطورة تضخم المكون السياسي الصراعي/التنافسي في العمل الإسلامي، وكانت حجتي وقتها أن السياسة بحكم الطبيعة والتعريف تعيد صياغة بقية مكونات العمل كله ليكون على مثالها وصورته، ويتعمق ذلك في ظل عدم امتلاك نظرية للدولة وفهم لطبيعتها المعاصرة، ويزداد الوضع تفاقمًا إذا فهمنا أن الإسلام السياسي في جزء منه هو تمرّد على

الدولة الحديثة برمتها: تمرّد على حاكمية هذه الدولة وإطلاقيتها، تمرّد على تطبيقاتها القسرية للحدّاثّة الغربيّة، ولكن في نفس الوقت يقع في حبالها، وقد عبر وائل حلاق عن هذا المأزق في كتابه «الدولة المستحيلّة». تصرف الإسلاميون في السلطة في مواجهة الاحتجاجات كما تصرف غيرهم، بل تشابهت الخطابات مع أي مستبد يحكم.

ينتهي البحث الذي خصص لدراسة ردود فعل الأحزاب الشيعية في العراق إلى: «اعتبرت الأحزاب الإسلامية الشيعية حركة الاحتجاج تهديداً وجودياً لقوتهم، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى رفض الاحتجاجات لنظام لعبت الأحزاب الإسلامية الشيعية دوراً مهماً في خلقه والحفاظ عليه». وتضيف الورقة: «استخدمت الجماعات الموالية لإيران تسميات تشمل «الانقلاب» و«المؤامرة الصهيونية الأمريكية» و«المشاريع السعودية الخليجية» لوصف الاحتجاجات. وفي تفسيرها للدوافع والأسباب تشير الورقة إلى أنه «يجب النظر إلى هذه الانقسامات على أنها جزء من صراع أكبر بين الشيعة على السلطة والذي هيمن على السياسة العراقية منذ عام 2003 حين سيطرت الأحزاب الشيعية الإسلامية التي تبنت الخطابات الدينية والطائفية على التعبئة السياسية في المناطق ذات الأغلبية الشيعية، لغرض البقاء في السلطة بما يعزز الهوية الدينية أو، بشكل أدق، الهوية الطائفية».

وتضيف الورقة أن الطبيعة الطائفية لنظام العراق السياسي لم تتعرض أبدًا للتهديد الشديد كما جرى من هذه الاحتجاجات، فقد «هزت الاحتجاجات الحالية البلاد في أسسها، والأهم من ذلك، أن الحركة الاحتجاجية جلبت لاعبًا جديدًا في السياسة الشيعية: الشارع العراقي».

وتضيف الورقة: «اعترضت الاحتجاجات بشدة على معنى الشرعية السياسية التي ادعت الأحزاب الإسلامية الشيعية منذ عام 2003، والتي استندت إلى أن الشيعة ضحية، ونضالاتهم الماضية ضد نظام البعث، بالإضافة إلى مظلومية الحركات الإسلامية». وأخيرًا، فإن الورقة تبرز المعضلة التي فرضتها الاحتجاجات على الأحزاب الإسلامية الشيعية منذ عام 2003، فقد تطورت هذه الحركات بطريقة تجعلها منيعة أمام التغيير الكبير، وجماعاتها المسلحة غير راغبة في الاندماج في قوات الدولة، وقد يساعدها ذلك على البقاء، حتى بدون دعم شعبي كبير، لكن الإكراه والعنف لا يمكنهما تعزيز قبضتهم على السلطة، فالسياسيون الإسلاميون الشيعة يرغبون في إظهار أنهم إلى جانب الناس وليسوا جزءًا من المؤسسة السياسية، ولكن الاحتجاجات لا تعترض فقط على القيادة السياسية أو على اتباع سياسة بعينها، ولكن على المعنى الحقيقي لـ«السلطة» التي تمارسها هذه الأحزاب.

سيكون لهذا بالطبع تداعيات كبيرة ليس فقط على السياسة الشيعية، ولكن أيضًا على مستقبل البلاد، فالنتيجة على المدى القصير هي أن الإسلاميين الشيعة سيحافظون على قبضتهم على السلطة، ولكن دون دعم شعبي، فلم تعد المصادر والخطابات الشرعية القديمة في العراق كافية لضمان الدعم الشعبي. وستكون هناك حاجة إلى مصادر أخرى للشرعية، أو سيثبت الاستياء الشعبي تهديدًا لاستقرار ووجود البلاد.

وتنتهي الورقة المخصصة لدراسة كيف نظر حزب الله إلى الاحتجاجات اللبنانية إلى أنه «في محاولته احتواء الانتفاضة الشعبية، اعتمد على أدوات متنوعة. أولًا، تحذير مؤيديه من تسلل الأحزاب المشبوهة (السفارات وأجهزة المخابرات والأحزاب السياسية المعادية). ثانيًا: اللجوء إلى العنف والتحريض والتخويف، ثالثًا: السعي النشط إلى تفتيت التماسك الداخلي للمتظاهرين حول مواضيع مثيرة للجدل».

طغت الأولويات السياسية والإقليمية لحزب الله على أجندته المحلية، لا سيما بالنظر إلى انشغاله بمواجهة الولايات المتحدة وحلفائها في الخليج، ونتيجة لذلك، أبرم الحزب صفقات لصالح حلفائه على المستوى المحلي، وذلك لضمان الشرعية لعملياته الإقليمية وجناحه العسكري.

أدرك حزب الله وطهران بسرعة أن الاحتجاجات جزء من مؤامرة أكبر ضد النفوذ الإيراني. في هذا الصدد، يفسر السياق الإقليمي جزئيًا الدافع وراء مشاركة أنصار حزب الله في القمع الاحتجاجي، فضلًا عن اندلاع الشعارات الطائفية والحزبية. وبالمثل، يشرح الدور الفعال لوسائل الإعلام الموالية لحزب الله في شن حملة اتهام ضد الاحتجاجات، على الرغم من تلك التي أدت إلى استقالة عدد من الصحفيين، احتجاجًا على سياسة التحرير السلبية ضد الانتفاضة.

خاتمة

تحمل انتفاضات الربيع العربي بغض النظر عن نجاحها السياسي من عدمه تحديًا وجوديًا للحركات السياسية الإسلامية، لأنها تقدم سردية جديدة مختلفة جذريًا عن السردية التي هيمنت على هذه الحركات على مدار القرن العشرين، وأجادل بأنه بمقدار ما تتفاعل هذه الحركات مع سردية الانتفاضات بمقدار ما ستستعيد حضورها السياسي والانتخابي، وبغير ذلك فإنها ستتصرف كأيّة سلطة مستبدة لا تحوز التأييد الشعبي كما جرى في السودان ويجري في العراق، أو نكون بإزاء حالة فراغ نتاج التشظي وعدم القدرة على توليد استجابات جديدة، كما هو الحال في بلدان عدة من المنطقة.

بل أزعـم أن هذا التفاعل مع سرديـة الانتفاضات العربية
يمكن أن يحل كثيراً من الثنائيات المتعارضة التي حكمت مسارها
على مدار القرن العشرين من قبيل: التربوي/السياسي، الوطني/
الأممي، المعاش(المطلبي)/الهوياتي، الحرية/تطبيق الشريعة، الأمة/
الدولة، التعددية/التشظي والاختلاف... إلخ.

وأخيراً فإن امتلاك نظرية للدولة وتحديد لموقع السلطة في
هيكل المشروع الإسلامي شرط أساسي -من وجهة نظري- للحد
من إعادة إنتاج القمع والعنف والهيمنة على المجتمع الذي حكم
مسار دولة ما بعد الاستقلال.

المقال الثاني - الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية في مصر

تخيل معي لو كانت جماعة الإخوان المسلمون في مصر قد وصلت إلى السلطة في الخمسينيات أو الستينيات، ماذا ستكون سياستهم الاقتصادية؟! ألن تكون ذات طبيعة اشتراكية، أو ما أطلق عليها مصطفى السباعي -المراقب العام للإخوان في سوريا- وقتها (1960) «اشتراكية الإسلام»، بدلاً من الطبيعة النيوليبرالية التي اتبعوها إبان الحكم القصير لمصري 2012-2013.

ما سنحاوله في هذا المقال هو تقديم نموذج تفسيري لطبيعة السياسات الاقتصادية/الاجتماعية لجماعة أيديولوجية لعبت دوراً هاماً في الحياة المصرية الحديثة ولا تزال، ولكنني أظن أن خبرتها في هذا المجال مما يمكن أن يمتد إلى قوى وأحزاب أخرى، لأنني أرى أن المسألة الاجتماعية باتت من أهم أولويات المواطن العربي متقدمة على موضوعات أخرى اكتسبت أولوية في السنوات الماضية، مثل قضايا الهوية.

بل أزعج أن عدم إدراك الإخوان لطبيعة ثورة يناير التي حضر فيها عند قطاع كبير من المصريين البعدان السياسي (الديمقراطية)

٠ نُشر على موقع الجزيرة نت بتاريخ 23 يونيو 2020.

والاجتماعي (العدالة الاجتماعية) متقدمان على البعد الهوياتي (الشريعة)، كان أحد الأسباب الأساسية وراء سقوط مرسى ونهاية حكم الإخوان.

من وجهة نظري يمكن فهم المسألة الاجتماعية عند الإخوان في ضوء المحددات الخمسة التالية:

أولاً: الخطاب الدعوي، فمن خصائص هذا الخطاب أنه مفارق للطبقات، بمعنى أنه لا يدرك التناقضات الطبقية ولا تحتل وزناً في أولوياته، فمن طبيعته أنه يخترق الطبقات جميعاً رغبة في التعبير عن المجتمع كله، وكما يرى وائل جمال في ورقته [الرأسمال الضائع]¹ «هذه الحركات تزعم أنها تمثل كل المجتمع، وتجنب كل المقاربات التي قد تبرز الخلافات الطبقية أو الصراعات الاجتماعية. هذا الحجب النسبي سمح تاريخياً لجماعة الإخوان أن تكون قوة جذب لجماعات ذات مصالح متنافرة، الأمر الذي مكّن الحركة من جذب أفراد متنوعين». إلا أنه في نفس الوقت جعلها تفشل في التعبير عن قاعدتها الانتخابية التي تركزت أساساً في الطبقتين الوسطى والدنيا ما أفقدها شعبيتها إبان حكم مرسى القصير.

الخطاب الدعوي يتحرر من الأرضية الاجتماعية ومن العلاقات المادية القائمة. وآفة السياسة المعارضة في مصر أنها ذات

1 - وائل جمال، الرأسمال الضائع: التحول النيوليبرالي لجماعة الإخوان في مصر، مركز كارنيجي، فبراير 2019.

طبيعة ثقافية لا تتحرك على أرضية اجتماعية؛ بمعنى أنها اختزلت في إصدار البيانات أو اللجوء إلى القضاء لحسم المعارك السياسية، وليس تغيير موازين القوى السياسية والاقتصادية وتفكيك بنية الاستبداد والاستغلال والفساد.

ثانيًا: خطاب أخلاقي، فبالخطاب الأخلاقي تتجاوز أو تهدر الحديث عن البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بل والثقافية التي تنتج الفقر والتمايز والتناقضات الطبقية في المجتمع، وبالتالي فلا حديث عن السياسات العامة خاصة إذا تواكب أو امتزج ذلك بالحديث عن الإحسان والصدقات والزكاة. العمل الخيري في أحد جوانبه تخفيف لحدة التناقضات الاجتماعية دون تغيير في عناصر القوة الاقتصادية والثروة في المجتمع، وقد تحول -علي سبيل المثال- في عهد مبارك إلى تفاهم غير مكتوب مع الإخوان على السماح لهم به لتخفيف حدة تأثير السياسات النيوليبرالية التي اتبعتها نظامه منذ التسعينيات، وقد تحصلت الجماعة مقابل ذلك على قدر كبير من التأييد والنفوذ السياسي خاصة في الانتخابات.

العمل الخيري دون تغيير في علاقات القوى والثروة يتحول إلى غسيل للذنوب وفي أحيان غسيل للسمعة والأموال، ويؤدي إلى التعامل مع العدالة الاجتماعية ليس بإعادة توزيع الثروة ولكن من خلال آلياته التي تؤدي إلى استمرار ما هو قائم.

ومن المفارقات التي نذكرها هنا أن وعي الإخوان بالمسألة الاجتماعية قبل 1952 كان أكبر من وعيهم بها في ما يطلق عليه البعض مرحلة التأسيس الثاني في السبعينيات،¹ وربما يعود ذلك إلى ضعف الفكرية الإسلامية في هذا المجال بالإضافة إلى الخصومة التي نشأت بينها وبين التيار اليساري برغم وجود محاولات لم تكلل بالنجاح لتأسيس ما أطلق عليه حسن حنفي ومحمد رضا محرم، اليسار الإسلامي في الثمانينيات.

ثالثاً: التنظيم المقدس المفارق لعضويته، إذ تحول تدريجياً منذ أوائل التسعينيات، الحفاظ على التنظيم إلى هدف في حد ذاته باعتباره الأداة المقدسة التي مهمتها إنجاز وتحقيق وتطبيق الإسلام، وبرغم أن دراسات عديدة توضح لماذا انتشر الإخوان في شرائح اجتماعية محددة من الطبقة الوسطى فإن الثقافة التنظيمية السائدة التي ترسم طبيعة العلاقة بين الفرد والجماعة تجعل التنظيم أداة مفارقة لأعضائه بتعدداتهم وتناقضاتهم الاجتماعية والاقتصادية، فالفرد لا وجود مستقل له داخل الجماعة بل يتم التحكم في كل نواحي حياته عبر ما يطلق عليه التربية، وهنا تكون إحدى المفارقات الكبرى، ففي الوقت الذي اتبعت فيه الجماعة سياسات نيوليبرالية تتمحور - في أحد أسسها الفلسفية -

1- نشر سيد قطب في 1951 فيما أذكر عدداً من المقالات حول الإصلاح الزراعي ونشرت في مجلة الدعوة ولم تُنشر في كتاب حتى الآن برغم أهميتها.

حول الإيمان بقدرات الفرد وإمكاناته على التحقق، يتم سحق الوجود الفردي داخل التنظيم بآليات متعددة.

ويعمق من تجاوز التناقضات الاجتماعية أن النظر التنظيمي يتطلب مزيداً من التجنيد المستمر للأعضاء بما يعنيه من توسع في الشرائح والفئات الاجتماعية المنضمة، إلا أنه من المفارقات أيضاً أن هذا التنظيم المقدس المفارق للعضوية بل وللأمة المصرية ذاتها - كما أشار هدهود في بحثه [الأيديولوجية الإخوانية في اختيار الثورة]¹ - يتم اختزال توجهاته الأيديولوجية في عدد محدود من حراس الهيكل الذين يطلق عليهم عادة أعضاء قسم التربية والقيادة التي تتحول إلى كيان مطلق غير معرف يمتلك المعرفة الكاملة بمصلحة التنظيم وأعضائه أيضاً.

ومن ثم فإنني أتفق مع الدراسات التي تشير إلى دور بعض القيادات التي تنتمي إلى الشرائح البورجوازية في تحديد التوجهات النيوليبرالية للجماعة، إلا أنني في نفس الوقت لا أستطيع أن أوافق تلك الدراسات حين ترى أن هيكل العضوية وطبيعة انتماءاتهم الاجتماعية محدد رئيسي في رسم سياسات الجماعة، فمقولة تريف الإخوان - للصديق العزيز حسام تمام رحمه الله - لا يمكن فهمها إلا في إطار ثقافي يتعلق بنمط التدين المحافظ فقط، وليست ذات تأثيرات في الانحيازات الاجتماعية للجماعة.

1- محمود هدهود، «لا ثورة ولا إصلاحية... الأيديولوجية الإخوانية في اختيار الثورة»، ضمن كتاب: ثورة يناير رؤية نقدية، تحرير عمرو عبدالرحمن، دار المرايا بالقاهرة، 2020.

رابعًا: أيديولوجية غامضة ممتزجة بالبرجماتية، الأيديولوجية الإخوانية تتسم بعدد من السمات، فهي وإن انطلقت من مرجعية الإسلام كدين، إلا أن الإطار الديني دائمًا وأبدًا حمال أوجه متعددة من التفسيرات والتأويلات التي تصل في أحيان كثيرة إلى التناقض والتنافس بين أتباعها. بل أزعَم أن أحد الصراعات الأساسية التي جرت ولا تزال في مصر الآن تدور حول أمطال الدين المتعددة في المجتمع، خاصة أن وراءها قوة دفع من مؤسسات ومصالح وارتباطات داخلية وخارجية.

طبيعة الأيديولوجية الصادرة عن الأديان

أنها منفتحة على مختلف التفسيرات والتأويلات وتتفاعل بشكل متعدد مع السياقات التي تتحرك فيها، كما تستخدم المقولات الدينية لتسويق الاختيارات والانحيازات الاقتصادية/ الاجتماعية، وفي أحيان كثيرة تتجاوز الانحيازات دون شعور بالتناقضات بينها، إشارات للعدالة الاجتماعية مع إيمان بالسوق الحرة في نفس الوقت.

أنا أفهم خطاب الهوية في سياق المسألة الاجتماعية باعتباره سبيلًا للتمييز الحضاري وقدرته على إنتاج نمط تنموي مستقل (ليس في بعده الاقتصادي فقط وإنما في مكونه وفلسفته التي يتأسس عليها أيضًا) نمطًا يرفض الاستهلاكية الشرهة ومبادئ السوق كقيم

هادية لحياتنا كلها، بل أزعج أنه بدون هذا الانعتاق لن تحل
المسألة الاجتماعية ولن نكون قادرين على إحداث التنمية.

وقد حرصت الجماعة طوال تاريخها الممتد، على عدم الاختيار
لسياسات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية محددة إلا مضطرة،
فقد وعت نفسها كطرف مستقل خارج المجتمع والدولة يحمل
أفكارًا مجردة بلا مضامين اجتماعية، كما يذكر هدهود.

يمتزج بهذه الخاصية أن الممارسة العملية هي التي ترسم
ملامح الأيديولوجية، لذا فمن الأخطاء المنهجية أن يتوفر الباحثون
على تحليل النصوص دون تتبع الممارسة العملية، فالممارسة عند
الإسلاميين -في أحيان كثيرة- تسبق الرؤية النظرية، وهذا يجعل
من الفكرة الإسلامية عندهم وعاء فارغًا غامضًا بلا مضمون
محدد، ويؤدي إلى تأثرهم بالسياقات التي يعملون فيها، وقد
أدى ذلك إلى قدرتهم على ضبط مواقفهم الأيديولوجية لمواكبة
التغيرات التي تحدث. فقد انتقلوا -أو الأدق تعايشوا وتجاوزوا-
من اشتراكية الإسلام إلى الرأسمالية إلى النيوليبرالية، ومن معاداة
التعددية الحزبية إلى الإيمان بالديمقراطية الليبرالية، وفي كل مرة
تبرر ذلك بمقولات دينية.

لكنه في نفس الوقت أدى بهم إلى الظهور بمظهر البرجماتية، فلا يمكن تفسير سياساتهم النيوليبرالية بعد 2011 إلا ببحثهم [كما يرى خليل العناني] عن القبول الغربي ومغازلة غير شرعية لطبقة رجال الأعمال الكبار من عهد مبارك، برغم تقديمها لنفسها باعتبارها راعية للفقراء في غياب الدولة. فالنيوليبرالية -على حد قول العناني- هي التي تربط الإخوان بالعالم الخارجي والاقتصاد العالمي،¹ وأضيف أنها تربطهم أيضًا بنخب محلية يحرصون على التعامل معهم لنفوذهم الاقتصادي والسياسي.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى، فإن جزءًا كبيرًا من ثورة يناير 2011 كانت احتجاجًا على سياسات مبارك النيوليبرالية، ولكن الإخوان في السلطة اتبعوا نفس السياسات بما أدى إلى عزلتهم الجماهيرية فسهل محاصرتهم ثم ضربهم.

غياب الرؤية الحاكمة ينتج تناقضات متعددة، فقد انتقدوا -في عهد مبارك- تراجع الدولة عن أداء أدوارها الاقتصادية والاجتماعية وفي وقت آخر تخلوا عن تدخلها. ويقدم بعض الباحثين مفهوم «الليبرالية الورعة» تفسيرًا لسياسات الإخوان النيوليبرالية، الليبرالية الورعة ظاهرة يتفاعل في حضانها كل من الدين والأعمال الخيرية

1- Khalil al-Anani, Devout Neoliberalism?! Egypt's Muslim Brotherhood's Socio-economic Perspective and Policies, Politics and Religion, 2020.

والنشاطات الاقتصادية.¹ من وجهة نظري أن هذا المفهوم شارح لطبيعة الظاهرة وليس مفسراً، بعبارة أخرى فإنه في غياب الرؤية الحاكمة تكون الغلبة هي الاستجابة للسياقات مع استخدام ديباجات دينية لإضفاء شرعية على السلوك والأفكار، فالسياق أولاً وهو الحاكم بدليل أن البورجوازية الإخوانية قد غلب عليها خصائص البورجوازية العربية التي اتسمت بالاقتصاد الريعي الذي يهيمن عليه النفط، والمضاربات والاستيراد والاقتصاد المالي (وتأمل معي كيف أُستخدم لفظ الاقتصاد الاسلامي لوصف المكون المالي فيه فقط) وغاب عنها الاستثمار في مجالات الصناعة أو التكنولوجيا المتقدمة.

خامساً: غلبة الاحتجاجي مقابل تقديم السياسات، هذه الخصيصة لا تخص الإخوان وحدهم بل تمتد إلى قوى المعارضة المصرية كافة، فقد حرّمهم نظام مبارك من مجرد الخيال بأن يصلوا إلى مقاعد الحكم وقد فاجأتهم بناير كما فاجأت الجميع. وفاقم الأمر عند الإسلاميين حرمانهم من تبوء أية مناصب ذات شأن في جهاز الدولة، لذا فلم يدركوا معنى الدولة وكيفية عمل جهازها وتصرفوا أحياناً كثيرة وهم في الحكم بمنطق الحزب المعارض أو وفق آليات المجتمع المدني.

1- للمزيد عن التناقضات ومفهوم الليبرالية الورعة انظر مقال خليل العناني، المرجع السابق.

والخلاصة أنه لم يكن لدى الحركة حين وصلت إلى الحكم
حلول لكيفية التعامل مع مشاكل مصر المزمنة وافتقرت إلى
إستراتيجية اقتصادية اجتماعية متماسكة.

المقال الثالث - الإسلاميون والعلمانيون في مصر.. إعادة هندسة الاستقطابات

لا يهدف هذا المقال إلى الرد على مقال أ. د. عز الدين شكري فشير، الذي نُشر 19- يونيو- في موقع مدى مصر وحمل عنوان: «تصورات لتعايش الإسلاميين والعلمانيين»، لأنني أتفق مع الدوافع النبيلة والمقاصد الأساسية التي دفعت إلى مطالبته بالتعايش بينهما في هذا التوقيت، من خلال هدنة تستمر ربع قرن: «فإن استمرار هذا الصراع معناه القبول بدرجة عالية من القمع السياسي والاجتماعي، لا تسمح بقيام ديمقراطية ولا تسمح بممارسة الحرية حتى ولو في حماية الدبابات».

هدف مقالي هذا هو إعادة تفكيك وبناء المشكل بين التيارات السياسية في مصر من منظور مختلف، أزعّم أنه يتجاوز الثنائيات المتعارضة التي انتهت إلى القرن العشرين، خاصة النصف الثاني منه، أو على حد قول المقال امتدت لقرنين من الزمان. فقناعتي التي استقرت من مراجعاتي العديدة -أثناء فترة السجن- أن صيغ القرن العشرين في منطقتنا قد انتهت إلى عجزها عن

توليد الاستجابات المناسبة لتحديات الدولة والمجتمع، ولا يعني الانتهاء اختفاءها، فما نسمعه منها الآن ضجيج المرتحل، وهي لا تريد أن ترحل دون أن ندفع تكلفة وطنية باهظة، أشار د. فشير إلى بعض جوانبها.

المشكل من وجهة نظري أننا نعيش مرحلة خلو العرش -على حد تعبير زاجموند باومان- فالقديم مرتحل والجديد لم يتبلور أو يتأسس بعد، ويظل دورنا نحن المثقفين هو الدفع بالجديد قدمًا من خلال تجديد مناهج النظر، وإعادة صياغة الإشكالات، وتجديد الاقتربات والمفاهيم، والبحث عن الديناميات الجديدة، فقد كنت أقول إن المنطقة بعد الموجة الأولى من الربيع العربي غير المنطقة التي كنا نعرفها قبله، والآن يقولون إن العالم بعد كورونا مختلف عن العالم قبله.

المشكل التاريخي

في القرن العشرين، حكمتنا ثنائيات متعارضة من قبيل: نحن والغرب، الحداثة والدين، والوافد والأصيل، والاشتراكية والرأسمالية، والقومية والإسلام... إلخ، والملاحظ أن المقال قد انطلق من ثنائية الصراع الإسلامي العلماني باعتباره مشكلًا تاريخيًا امتد لقرنين من الزمان، إلا أنني أتساءل: ألا نواجه مشكلًا جديدًا منذ الألفية الجديدة، يتأسس على انتهاء أهم صيغ القرن العشرين عندنا،

وهي دولة ما بعد الاستقلال، والإسلام السياسي، والأيدولوجية العلمانية، وهي صيغ تنطلق من أيدولوجيات شاملة قادرة على أن تنتظم جوانب الحياة جميعًا.

نحن الآن بإزاء صيغ جديدة تقوم ببناء شبكاتها غير الهرمية واللامركزية على قضايا جزئية محددة، مثل: حقوق الإنسان والجندر والبيئة... إلخ، ويصير المشكل من وجهة نظري هو إعادة بناء الدولة الوطنية بتجديد أصولها وإصلاح هياكلها من خلال بناء نظام ديمقراطي تشاركي تعددي، قادر على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

المشكل التاريخي يتعلق بالمسألة الديمقراطية بجناحيها السياسي والاجتماعي والذي لا يمكن تحقيقهما إلا في إطار تحرير الإرادة الوطنية من هيمنة الإقليمي والدولي. وقد تجلّى ذلك في ثورات الربيع العربي بموجتيه والتي تجاوزت أسئلة الهوية/الأيدولوجيا -برغم استخدامها في الصراع السياسي- إلى ما أطلق عليه خطاب المعاش، الذي يدور حول حياة الناس اليومية.

أما المشكل التنظيمي فهو وجود حركة وطنية ديمقراطية ذات مرجعيات فكرية متعددة، وهنا يعاد صياغة سؤال المرجعية، التي هي عند المؤمنين بها مطلقات لا يجوز الحوار بشأنها إلا في جدالات الفكري، لنصير أمام تشغيل المرجعية في الواقع فتجيب على أسئلة

الناس الصغرى لا أسئلة الوجود الإنساني في تجلياته الكبرى. ففي السياسة لا يجوز النظر إلى المرجعية منفصلة عن الواقع أبدًا، وإما يجب النظر إليها من خلال مؤداها الواقعي في ظروف الزمان والمكان الذي نعيش فيه أو مورست فيه أو ستمارس فيه، لا النظر إليها مجردة من الواقع التطبيقي، بل من خلال المؤدى العملي للأفكار.

من الدعوي/الثقافي إلى السياسي

أحد مظاهر ضعف العمل السياسي في مصر هو غلبة الجانب الدعوي عند الإسلاميين والفكري عند العلمانيين، والخلط بينهما، لذا فمن الضروري الفصل بين الدعوي/الفكري وبين السياسي، فالأول يدور حول المرجعيات والمبادئ العامة، أما السياسة فحديث في البرامج والسياسات العامة، في الحياتي واليومي والمعيشي، وهي متعددة وإن صدرت عن مرجعية واحدة، ويمكن أن تنشأ وجوه تعاون وتقارب بين بعض تنظيماتها وإن اختلفت في المرجعيات. وهنا يحسن الإشارة إلى أن ما جرى من صراع في مصر بين الإسلاميين والعلمانيين بعد يناير 2011 كان مبعثه الأساسي هو تقاسم السلطة (Power Sharing) واستخدمت فيه الخطابات الأيديولوجية للحشد والتعبئة وزيادة الحصة لكل طرف، بل أزعج أن الانقسامات والنزاعات داخل كل فصيل كانت ولا تزال أعمق وأشد ضراوة منها بين بعض المكونات في كل طرف على حدة.

يتعامل د. فشير مع فشل تحويل التنسيق بين التيارين قبل يناير إلى مشروع يتعامل مع تحديات الفترة الانتقالية بما يسمح ببناء ديمقراطية مستقرة، كأنه مُسلمة أو معطًى، ولا يقدم لنا أسباب هذا الفشل ومبرراته. واسمحوا لي بالتساؤل عن هذا الفشل، فقد سألت أحد قيادات حركة كفاية عن السبب الذي دفع قيادات حراك يناير أن تقود التنسيق بين القوى السياسية قبل يناير، وهي نفسها التي قادت الاستقطابات بعد الحراك، فأجاب: «إننا كنا نعرف ما لا نريد، ولم نكن نعرف ما نريد»، هل هو غياب للزعامة -التي لا أتخيلها فردًا- أم عدم امتلاك مشروع سياسي، أم عدم إدراك لطبيعة الفترات الانتقالية؟ أم هي الرهانات الخاطئة التي وقعت فيها مصر جميعًا، فبتنا هنا والآن؟ أم كل ذلك مجتمع.

إعادة الفرز والتصنيف

ينطلق مقالي هذا من ضرورة التخلي عن الصناديق المغلقة والتصنيفات الجاهزة والصور النمطية، وي طرح ضرورة البحث في التفاصيل ورسم الخرائط التفصيلية، فلا الإسلاميون طرقًا واحدًا، ولا العلمانيون كذلك، وإنما هم جماعات شتى تضم الاستبدادي والديمقراطي، وهم ليسوا ظواهر استثنائية، بل يجري عليهم ما يجري على البشر جميعًا من تطورات وتغيرات، وانتكاسات

وتجديدات، وتعدد... إلخ. التنميط/الصندوق المغلق يصادر التنوع والتطور والاختلاف ولا يبني في السياسة التحالفات والائتلافات. ويطرح المقال فرزاً جديداً للتيارات السياسية الأربعة -قومية وإسلامية وليبرالية ويسارية- يقوم على موقفها من المسألة الديمقراطية، خاصة إذا علمنا أنها جميعاً تعاني أزمات بالغة قد تؤدي بها أو تعيد تجديد ذاتها فنكون بإزاء تصنيفات جديدة واختفاء للمسميات القديمة.

لماذا المسألة الديمقراطية؟ لأنني أعدها المشكل التاريخي الذي يواجهنا الآن، وباستقراء تاريخنا المعاصر أقول وأنا مطمئن إن: «الديمقراطية هي الحل»، فلا وطنية من غير ديمقراطية (تجربة عبد الناصر)، ولا إسلام من غير ديمقراطية (تجربة البشير)، ولا توزيع عادل لعوائد التنمية من غير ديمقراطية (تجربة مبارك)، ولا حفاظ على مكاسب الحرب من غير ديمقراطية (تجربة السادات)، ولا استقلال وطني من غير ديمقراطية (تجربة سعد زغلول).

ضرورة النظر التاريخي

غياب النظر التاريخي يمنعنا من إدراك التداخل والتفاعل بين الإسلامية والعلمانية والذي جرى على مدار القرنين بما يسمح بالحديث عن تجربة مصرية في هذا الصدد، كما شهدت العلاقة بينهما في المؤسسات والتشريعات وفي الاقتصاد والاجتماع والسياسة

تطورات متعددة بما يسمح لنا بالقول بعدم وجود التمايز الذي أسسه المقال على الموقف من علاقة الدين بالدولة بما يسمح بالتمييز بين الإسلامي والعلماني، بل أزعـم أن العلمانية قد تسربت إلى الإسلاميين، كما تسرب الدين إلى العلمانيين المصريين.

ويمكن أن نضرب أمثلة متعددة على مساحات التداخل لكننا نشير فقط إلى قانون الأحوال الشخصية للمسلمين الذي يلتزم بالشريعة ويشارك علماء فقه في اختياراته الفقهية، ويصدره البرلمان وهو هيئة منتخبة، وتفسره المحكمة الدستورية وهي سلطة (مدنية) قضائية مستقلة. ففي الفكر فقط يمكن الحديث عن الأغاط المثالية التي تتمايز فيما بينها، لكن في التاريخ والواقع والسياسة تتداخل الظواهر، بل أزعـم أن تجربتنا التاريخية تجمع بين الحداثة والتقليدي، والإسلامية والعلمانية، والاقتصاد العام والخاص... إلخ.

النظر التاريخي يسمح لنا بالتقاط بعض الدروس، فمن وجهة نظري أن أهم ما جرى في 30 يونيو 2013 من احتجاج المصريين كان ضد الإخوان باعتبارهم حركة سياسية وليس اعتراضاً على المكون الديني في حركتهم، وأضيف: ماذا تبقى من الإسلامية في الأحزاب الإسلامية العربية الآن؟

النظر التاريخي لا يقف عند الخبرة المصرية فقط بل يمتد إلى تطورات الخبرات العالمية، ففكرة ضرورة أن يكون للدين دور في الحياة العامة مألوفة حتى عندما لاتحظى بالقبول على نطاق واسع، وجميع أنواع الدول لديها وضع رسمي بالنسبة إلى دين معين.

بالمجمل فإن العلمانية كمحاولة للحصول على مجال سي اسي خالٍ من المنطق الديني، أو مؤسسة دولة متحررة من ال مرجعية والهوية الدينية تمامًا لم تتحقق، بل انتهت المجتمعات الأوروبية إلى ما وصفه عالم الاجتماع، يورجن هابرماس، بـ«المجتمع المابعد علماني»، وهو المجتمع الذي يتداخل فيه الموروث الديني التقليدي مع الموروث العقلاني التنويري، وتتفاعل فيه المؤسسات الدينية مع غيرها من المؤسسات المجتمعية السياسية والثقافية والتعليمية، ومن ثم فالدين ما زال يلعب أدوارًا اجتماعية داخل هذه المجتمعات.

ضرورة النقد الذاتي

قُدري لي -بعد -2013 أن أتبنى وفريق عملٍ مشروعًا للنقد الذاتي للقوى السياسية المصرية، وقد صدر عن المشروع بعض الدراسات والأدلة التدريبية لتصميم عملية حوارية تقوم على النقد الذاتي، لكن تظل هذه العملية ترتبط بخصائص الفترات الانتقالية، والتي لم يدركها الطرفان.

فمن خصائص الفترات الانتقالية:

1. الديمقراطية نظام لا خاسر فيه ومن أجل تحقيق هذه الغاية فلا بد من توفر قدر كافٍ من الوضوح والثبات في هويات الجماعات المتنافسة ومصالحها وأهدافها ليسهل التوافق والمساومات والطمأننة المتبادلة. المشكل أن الهويات السياسية في الفترات الانتقالية تتسم بالسيولة، كما أن نتائج العملية السياسية غير واضحة وخارجة عن تحكم جميع المشاركين.

إن صعوبة التحكم في العملية السياسية والتنبؤ بنتائجها يجعل الخوف والهواجس سيدي الموقف وهذا بدوره يعيق التوافق حول مسار ديموقراطي، إذ أن قبول تداول السلطة من أطراف لا يثق بعضهم ببعض ليس منطقيًا، لذا لا بد من التغلب على الهواجس عبر التوصل إلى صيغة طمأننة متبادلة ونحن نعد النقد الذاتي أحد مداخل هذه الطمأننة.

2. في الفترات الانتقالية تسود غرائز الخوف والتخويف، لأن النهايات غير واضحة كما أن المصالح القديمة، بتحالفاتها وامتداداتها الإقليمية والدولية، مهددة، والجديدة لم تتبلور بعد كما يتصاعد التخويف المتبادل كأحد أدوات إدارة الصراع السياسي، هذا التخويف بين القوى السياسية أو من بعضها، أو من الفوضى وعدم الاستقرار، وتظل هناك فئات بحكم طبيعتها تخاف من الفترات الانتقالية مثل الأقليات.

عدم اليقين في نتائج العملية السياسية، وحجم المخاوف والتخويف هي أساس معضلة الاستقطاب، ومن قبيل هذه المخاوف:

- خوف من الديمقراطية لأنها تؤدي إلى حكم الغوغاء.
- خوف من صعود قوى سياسية مغينة على حساب مصالح القوى الأخرى ووزنها السياسي.
- خوف من الفوضى وعدم الاستقرار.
- الخوف من الخريف الإسلامي بدلاً من الربيع العربي/الخطر الإسلامي.

- خوف من الراديكالية السياسية والتطرف العنيف.
 - خوف من الانهيار الاقتصادي.
 - خوف الأقليات الدينية والعرقية.
- الخلاصة، أن المجتمعات المسكونة بالهواجس والمخاوف أيًا كان مصدرها لا يمكن أن تشكل بنية مواتية للتحول الديمقراطي .
3. جماعية ترتيب الطور الانتقالي، فبرنامج الفترات الانتقالية لا يمكن إلا أن يكون جماعياً، فهو يخص المجتمع كله في لحظة سعيه إلى تخطي آثار ما بعد الانفجارات، كما أن أزمنة ما بعد الثورات أو الانتفاضات الشعبية هي أزمنة التوافقات المرحلية المؤقتة.

4. ضرورة أن يتضمن الطور الانتقالي القطع مع الممارسات السياسية السابقة، إلا أن الخبرة المصرية قد شهدت استمراراً لنفس الممارسات السابقة، عانت الانتفاضات الشعبية من الإقصاء، ومصادرة الحقوق، وتبادل الاتهامات في جو مشحون بالاستقطاب، مع العجز عن تقديم بدائل سياسية للحكم، أي غلبة الاحتجاجي. وتقاطع ذلك مع تعدد أشكال الاستقطاب بين الإسلاميين أنفسهم، بين الإسلاميين والعلمانيين، وبين الإصلاحي والثوري، وبين سياسة الشارع وعمل المؤسسات، بين المطلبي والثوري، استقطابات جيلية وحول النوع الاجتماعي (الجنندر)... إلخ.

أخص فأقول:

1. مشكلتنا التاريخي الآن هو الديمقراطية في مواجهة الاستبداد، فتجربتنا التاريخية تقول إن الديمقراطية هي الحل، ولا مقايضة عليها.

2. ضرورة الفصل بين العمل السياسي، وبين الدعوة عند الإسلاميين والثقافي والفكري عند العلمانيين.

3. دعنا نبحث فيما تحويه الصناديق المغلقة ونفكك الصور النمطية لكل طرف، ونبحث عن البرامج والسياسات، فبها نتقارب أو نتباعد.

4. لا يمكن البحث في تعايش بين الإسلاميين والعلمانيين من دون إدراك السياقات الإقليمية والدولية التي نتحرك فيها.

5. النظر التاريخي المدرك لجوهر الخبرة المصرية محدد أساسي لنجاح أية تجربة سياسية.

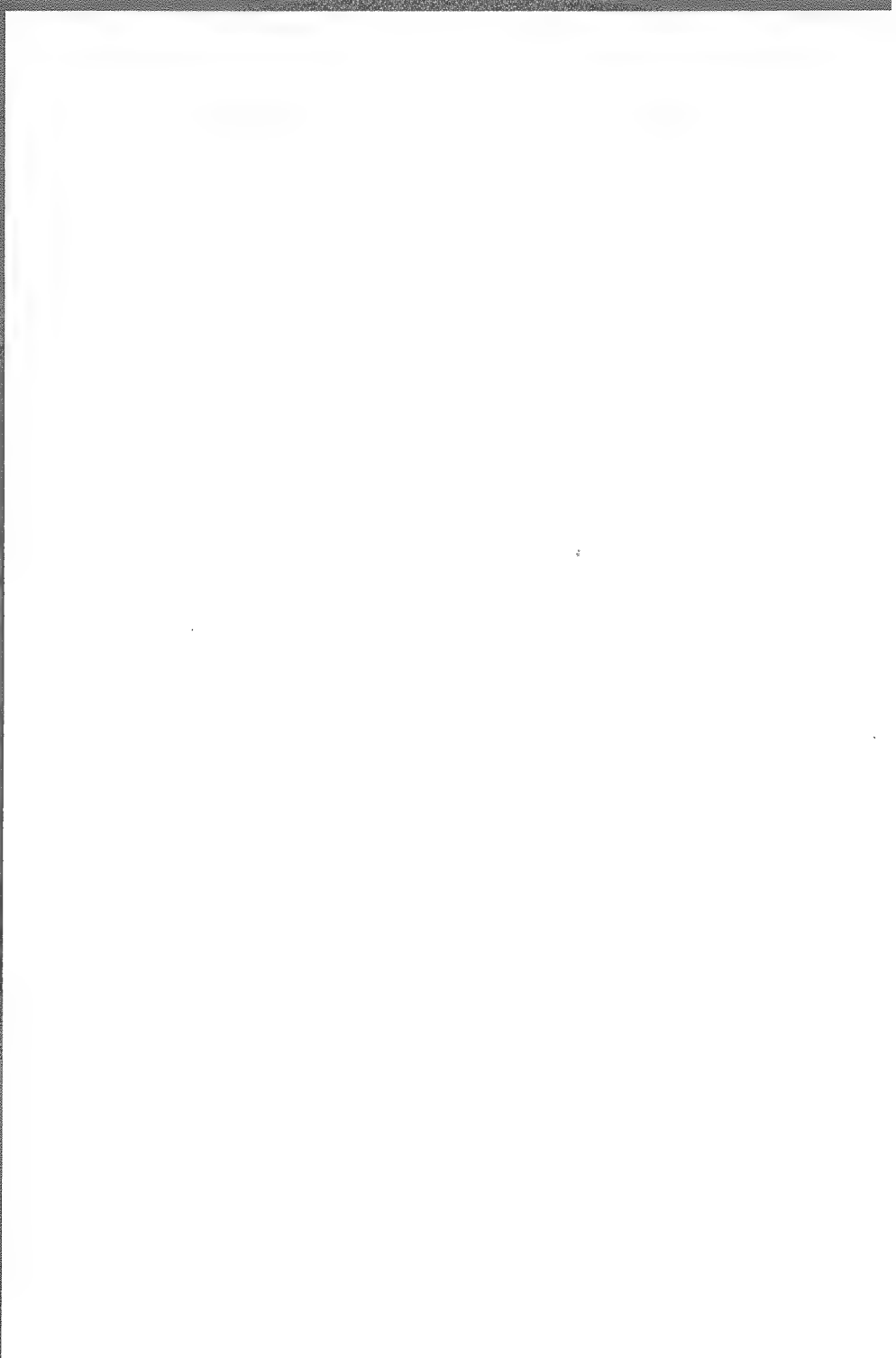
6. لا بناء للثقة، أو طمأننة متبادلة، ولا معالجة للهواجس إلا بالنقد الذاتي.

وأتساءل في النهاية: هل يمكن أن نشهد حركة وطنية ديمقراطية يتم إعادة تفسير وتشغيل المرجعيات لصالحها؟ وبصراحة يجب ألا نبحت عنها عند القديم المرتحل وإنما يجب أن تبني بلبنيات جديدة من مفاهيم واقتربات وأشخاص وممارسات.



الفصل الثالث

الانتفاضات في بيئة دولية متغيرة



المقال الأول - الشرق الأوسط في الإدراك الأمريكي.. قراءة في إستراتيجية المحافظين للأمن القومي

قراءة في إستراتيجية المحافظين للأمن القومي

صدر في العاشر من يونيو الجاري في 111 صفحة إستراتيجية للأمن القومي عن فريق عمل مكون من 13 نائباً محافظاً بالكونجرس من نواب لجنة الأمن القومي والشؤون الخارجية التابع للجنة الدراسات الجمهورية. حملت الوثيقة عنوان: «تقوية أمريكا ومواجهة التحديات العالمية».¹ انتهت الوثيقة بـ139 توصية (احتل فيها الشرق الأوسط الوزن الأكبر منها بـ44 توصية) موجهة إلى الكونجرس أساساً لمواجهة التهديدات التي باتت تتعرض لها الأمة الأمريكية: «تواجه حكومتنا الدستورية وطريقة حياتنا الأمريكية والنظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة القائم على الحرية مجموعة متنوعة من التهديدات المتزايدة من الخارج».

(ص4)

^١ نُشر على موقع العربي الجديد بتاريخ 23 يونيو 2020.

^١ للاطلاع على الوثيقة انظر:

<https://www.docdroid.net/8KkgsyQ/rsc-nsfa-task-force-report-members-1-pdf>

صحيح أن تقرير اللجنة لم يتحول إلى سياسات بعد أو قوانين وتشريعات وإجراءات في الكونجرس، لكنه شق طريقه -كما يؤكد أحد الباحثين- إلى التيار الرئيسي والإدارة الحالية، ولكن يظل مصير التوصيات غير واضح لما يتمتع به الديمقراطيون من أغلبية في مجلس النواب وهناك سنة انتخابات رئاسية.

ينطلق التقرير من لحظة الانقسام الراهن بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري لذا فقد هيمن عليه في أجزاء كثيرة انتقاد سياسات أوباما الخارجية التي امتدت لثمانى سنوات: «سمحت سياسات الرئيس أوباما الفاشلة لأعظم أعدائنا بالنمو بشكل أقوى مع إضعاف مكانة أمريكا كقوة بارزة في العالم». (ص ٤)

انقسم التقرير إلى خمسة أجزاء أساسية، خُصص ثلاثة منها للتهديدات التي تواجه أمريكا في المسرح الدولي وهي الصين الشيوعية، وروسيا، وكل من إيران وجماعات السلفية الجهادية. في الجزء الرابع كان الحديث عن بناء نظام دولي قائم على القيم الأمريكية، وفي القسم الأخير كان الحديث عن تقويم بعض أدوات السياسة الخارجية من مساعدات، وعلاقة مع الأمم المتحدة أو تطوير وزارة الخارجية... إلخ.

هذا المقال وإن خُصص لبيان طبيعة إدراك المحافظين للشرق الأوسط، إلا أن ذلك لن يتسنى دون فهم منطلقات وأسس هذه

الإستراتيجية في تعاملها مع تحديات الأمن القومي الأمريكي، لذا فإننا نُبدي الملاحظات التالية:

1- ماذا يعني أمريكا أولاً؟

في هذه الوثيقة محاولة لتجاوز المأزق الذي وقعت فيه إستراتيجية ترامب للأمن القومي التي صدرت ٢٠١٧^١ حين عجزت عن تحديد الربط بين تحقيق المصالح الأمريكية وبين وجود نظام دولي مشترك، فقد استطاعت الوثيقة الأخيرة أن تحل هذا المشكل من خلال اقترابين: فأمريكا أولاً لا يعني بأي حال ما يتبادر إلى الذهن من انعزالية أو انسحاب عن المسرح الدولي بل يعني تقوية أمريكا لتستطيع أن تقود النظام الدولي، ولكن ليعبر عن القيم والاستثناء والحلم الأمريكي في مواجهة الحلم الصيني، على حد تعبير الوثيقة، وهذا هو المدخل الثاني: «أعاد الرئيس دونالد ترامب، منذ توليه منصبه، القيادة والمصادقية الأمريكية الجريئة من خلال تعزيز أجندة الأمن القومي والسياسة الخارجية (أمريكا أولاً)».

«يسعى هذا النهج إلى تعزيز المصالح الأمريكية العالمية قبل كل شيء واستعادة الثقة في هدف أمريكا. إنها تدرك أن الولايات المتحدة هي أفضل قوة للخير في العالم وأن قوتنا تخلق المزيد

1- للاطلاع على الإستراتيجية انظر:

<https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf>

من الحرية والازدهار والإمكانات للناس في كل مكان». تلمع فكرة «الاستثناء الأمريكي» من جديد. ونتيجة لذلك، تقف أمريكا في مواجهة الصين الشيوعية للمرة الأولى منذ عقود، وقد تعرضت لروسيا كتهديد للأمن القومي، وتم استبدال باتفاق إيران النووي حملة ضغط قصوى، وأهلكنا معاقل داعش التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، تم إخطار الهيئات الحاكمة الدولية والمستفيدين من المساعدات الخارجية الأمريكية بأن الدعم الأمريكي يأتي بشروط «أمريكا أولاً». (ص ٤)

2- عودة إلى أجواء الحرب الباردة:

تعود بنا الوثيقة إلى أجواء الحرب الباردة فالعالم منقسم إلى فسطاطين أو تكتلين، أحدهما للديمقراطيات بقيادة الولايات المتحدة، والثاني تقوده الصين الشيوعية حيث يسيطر الاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان والعدوان على الحريات.

وبرغم أن التنافس مع الصين وروسيا والصراع مع إيران وجماعات السلفية الجهادية يدرك طبيعة المصالح الأمريكية، ومجالات التنافس والصراع فإنه من الملاحظ أن هناك نفساً أيديولوجياً واضحاً ماثوئاً في كل أجزاء التقرير: أمريكا في مواجهة الصين وروسيا يساوي «الديمقراطية في مواجهة الاستبداد». الحلم الأمريكي في مواجهة الحلم الصيني. القيم الأمريكية في مواجهة

القيم الشيوعية. حقوق الإنسان الفردية في مواجهة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... إلخ: «لقد فهم المحافظون دائماً أن المعركة بين تلك الحكومات التي تروج للحرية وحقوق الإنسان وتلك التي تعزز الاستبداد والقهر البشري هي المفتاح لأمننا القومي. الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية وفنزويلا وكوبا وسوريا كلها أنظمة استبدادية وكلها تفشل في احترام الحرية والمفاهيم التقليدية لحقوق الإنسان».

«إن هذا الصراع الأيديولوجي أمر حاسم لفهم تنافسنا مع القوى العظمى، مثل: الصين وروسيا، أو مع الدول المارقة، مثل: إيران وكوريا الشمالية».

3- هناك إدراك لطبيعة التفوق الأمريكي ومحاولة للحفاظ عليه بسبل وأدوات متعددة، كما تحاول الإستراتيجية أن تواجه مهددات جديدة يتصاعد دورها في الصراع، وهي سياسات التضييل المعلوماتي وحملات التأثير السياسي الخبيث التي تقوم بها كل من الصين وروسيا.

الصراع مع الصين يدور في مجالات ثلاثة مترابطة: الاقتصاد وقد حققت فيه الصين تقدماً كبيراً في العقدين الأخيرين حين احتلت المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي، والتفوق العلمي والتكنولوجي، والتحديث العسكري الصيني، أما روسيا فهي تحاول استعادة النفوذ والقوة على المسرح الدولي.

تنوعت الأساليب التي استخدمت لمجابهة التهديدات المباشرة لكل من الصين وروسيا، فمع الصين هناك: (1) مكافحة التجسس الصناعي، (2) وقف حملات التضليل والتأثير السياسي الخبيث، (3) مواجهة التحديث العسكري للصين، (4) بناء تحالفات عسكرية وشراكات اقتصادية في منطقة المحيطين الهادي والهندي. ومع روسيا تتعزز العقوبات، ويجري احتواؤهم بدعم الناتو، كما يجب مكافحة التضليل وحملات التأثير التي يقومون بها مع إدراك لاستمرار الصراع معها سواء في الشرق الأوسط أو الدول المحيطة بها مثل أوكرانيا أو ضم شبه جزيرة القرم.

4- من يحلل التوصيات التي تخص تحديات المجابهة مع الصين وروسيا يلحظ غلبة رد الفعل على الإجراءات المقترحة وغياباً للمبادرة. العقوبات ومنع التجسس الصناعي ومناهضة حملات التضليل وسياسات الاحتواء العسكري احتلت الوزن النسبي الأكبر، أما المبادرة باقتراح سياسات جديدة فتكاد تكون محدودة ولا يتم التحرك بها في حزمة واحدة وإنما سياسات وإجراءات من هنا وهناك لا يجمعها رابط. ولا يتم إدراك مساحات التفاعل والتأثير المتبادل بينها، فعلي سبيل المثال ما علاقة اتفاقات التجارة الحرة مع بلدان المحيطين الهادي والهندي بالضغط على الصين وروسيا من مدخل انتهاكات حقوق الإنسان، وما علاقة ذلك كله بمناهضة

النفوذ الصيني المتمدد في أجزاء كثيرة من العالم أو التواجد الروسي في الشرق الأوسط.

تراجع الشرق الأوسط

المحدد الأساسي الذي يحكم -في هذه الوثيقة- علاقة الولايات المتحدة بالمنطقة ليس أهميتها الإستراتيجية للمصالح الأمريكية، بل باعتبارها تهديدًا للأمن القومي. فالمصالح الثلاث للأمريكان في المنطقة تم التخلي عن أحدها أو تراجع أهميته (تأمين الطاقة)، والثاني (تسهيل العبور في الممرات المائية) حدث تحول نحو المحيطين الهادي والهندي، أما أمن إسرائيل فتم إدراكه في إطار الصراع مع إيران ودعمها لحركات المقاومة الفلسطينية أو تمددها الإقليمي في لبنان وسوريا تحديدًا.

الملاحظة الثانية أن المنطقة اختزلت كلها في إطار الصراع مع إيران والجماعات الراعية لها، وجماعات السلفية الجهادية، أو عودة النفوذ الروسي إلى بعض البلدان: «إيران لا تزال الدولة الرائدة الراعية للإرهاب في العالم، وتقدم المساعدة لتنظيم القاعدة وطالبان وحزب الله وحماس وغيرها من الشبكات الإرهابية. إنها تطور وتنشر الصواريخ التي تهدد القوات الأمريكية وحلفاءنا. تضايق السفن الأمريكية وتهدد حرية الملاحة في الخليج العربي والبحر الأحمر. تسجن الأمريكيين بتهمة كاذبة. وتشن هجمات إلكترونية

على بنيتنا التحتية الحيوية ونظامنا المالي والجيش... النظام يقمع مواطنيه بعنف. وقد أطلقت النار على الطلاب المتظاهرين العزل في الشارع خلال الثورة الخضراء. أثار هذا النظام العنف الطائفي في العراق، وحروباً أهلية شرسة في اليمن وسوريا. في سوريا، دعم النظام الإيراني فظائع نظام بشار الأسد وتغاضى عن استخدامه للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين الضعفاء، بما في ذلك العديد من الأطفال... هتافات النظام المفضلة هي (الموت لأمريكا) و(الموت لإسرائيل)». (ص48)

وتعد الوثيقة محاربة حركات السلفية الجهادية أولوية للسياسة الأمريكية في المنطقة. كما أن روسيا -على حد قول الوثيقة- تسعى إلى إعادة إنشاء مجالات النفوذ والحصول على مقعد على الطاولة لتكون وسيطاً للنزاعات الدولية، «بينما يسعى بوتين نحو تحويل النتائج لصالح روسيا»، وترى الوثيقة أن روسيا أيضاً قد أعادت تأكيد نفسها كقوة عالمية معززة لعدم الاستقرار في المنطقة، ومثّنت علاقاتها مع الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة في الخليج ومع تركيا - عضو الناتو. (ص41)

الملاحظة الثالثة أن من متطلبات الصراع مع إيران أو السلفية الجهادية إدراك المنطقة من خلال ثنائية السني/الشيوعي، فتذكر الوثيقة أنه:

«إذا كانت مكافحة الجهادية هي الأولوية الأمريكية في الشرق الأوسط، فإن هذا يتطلب تعزيز العلاقات مع القوى السنية المجاورة -المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا على وجه الخصوص- والعمل معها لخلق ظروف سياسية أفضل وأكثر ديمومة في المناطق السنية من العراق وسوريا. وينتشر التصور على نطاق واسع في هذه المناطق، وفي المجتمع العربي السني الأوسع، بأن نفوذ إيران المتنامي في الشرق الأوسط -في العراق وسوريا ولبنان واليمن- يعني محاولة للهيمنة الإقليمية على حساب من السلطة السنية». (ص ٧٢)

وهكذا تربط الإستراتيجية بين مجابهة إيران والحرب على التطرف العنيف، وذلك ببناء علاقة مع الدول السنية الرئيسة للقضاء على الملاذات الآمنة لهذه الجماعات من ناحية، وفي نفس الوقت تقوم هذه البلدان بملاء الفراغ الذي احتلته إيران في سوريا والعراق. قامت الإستراتيجية بالربط بين المظالم المتعددة التي يتعرض لها سنة العراق وزيادة حضور داعش والقاعدة أو إمكانية رجوعهما مرة أخرى باعتبار أن هذه المظالم هي الحاضنة الاجتماعية لهذه الحركات.

ورابعاً، فقد بنت الوثيقة رؤية مترابطة ومتكاملة لمجابهة تهديدات الأمن القومي في الشرق الأوسط، فإيران ووكلائها وروسيا

بنفوذها قوى مزعزة للاستقرار بما يخلق حالة فراغ تملؤه حركات السلفية الجهادية، ومن ثم فلا يجب التحالف معهم لمجابهة داعش أو القاعدة بل إن القضاء على تمدد إيران الإقليمي ونفوذ روسيا في كل بلد يتواجدون فيها يعني أيضاً القضاء على الملاذات الآمنة التي تتمتع بها حركات السلفية الجهادية، وهو محور من محاور ثلاثة تحددها الوثيقة للتعامل مع هذه الحركات (المواجهة الفكرية ومنع التمويل).

خامساً، في الوقت الذي تؤكد فيه الوثيقة على سياسات متبعة بالفعل، مثل: تعزيز حملة أقصى ضغط للرئيس ترامب على إيران، وترسيخ تفويضات الحرب على الإرهاب للرئيس، والحفاظ على مبيعات الأسلحة لكل من السعودية والإمارات، إلا أنه من الملاحظ أيضاً أن هناك حسماً لعدد من الملفات التي لا تزال الإدارة الحالية مترددة فيها، مثل: دعم الانتقال السياسي في سوريا وانسحاب جميع القوات الإيرانية منها، وسن قانون الاستقرار في ليبيا (توصية 96)، بالإضافة إلى إيجاد حل للحرب الأهلية في اليمن لمحاربة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

وهنا يثار عدد من الأسئلة التي تحتاج إلى متابعة: هل تؤدي محاولة إيجاد حل لبعض صراعات المنطقة لمجابهة كل من النفوذيين الإيراني والروسي والقضاء على حركات التطرف العنيف

سبيلاً إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة، أم أن التعامل مع المنطقة باعتبارها مجالاً للصراع بين قوى عظمى وأخرى كبرى كروسيا وثلاثة إقليمية كإيران سبيل إلى زيادة عدم الاستقرار، خاصة أن هذه الصراعات تتقاطع مع محاور إقليمية ثلاثة (الإيراني، والسعودي الإماراتي، والتركي القطري) لها امتدادها وتحالفاتها في حركات تحت الدولة؟

تبقى نقطتان في موضع الشرق الأوسط من هذه الإستراتيجية:

الأولى أمن إسرائيل، والثانية مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان. أمن إسرائيل الغائب الحاضر في هذه الوثيقة، فلا تخصص أجزاء منها للحديث عنه ولكن تجده مبعوثاً في كل مكونات القسم المخصص للشرق الأوسط. وربما يجد الغياب/الحضور تفسيره في أن خطة ترامب للقضية الفلسطينية أو ما يطلق عليه صفقة القرن باتت من مسلمات سياسة المحافظين، ففي معرض المقابلة مع سياسة أوباما تثني الوثيقة - في صفحاتها الأولى - على إجراءات وقرارات ترامب التي يعد من أهمها: «أن الرئيس ترامب وقف إلى جانب حليفنا الأكثر أهمية في إسرائيل، حتى أنه اتخذ الخطوة غير العادية التي طال انتظارها لنقل سفارتنا إلى القدس». (ص ٤) سبب آخر يفسر الغياب/الحضور أن توصيات المحافظين أخذت في اعتبارها المخاوف الإسرائيلية الأساسية تجاه التمدد الإيراني، مثل:

تطويرها لأسلحة نووية، وصواريخ حزب الله في لبنان، وتواجدها في سوريا، ودعمها لحركات المقاومة الفلسطينية... إلخ.

أما الديمقراطية وحقوق الإنسان فتحتل وزناً هاماً في سياسة الولايات المتحدة كما تقترحها الوثيقة، فهي إحدى محاور الصراع الأيديولوجي مع الصين وروسيا وغيرها، وهي إحدى مداخل بناء الشراكة التجارية والتحالف الأمني/العسكري مع البلدان المختلفة، بل هي الأساس لبناء نظام دولي يعبر عن القيم الأمريكية، يتضمن الديمقراطي ات في مقابل النظم الاستبدادية والشيوعية.

وبرغم إدراك الوثيقة أن نشأة حركات التطرف العنيف تعود إلى أسباب سياسية تدور حول طبيعة النظم التسلطية في المنطقة، فإنه ليس هناك دعم واضح لبناء ديمقراطيات مستقرة أو إدراك لعقد من الحراك العربي وتطلع شعوب المنطقة إلى العدالة والحكم الرشيد. فالديمقراطية وحقوق الإنسان هي فقط للضغط على إيران، ومجابهة نظام الأسد، وأحد مداخل مواجهة وكلاء إيران في العراق.

في الختام نشير إلى أن هذا المقال ركز على النظرة العامة للوثيقة تجاه الشرق الأوسط، لكنه يحتاج إلى مقاربات تفصيلية حول تأثير السياسات والقرارات والقوانين المقترحة على دول محددة في الشرق الأوسط.

المقال الثاني - روسيا في المنطقة بين الاستقرار والإصلاح

يهدف هذا المقال إلى مناقشة تصاعد الحضور الروسي في المنطقة العربية على تحقيق الاستقرار. ويرى كاتب المقال أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في المنطقة إلا من خلال الوصول إلى صيغة للإصلاح تجدد أصول دولة ما بعد الاستقلال من خلال عقد اجتماعي يبنى نظامًا سياسيًا ديمقراطيًا تشاركيًا قادرًا على أن يلبي الحاجات العامة للمواطنين، ويستجيب لتحديات الأمن القومي بمفاهيمه المستجدة. وقناعتي أنه بدون الوصول إلى توافقات حول هذه الصيغ فسنظل ندفع تكلفة وطنية باهظة. افتراضي الأساسي أن صيغ القرن العشرين قد سقطت، وفي القلب منها دولة ما بعد الاستقلال، والإسلام السياسي، والأيديولوجيات

* نُشر على موقع فكر أونلاين بتاريخ 21 يوليو 2020، ويعتمد على المعطيات التي قدمها كل من: تقرير المجلس الأطلسي عن: تنافس القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي صدر في 172 صفحة أواخر العام الماضي، والمتاح على:

<https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/the-mena-region-a-great-power-competition>

والتقرير الخاص لبولم كارتر الابن، الذي حمل عنوان: فهم اهتمام روسيا بمناطق الصراع، الذي صدر عن معهد الولايات المتحدة للسلام، يوليو 2020، والمتاح على:

<https://www.usip.org/sites/default/files/2020-07/20200707-sr-469-understanding-russias-interest-in-conflict-zones-sr.pdf>

والحركات العلمانية، ولا تزال شعوب المنطقة تبحث منذ عقد عن الصيغ الجديدة، وهكذا فلا استقرار من غير إصلاح.
نرجع إلى دور روسيا في ذلك فنقول: تضاغت في الآونة الأخيرة، على وجه الخصوص، علامات تفكك النظام الدولي. لقد ساهم شعور بالانسحاب العالمي للولايات المتحدة في إضعاف النظام الدولي الذي تم إنشاؤه في نهاية الحرب الثانية، وتم توطيده بشكل نهائي في نهاية الحرب الباردة.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن القوة المتنامية للصين وتجدد تأكيد حضور روسيا مقدمة لمرحلة جديدة من انخفاض التأثير الغربي على بقية العالم، إن لم يكن فتح منافسة كبيرة على إعادة توزيع السلطة والنفوذ في الوضع الدولي.

المنافسة الدولية على المنطقة

أشارت الولايات المتحدة إلى خيارها لإعادة التوازن بين الموارد والالتزامات في الخارج وبعيداً عن المنطقة. غير هذا الخيار ميزان القوى الإقليمي وتحدى في نهاية المطاف فعالية الولايات المتحدة كمزود خارجي للأمن في المنطقة، مما أدى إلى فراغ في النفوذ والقوة سعى لاعبون آخرون إلى ملئه. وامتدت المنافسة على المنطقة العربية تدريجياً -ولكن بشكل مطرد- لتشمل مجموعة أوسع بكثير من اللاعبين مما كانت عليه في الماضي.

إن الخيار الأمريكي بتقليص الانخراط في المنطقة قد مهد الطريق لعودة روسيا، إلى درجة أن موسكو تعتبر اليوم لاعباً رئيسياً فيها، وتسعى لتحل محل الولايات المتحدة كقوة مهيمنة. كان قرار الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، في عام 2015، بعدم التدخل في سوريا بمثابة نقطة تحول نحو فك الارتباط الإستراتيجي الأمريكي بالمنطقة بعد عقد من الغياب النسبي عنها.

تصاعد الحضور الروسي

علاقة روسيا بالمنطقة الآن يحددها عدد من الاعتبارات، رؤية القيادة الجيوإستراتيجية لوضعها على المسرح الدولي مستحضرة بالطبع الميراث التاريخي القيصري والسوفييتي، بالإضافة إلى علاقتها بالقوى العظمى في النظام الدولي وخاصة الولايات المتحدة. إن الارتباطات الروسية الحالية في الخارج مدفوعة بمزيج من المصالح الجيوإستراتيجية للدولة الروسية التقليدية، والطموحات السياسية العالمية والأنماط السلوكية الموروثة من الاتحاد السوفييتي، والمنظورات والدوافع الخاصة لنظام بوتين.

يمكن تمييز نمط عام تقريبي في تدخلات موسكو في مناطق الصراع، على أساس القرب من قلب روسيا، فكلما اقتربنا من روسيا، زادت أهمية العوامل الجيوإستراتيجية التقليدية وكان الكرملين أكثر رغبة في تخصيص الموارد. بينما تركز روسيا بشكل

أكبر على المصالح الاقتصادية العالمية، والمصالح الخاصة، وهي أكثر انتقائية في نشر مواردها في الأماكن البعيدة عنها.

كان اهتمام روسيا -بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مباشرة- يتركز على جوارها، ولكن في ظل فلاديمير بوتين -وخاصة منذ بداية فترة رئاسته الثالثة في عام 2012 ازدادت طموحات موسكو العالمية بشكل مطرد بما في ذلك في المناطق غير المستقرة في المنطقة العربية ونصف الكرة الغربي.

تبقى الموارد التي يمكن لروسيا تخصيصها للالتزامات الأجنبية محدودة، وفي معظم الحالات، يكون الوجود العالمي لروسيا أقل من وجود الولايات المتحدة أو الصين أو الاتحاد الأوروبي. لكن ما تفتقر إليه روسيا في الموارد المادية والمالية، تعوضه بطرق مبتكرة لمتابعة طموحاتها المتزايدة، وتنوع ومدى ارتباطاتها الخارجية.

في الواقع، يرتبط تاريخ روسيا منذ عام 2000 ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ الشخصي لبوتين، وتتبع سياسات النظام عن كثب تفضيلاته وميوله ورؤيته العالمية، مستندة إلى مزيج انتقائي، من عناصر من الماضي القيصري للبلاد، والتاريخ السوفيتي، وتجربته الخاصة ويتجلى ذلك في سياسات النظام الخارجية، فالكرملين يعتقد أن الطريق إلى استعادة هيبة ونفوذ روسيا يكمن في تقويض النظام القائم على القواعد الذي أنشأته الولايات المتحدة والدول

الغربية الأخرى. كان بوتين حريصًا على مواجهة أو عدم تشجيع «الثورات الملونة» أو ما يسمى انتفاضات الربيع العربي، التي لا يعتبرها تعبيرات مشروعة عن المعارضة.

يرى الكرملين أن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مهم جدًا للمصالح الروسية وإحياء دور روسيا كقوة رئيسية. لكنه أكثر انتقائية وحذرًا في تدخلاته، وأكثر استعدادًا للقبول لإشراك القوى الأخرى، إدراكًا لضعف موارده. إن انخراط موسكو في المنطقة تحركه أهداف جيواستراتيجية واقتصادية وسياسية عالمية وحتى دينية. بسبب الجغرافيا الروسية، كان قادة الكرملين ينظرون دائمًا إلى البحر المتوسط والخليج العربي على أنهما مهمان لمصالحهما الأمنية، وكان لدى الأرثوذكسية الروسية تطلع دائم للمنطقة باعتبارها مسقط المسيح. المنطقة مهمة لصناعات النفط والغاز الروسية ومبيعات الأسلحة، وحققت روسيا نجاحات اقتصادية أخرى في المنطقة حيث أوجدت لها منافذ أخرى للتحايل على العقوبات الغربية عليها.

أثر الانسحاب الأمريكي

للولايات المتحدة مصلحة قوية في ضمان عدم وجود قوة في هذه المنطقة، سواء كانت دولة أو غير دولة، لديها الإرادة والقدرة على مهاجمة الولايات المتحدة مباشرة. على هذا النحو، عملت الولايات المتحدة بشكل تقليدي لضمان عدم سيطرة أي كيان

واحد عسكريًا على مساحة اليابسة الأوراسية الأوسع نطاقًا، والتي يشكل الشرق الأوسط جزءًا منها، لأن مثل هذه القوة ستشكل بطبيعتها تهديدًا عسكريًا مباشرًا.

منذ فترة طويلة كانت للولايات المتحدة أربعة أهداف رئيسية تتعلق بالأمن القومي خاصة بالشرق الأوسط: يجب الاستمرار في استخراج موارد الطاقة في المنطقة، ويجب أن تكون قادرة على الانتقال بحرية إلى المستهلكين، والاستقرار الإقليمي ينبغي دعمه، وينبغي تشجيع الرخاء الإقليمي.

تتطلب هذه الأهداف أن تسعى الولايات المتحدة إلى منع أي سلطة، إقليمية أو خارجية، من السيطرة على قرارات الإنتاج المحلية، وهو قلق يصبح ضغطًا فوريًا إذا كانت تلك القوة خصمًا أمريكيًا.

لعقود من الزمن سعت الجهود الأمريكية إلى تعزيز الاستقرار والحفاظ على الوضع الإقليمي السائد. ولهذه الغاية، طُلب من الولايات المتحدة مرارًا المساعدة في حل الأزمات المحلية، وقيادة المفاوضات الدبلوماسية، والحفاظ على توازن القوة العسكرية الإقليمية المحسوبة بعناية، وردع العدوان على الهيمنة الإقليمية الطموحة. وبالنظر إلى التقلبات الكامنة في المنطقة والأسلوب الدبلوماسي المفضل لدى زعمائها، فقد تطلب ذلك من الإدارة

بعد الإدارة تكريس قدر غير متناسب من أئمن مواردها، والوقت والاهتمام الشخصي للرئيس الأمريكي.

من منظور شركاء الولايات المتحدة التقليديين في المنطقة، غير كل من الرؤساء الأمريكيين الثلاثة الأخيرين عناصر طويلة الأمد في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. لقد تصرف الرئيس بوش لتقويض الوضع الراهن بدلاً من إعادة فرضه، وأدى إخفاقه في التنفيذ إلى تقويض الثقة الإقليمية في الكفاءة الأمريكية. وغالبًا ما تخلى الرئيس أوباما عن الدور القيادي الإقليمي الفريد للولايات المتحدة، وعندما تولى القيادة فعل ذلك في اتجاهات اعتقدوا أنها غير حكيمة ومخالفة للمصالح المتبادلة.

والآن فإن ترامب أجبرهم على التساؤل عن المدة التي ستبقى فيها الولايات المتحدة ملتزمة بحماية موارد الطاقة في المنطقة والممرات البحرية التي تدعم أسواق الطاقة العالمية. على الرغم من احتجاجات السفراء والجنرالات الأمريكيين، يبدو أن الولايات المتحدة صارت على الطريق الذي سلكه البريطانيون بعد الحرب العالمية الثانية، وينتهي هذا الطريق بالانسحاب الإستراتيجي، سواء اعترف صانعو السياسة الأمريكيون بهذا أم لا.

كيف سيبدو الإقليم في غياب قيادة أمريكية واضحة ومقنعة. ستكون موارد الطاقة في المنطقة أقل أمانًا. سوف تشعر إيران

بحرية أكبر في الأقليم، وسوف تغري تركيا بتطلعاتها، وستنمو القوة النسبية للقوى الخارجية مثل روسيا والصين. ستسعى الجهات الفاعلة الإقليمية إلى تعزيز مصالحها الخاصة، مما يزيد التنافس بينهم.

وبناءً على هذا التصور والتحضير لهذا المستقبل، فإن حكام المنطقة يبنون قدراتهم الأحادية بشكل متوقع، ويبدءون في استخدام تلك القدرات لزيادة مواقفهم المتعلقة بالعلاقة إلى أقصى حد، وإقامة علاقات جديدة داخل المنطقة ومجالات نفوذهم في الخارج القريب، والتحوط لشراكاتهم مع الولايات المتحدة من خلال توسيع العلاقات مع القوى العالمية، مثل: الصين وروسيا. ستجعل هذه الديناميكيات المنطقة أقل أمانًا.

مرة أخرى، ظلت جميع عناصر القوة الأمريكية في المنطقة ثابتة نسبيًا، لكن التاريخ الحديث دفع حكامها إلى التشكيك في الإرادة الأمريكية للقيادة. هذا السؤال أصبح بارزًا بما يكفي إلى درجة أنه أدى إلى إدراك متزايد للانسحاب الأمريكي. وقد أدى هذا التصور إلى دفع الإجراءات التي قوضت بشكل متوقع المصالح الأمريكية القديمة من خلال تهديد أمن الطاقة والاستقرار الإقليمي، والترحيب بالمنافسين العالميين للولايات المتحدة.

إن المفاهيم حول خروج الولايات المتحدة الوشيك من الشرق الأوسط لا تحركها حالة من عدم اليقين بشأن القدرات الأمريكية، بل من الشكوك حول التزام الولايات المتحدة.

أدوار روسيا في المنطقة

اتبعت السياسة الخارجية للرئيس الروسي فلاديمير بوتين تجاه الشرق الأوسط على نطاق واسع أهدافًا شبيهة بتلك التي كانت سائدة في الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة. وتشمل هذه الأهداف: (1) تقويض دور واشنطن في المنطقة من أجل تعزيز دور موسكو، (2) منع القوى الإسلامية في المنطقة من أن تزداد قوة بما يكفي لدعم صعود المعارضة الإسلامية في روسيا، أو الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى، أو دول أخرى، (3) السعي إلى التعاون الاقتصادي مع الشرق الأوسط على الرغم من التنافس في كثير من الأحيان في مجال البترول.

لم يتضح المدى الكامل لطموحات بوتين في الشرق الأوسط إلا بعد بداية الربيع العربي في عام 2011، والتدخل الروسي في سوريا الذي بدأ في عام 2015. وكانت أفعاله هناك أكثر حذرًا في البداية. لكن منذ وصوله إلى السلطة لأول مرة في مطلع القرن حتى الوقت الحاضر، لم تكن السمة المميزة لتهج بوتين تجاه الشرق الأوسط هي دعم «قوى التغيير» كما فعل السوفييت، بل دعم قوى الوضع الراهن بدلاً من ذلك.

إن سمعة موسكو في المنطقة كوسيط أكثر قدرة من الولايات المتحدة سوف تتعزز بشكل كبير إذا تمكنت من حل واحد من الصراعات المنخرطة فيها ولكن حتى لو لم تؤت جهود موسكو لحل النزاع في الواقع ثمارها (كما هو ممكن جداً)، فإن استمرارها إلى أجل غير مسمى يسمح لروسيا بلعب دور دبلوماسي مهم في المنطقة لا تستطيع الولايات المتحدة القيام به طالما أنها غير راغبة و/أو غير قادرة على التحدث مع أطراف معينة.

حدود الدور الروسي

حتى إذا ظلت الظروف في الشرق الأوسط مواتية لموسكو، فقد تؤدي المشكلات الأكبر في أماكن أخرى إلى تقييد قدرة موسكو على الاستفادة من هذه الشروط. وتشمل هذه الاحتمالات التأثير المزدوج لزيادة إمدادات النفط من الصخر الزيتي وقلة الطلب على النفط بسبب زيادة توافر البدائل المتجددة، الاضطرابات بين السكان المسلمين المتزايدين في روسيا، مخاوف جغرافية سياسية أكبر تنبع إما من الحاجة إلى استيعاب الغرب في مواجهة الصين أو الصين في مواجهة الغرب، أو -الأكثر إثارة- أزمة سياسية في روسيا ناشئة عن فترة ما بعد بوتين. والأكثر من ذلك أن أيًا من هذه المشكلات يمكن أن تنشأ حتى لو تراجع دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وبرغم المصالح الروسية الواضحة في المنطقة، فإنه لا يبدو أن موسكو مستعدة لتحمل عبء الهيمنة في المنطقة، أو أنها تريد ذلك. لروسيا مصلحة قوية في الحفاظ على سياسات خارجية متنوعة توفر المرونة وقوة المساومة الإضافية مع خصومها، فضلاً عن منصات مختلفة لإسقاط القوة الصلبة والناعمة في المنطقة وخارجها.

يُنظر إلى روسيا على أنها وسيط قوى ملتزم بالاستقرار في الشرق الأوسط، في حين أن قدرتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية قد تُحد من قدرتها على الوفاء بهذا الدور، وينظر إلى الولايات المتحدة على أنها تقلص من التزاماتها في المنطقة برغم استمرار المصالح والاستثمارات والقدرة الفائقة لضمان الأمن الإقليمي.

إن التحدي الذي يواجهه الكرملين في المنطقة سيكون كيفية تحويل نجاحاته العسكرية الأخيرة في سوريا إلى تأثير سياسي أكثر استقراراً من خلال بناء نظام للأمن الجماعي تسيطر عليه روسيا أو تلعب فيه الدور الأساسي. لكن من غير المحتمل أن يظهر مثل هذا النظام في أي وقت قريب بسبب عدد من العقبات الهائلة التي تدركها موسكو تمامًا:

أولاً، يتطلب نظام الأمن الجماعي الشامل مشاركة، ليس فقط الدول العربية، بل وأيضاً دول المنطقة غير العربية -تركيا وإيران- مع معالجة وضع إسرائيل فيه، ويصعب اليوم تصور كيف يمكن

للمرء أن يحقق هذا الهدف أو حتى أن يتحرك في هذا الاتجاه، خاصة فيما يتعلق بتل أبيب. بالطبع، يمكن للقيادة الروسية أن تدّعي أنها نجحت في تحفيز السعوديين والإيرانيين على العمل معًا بشأن مسألة حساسة جدًا تتعلق بحصص إنتاج النفط ضمن ترتيب أوبك. ومع ذلك، فهناك فرق بين التحالف التكتيكي القائم على حل المشكلة والاتفاق المؤسسي طويل الأجل. هذا الأخير أصعب بكثير بسبب الانقسامات العميقة في المفاهيم الأمنية الأساسية بين الرياض وطهران.

ثانيًا، لا يزال العالم العربي نفسه مجزأً جدًا ويصعب التوفيق بينه، وهو ما أحدثته الأزمة الخليجية، لقد أصابت الأزمة مجلس التعاون الخليجي بالشلل التام، والذي يمكن أن يبرز في ظل ظروف مختلفة باعتباره جوهر نظام الأمن الجماعي في المنطقة. وتبدو جامعة الدول العربية أقل ملاءمة لتكون بمثابة نموذج أولي لهذا النظام. فقدراتها المؤسسية محدودة جدًا، والتناقضات بين الدول الأعضاء فيها واضحة جدًا.

ثالثًا، حتى لو تمكنت موسكو وشركاؤها بطريقة ما من بناء نظام أمن جماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فلن يكون مثل هذا النظام في وضع يمكنه من مواجهة التهديدات والتحديات التي تولدها الجهات الفاعلة من غير الدول. ومع

ذلك، فهذه هي بالضبط التهديدات والتحديات التي من المرجح أن تشكل الأجندة الأمنية للمنطقة في السنوات القادمة. إن مفهوم الترتيب الجديد للويستفاليين (نسبة إلى معاهدة ويستفاليا حيث النزوع للدولة القومية) للشرق الأوسط لا علاقة له بالواقع على الأرض. لا شيء يوحي بأن أزمات بناء الدولة في العالم العربي ستنتهي في أي وقت قريب. وبالتالي، في حين أن نظام الأمن الجماعي في المنطقة قد يبدو رائعًا من الناحية النظرية، إلا أنه يصعب تحقيقه عمليًا.

وأخيرًا، لم يكن بوسع موسكو، إلى جانب اللاعبين غير الإقليميين الآخرين، التركيز على الترويج لبنية أمنية جديدة في المنطقة، بل على الاحتواء الجغرافي لانعدام الأمن الإقليمي. وبعبارة أخرى، يجب على موسكو أن تقبل «زمن الاضطرابات العربي» المستمر باعتباره ظاهرة تاريخية محددة سلفًا، والتي يكون للجهات الخارجية تأثير محدود جدًا عليها، إن وجدت أي تأثير على الإطلاق.

هدف موسكو -والدول الكبرى- لن يكون بحال محاولة «إصلاح» المنطقة، ولكن الحد من الآثار السلبية لمشاكل الشرق الأوسط على مناطق أخرى من العالم. دور العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأساسية في المنطقة منذ بداية الربيع العربي محدود.

المنطقة في بداية تحول تاريخي طويل، حيث تكون الديناميات الداخلية والإقليمية أكثر حسماً بكثير من التأثيرات الخارجية.

روسيا والانتفاضات العربية

أظهرت سوريا قدرة روسيا على اغتنام الفرص الناشئة تلقائياً من سياقات مثل السياق السوري، واستغلالها من خلال وضعها في إستراتيجيتها الأوسع لإظهار القوة في الخارج. في الوقت الحالي، يبدو أن هذه الإستراتيجية تؤدي ثمارها، فلا يمكن للمرء أن يجادل ضد حقيقة أن موسكو قد أصبحت واحدة من الجهات الدولية الفاعلة الرئيسية التي لها مصلحة في المنطقة، ومن المرجح أن تظل نشطة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للسنوات القادمة.

هذا صحيح حتى خارج سوريا، حيث تظهر الفرص في جميع أنحاء المنطقة وتغتنمها موسكو. لكن الدعم العسكري والدبلوماسي الروسي لنظام بشار الأسد جعل منها جزءاً من صيغة الحكم التي يمثلها هذا النظام، برغم أن موسكو لا تزال حتى اليوم «تسعى إلى تقديم نفسها إلى دول المنطقة باعتبارها براجماتية وغير أيديولوجية وموثوقة، ولعياً لديه القدرة على التفكير في المسائل الإقليمية بالوسائل الدبلوماسية والعسكرية على حد سواء»، فمنذ 2013/2014، تم تنشيط السياسات الروسية في المنطقة، مدفوعة بعاملين، أولاً: بعد عقدين من الجهد رغبت موسكو في إعادة

تأكيد موقفها التاريخي (لتلقي مستحقاتها)، وبالتالي إقناع الغرب بأن يكون أكثر امتثالاً لمطالب الكرملين. ثانيًا: تتطلب المخاطر المرتبطة بكثرة السكان المسلمين في روسيا تخفيف حدة التوترات من جهة، والحد من اندلاع الإسلاميين المناهضين للنظام والعلمانية في الحدود الجنوبية النائية للبلاد، حيث يوجد إدراك أن «دول ما بعد الاتحاد السوفييتي تعتبر روسيا في أسوأ الأحوال قوة معادية وفي أفضل الأحوال شريكًا براجماتيًا» ولكنها ليست حليفًا موثوقًا به.

اختلاف في المبادئ في نهج روسيا تجاه الشرق الأوسط الذي يميزها عن الولايات المتحدة

لا تحاول روسيا فرض رؤيتها للعالم على نظرائها، مما يميز موسكو عن مبدأ الانتشار الليبرالي للتحالف الغربي و يمنحها وضع الشريك المفضل للأنظمة الاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يولي نظام بوتين قيمة كبيرة للأهداف السياسية العالمية، مثل دعم القادة الاستبداديين ذوي التفكير المماثل وإثبات عدم جدوى الثورات الملونة، لكنه أبعد من ذلك يفتقر إلى إطار أيديولوجي محدد جيدًا وقابل للتطبيق عالميًا، والأساس الآن للعديد من علاقاتها في الخارج اقتصادية.

تفخر موسكو بنجاحها النسبي على مدى العقد الماضي في تعزيز العلاقات النشطة والمنتجة مع البلدان في جميع أنحاء المنطقة بغض النظر عن التركيب الأيديولوجي أو الاختلافات التاريخية الماضية -«هندسة متنوعة من الشراكات»- بما في ذلك إسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا وإيران وغيرها.

وكثيراً ما يستشهد بالعنف والفوضى في البلاد منذ الانتفاضات العربية كدليل على النتائج السيئة لثورة ملونة أو ما يسمى بثورات الربيع العربي. ففي ليبيا على سبيل المثال يبدو أن موسكو تريد الوصول إلى احتياطياتها الهائلة من النفط، وتشويه النفوذ الغربي، وإثبات عدم جدوى الإطاحة بديكتاتورية راسخة مثل القذافي، وربما اكتساب موطئ قدم إستراتيجي آخر في البحر المتوسط على الجناح الجنوبي للنااتو.

وأخيراً: أظهر نظام بوتين اهتماماً ضئيلاً، إن وجد، بإعادة بناء البنية التحتية المدنية أو المؤسسات الاجتماعية في مناطق الصراع التي شاركت فيها روسيا، مع التركيز فقط على مشاريع، مثل: إعادة بناء آبار النفط أو المطارات التي من شأنها أن تفيد المصالح الروسية بشكل مباشر، فعندما انخرطت روسيا بطريقة ما في مفاوضات السلام، لم يكن سجلها في العادة دعم عملية شاملة ذات قاعدة عريضة، بل دعم عميل معين سيقدم مصالحها الضيقة.

في الواقع، تشير الدلائل إلى أن نظام بوتين لا يعتبر السلام ووقف العنف أو إنهاءه أو تجنبه غاية في حد ذاتها. ولكن التركيز الأساسي ينصبُّ على الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق ميزة إستراتيجية وسياسية واقتصادية في التسوية، وترك القضايا الأساسية دون معالجة.

المقال الثالث - الصعود الصيني وقوى الإصلاح في المنطقة

يهدف هذا المقال إلى إبراز أثر صعود الصين وتنافسها مع الولايات المتحدة كأحد أهم الاتجاهات الإستراتيجية في الشؤون الدولية على الطلب المتصاعد -منذ عقد- من قوى اجتماعية متعددة في المنطقة على التغيير، وصاحب المقال يدرك أن الربيع العربي -في موجتيه- تطلع الشعوب العربية وخاصة الفئات الشابة منها إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد، واحتجاج على الفساد وسوء توزيع الدخل. هو تعبير -من وجهة نظري- عن تحول تاريخي في المنطقة يعلن نهاية الصيغ القديمة في السياسة والثقافة والاجتماع، وبحث عن جديد لم يتبلور بعد، هو إعلان عن نهاية حقبة وبداية حقبة جديدة، فالمنطقة تعيش في طور انتقالي بين الحقتين: القديم مرتحل والجديد لم يتمأسس بعد، ومن ثم فنحن نعيش مرحلة خلو العرش بتعبير زاجموند باومان في كتابه: «الحداثة والهولوكوست».

- نُشر على موقع العربي الجديد بتاريخ 29 يوليو 2020.

ويصير المشكل التاريخي -كما تدركه قوى التغيير- هو إعادة بناء الدولة الوطنية، دولة ما بعد الاستقلال بتجديد أصولها وإصلاح هياكلها من خلال عقد اجتماعي جديد جوهره بناء نظام ديمقراطي تشاركي تعددي، قادر على أن يلبي الحاجات الأساسية للمواطنين.

هذه المقالة مخصصة لدراسة تأثيرات الصعود الصيني والحرب الباردة الجديدة بينها وبين الولايات المتحدة على هذا المسار التاريخي للمنطقة، وهي تعتمد على تقديم قراءة في تقرير: «الاتجاهات الإستراتيجية 2020 - التطورات الرئيسية في الشئون الدولية»¹ وهو العدد الحادي عشر في نفس السلسلة، ويضم فصولاً عن الصين والولايات المتحدة والنظام العالمي، والعلاقات الأمريكية الصينية، وشبح حرب القوى العظمى، والصين كاختبار ضغط لتماسك أوروبا، ومشروع الحزام والطريق الصيني BRI (طريق الحرير الجديد) ومحوره في أوراسيا.

الاتجاهات الإستراتيجية هو منشور سنوي لمركز الدراسات الأمنية (CSS) في ETH زيوريخ، ويقدم تحليلات موجزة للتطورات الرئيسية في الشؤون العالمية، مع التركيز على الأمن الدولي. ويهدف إلى تقديم تفسيرات واضحة للاتجاهات الرئيسية، بدلاً من مسح

1 - رابط التقرير: <https://css.ethz.ch/en/publications/strategic-trends.html>

شامل للأحداث ذات الصلة. والتقرير يقدم وجهة نظر أوروبية/ غربية في الاتجاهات الإستراتيجية التي وقف بها عند أول مارس من هذا العام، إلا أن ما أحاول عمله هو التقاط الإشارات المتعددة فيه التي ستترك أثراً على مسار التغيير في المنطقة.

يرسم التقرير في صفحاته الأولى الملمح الإستراتيجي الأساسي الذي سيحكم النظام الدولي بعد جائحة فيروس كورونا فيقول: «إن النتائج المحددة لهذه الأزمة [الفيروس] تظل غير قابلة للتنبؤ بأي قدر من اليقين. ومع ذلك، فإن أحد الجوانب البارزة لهذه القضية هو إمكانية انتقال السلطة الإقليمية في شرق آسيا، مع تطبيقات شاملة على المستويين الإقليمي والعالمي. وإذا كان هذا التحول يجب أن يتحقق، فسيؤدي إلى تشتيت جزئي على الأقل للقوة الأمريكية و(إعادة) تأسيس شكل من أشكال التفوق الصيني في تلك المنطقة. وبرغم من أنه بعيد عن الحتمية، فإن إمكانية حدوث مثل هذا التحول في المستقبل المنظور أصبحت في حد ذاتها عاملاً محفزاً للمنافسة الجيوسياسية الحادة، حيث تتنافس الصين والولايات المتحدة بشكل متزايد على الصدارة على المستوى العالمي». ص 7-8.

ويري أن أوروبا قد تجد نفسها تتحول إلى ساحة لعب يقوم فيها الفاعلون الخارجيون بكشف طموحاتهم طويلة المدى، دون

رادع من أي تركيز معاكس فعال للسلطة، وقد ترى نفسها يعاد تشكيلها من قبل الآخرين على صورتهم. ص ٨ ويضيف، أن الصين تمتلك الوسائل المالية والإرادة السياسية لتأكيد نفسها كقائدة اقتصادية وتكنولوجية عالمية، وبالتالي إضعاف دور أوروبا القوي تقليدياً في التجارة الدولية. وهذا سيجبر أوروبا على التكيف. وإذا أثبتت عدم قدرتها على التوحد حول سياسة مناسبة وفعالة، فإن الدول الأوروبية ستفقد قدرتها التكنولوجية وموقعها المتميز في الأسواق العالمية. ص 55

الخلاصة: أن صعود الصين يهدد لوحدة أوروبا ومكانتها في النظام الدولي: «باختصار، يجب على الدول الأوروبية أن تعمل معاً من أجل سياسة جغرافية اقتصادية متشابكة بشكل أساسي مع إستراتيجيتها الجيوسياسية لمنع الصين من تقويض أسس أوروبا». ص 79

الحلم الصيني

في عام 2010، عرّف مسؤول بارز في السياسة الخارجية الصينية «المصالح الأساسية» لها بأنها: الاستقرار السياسي، السلامة الإقليمية، الاتحاد مع الدولة التايوانية المنفصلة الخاضعة للحكم الديمقراطي (بالقوة إذا لزم الأمر)، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وفي وقت مبكر من أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ صانعو السياسة الصينيون في مناقشة الحاجة إلى تسخير القوة الاقتصادية الصينية لتحقيق أغراض سياسية. لم يسعوا فقط إلى تعزيز صورة الصين، أو كسب حسن النية -على الرغم من أن هذا كان هدفًا رئيسيًا، خاصة عندما يتعلق الأمر بجيران الصين في جنوب شرق آسيا- ولكن لإجبار الدول الأخرى على عكس السياسات غير المرحب بها.

ونشر الرئيس الصيني شي جين بينغ، بشكل مشهور فكرة ما يسمى «الحلم الصيني»، وهو بذلك يردد بشكل واعٍ فكرة الحلم الأمريكي، ولكنه يوظفها بالتأكيد في سياق صيني. يمكن أن تختلف الرسالة، ولكنها تعزز بشكل عام فكرة الاستعادة والمجد على الصعيد الوطني باعتبارها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالحزب الشيوعي الصيني CCP.

أساس السياسة الخارجية لبكين هو القومية. وبرغم ذلك فإن تركيز الحزب الشيوعي الصيني ليس هو نشر رؤية مثالية للشيوعية العالمية، هدفها الرئيسي هو الحفاظ على السيطرة على نظام استبدادي من حزب واحد ومع ذلك، فهناك مكون أممي متنامٍ في حوكمة الدولة الصينية. تقدم الصين بشكل صريح بديلًا للنموذج الغربي، خاصة بالنسبة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض

والمتوسط. وهناك ثلاثة مكونات للتفكير الإستراتيجي الصيني تم تحديدها: إعادة تشكيل النظام الدولي لإحداث ثورة فيه، وإدراك تأثير نمو القوة الصينية على النظام الدولي، خاصة عندما يتعلق الأمر بجيرانها، والحاجة إلى تحقيق توازن دقيق في العلاقة مع الولايات المتحدة.

الصين وأمريكا والنظام الدولي

إذا جاز لنا أن نلخص ملامح الصراع الصيني الأمريكي كما شرحها التقرير فإننا يمكن أن نشير إلى النقاط التالية:

الإستراتيجية العسكرية الصينية لطالما طغت عليها المخاوف بشأن القدرات الأمريكية وأفضل السبل لمواجهةها. يفهم صانعو السياسة في بكين تمامًا أهمية المنافسة الأمريكية الصينية على النظام الدولي، ويأمل الكثيرون في تعزيز نسخة من العلاقة تكون عملية وبناءة بدلاً من أيديولوجية ومزعزعة للاستقرار. ومع ذلك، فإن احتمال تعاون أكبر بين الدولتين غير واضح، وهو ما يقوضه بشكل أكبر التصور الصيني بأن الولايات المتحدة قوة متراجعة، إن كانت لا تزال قائمة أصلاً.

ويري التقرير أنه مع اشتداد التنافس الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، ستصبح الأزمات العسكرية أكثر احتمالية، فلم يعد الصراع العسكري الرئيسي بعيدًا كما كان يبدو من قبل.

لقد دفع التحديث البعيد المدى لقوات الصين المسلحة بالفعل إلى تبني رؤية أكثر تفاقلاً حول الكيفية التي يمكن أن يحدث بها مثل هذا الصراع. وفي الوقت نفسه، تكافح الولايات المتحدة لصياغة استجابة متماسكة لمحاولة صينية محتملة لإعادة صياغة النظام الإقليمي في شرق آسيا بالقوة.

إن مجموعة متزايدة من الأدبيات تشير إلى مزيد من التدهور في العلاقات الأمريكية الصينية كمحفز محتمل للأزمات العسكرية، وفي نهاية المطاف، قوة دفع عظمى للحرب، ويمكن التعرف بسهولة على السبب الهيكلي الرئيسي الذي من شأنه أن يدفع مثل هذا التطور: على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال أقوى بشكل ملحوظ على مستوى العالم، فإن القوتين الرائدتين في النظام الدولي تتجهان نحو انتقال محتمل للسلطة في شرق آسيا، مدفوعة برؤاهم الإستراتيجية غير المتوافقة بشكل أساسي لمستقبل المنطقة. وبرغم أن الدافع الرئيسي للصراع بين الولايات المتحدة والصين قد يكون هيكلياً، فلا يوجد نقص في المحفزات المحتملة للحرب، فالحروب تخاض بشكل ساحق بين الدول المنخرطة بالفعل في منافسات إستراتيجية طويلة الأمد. هذه إحدى النتائج العملية القليلة الواضحة في أدب دراسات الصراع.

الملمح الأساسي الذي ينتهي إليه التقرير في العلاقات الصينية الأمريكية: «إن التنافس الإستراتيجي الواضح، وانتقال السلطة الذي يلوح في الأفق، وأنماط التفاعل التي تسودها بشكل متزايد، واحتمال كبير للأزمات المستقبلية على الرهانات الكبيرة والصغيرة تشير جميعها إلى خطر كبير من الصراع العسكري بين الولايات المتحدة والصين.

لنقولها بصراحة، لم تعد القيادة الصينية تسعى إلى مجرد الاعتراض على التفوق العسكري الأمريكي في المنطقة أو فرض تكاليف على القوة الرائدة في حالة الحرب. وبدلاً من ذلك، تبنى جيش التحرير الشعبي انتصاراً عسكرياً صريحاً كمعيار جديد لتصميم قوته وتنمية قدراته». ص 35

مسارات العلاقة بالتغيير

يمكن الحديث عن مسارات أربعة ربما تأخذها هذه العلاقة:

1- إعادة صياغة معايير الاحتكام: كتبت سابقاً تحت عنوان: يا محتجي العالم اتحدوا: الحركات الاحتجاجية على مدار العقدين الماضيين في جوهرها مطالبات بأن يحكمنا سلطة معيارية أفضل وأكثر وعداً بالكرامة والتحرر الإنسانيين. هناك رفض معياري للعبودية والعنصرية، واللامساواة والتفاوتات بين البشر، والتمييز أيّاً كان نوعه، وللحرب... إلخ. الصراع حول أي المعايير يجب أن تحكم

البشر في قلب الصراع الصيني الأمريكي، صحيح أن كليهما يميل إلى العمل وفقاً للمعايير المعمول بها عندما تناسب مصالحهما، ويتجاهلان بسرعة المبادئ الأساسية للنظام عندما يكون ذلك مناسباً.

بالأكيد سيزداد تأثير الصين على صنع المعايير الدولية: فعلى طول طريق الحرير BRI-مثالاً- ومع تطور المزيد من سلاسل التجارة والإمداد حول الصين. سيسمح لها بتشكيل المعايير العالمية، على سبيل المثال في السكك الحديدية عالية السرعة أو الاتصالات من خلال زيادة حصص الصين ومستوى نفوذها في الدول الأوراسية، وستصبح وسائل التفاعل الأخرى قابلة للتطبيق بشكل متزايد، كما أن للحزام آثاراً جيوسياسية كبيرة، ليس أقلها بسبب شراكة الصين الإستراتيجية مع روسيا، إن معارضتهم ضد النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة توحد القوتين، وتمثل الشراكة الإستراتيجية للبلدين أيضاً معارضة قوية للنظام الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة، ومن خلال أصوات دول BRI، ستحاول الصين بشكل متزايد تشكيل المعايير والمفاهيم على المستوى العالمي. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يزداد استخدام عملتها وتكنولوجيتها، بما في ذلك المراقبة، في جميع أنحاء العالم.

المعايير الصينية الروسية مناهضة للقيم والممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقوم على فرض رقابات صارمة على المواطنين مع منع تواصلهم مع العالم من حولهم، بالإضافة إلى منع التدفق الحر للمعلومات كما جرى في جائحة كورونا. يضاف إليها القضاء على التعدد العرقي والديني للأقليات عبر معسكرات إعادة التأهيل كما في إقليم تركستان الشرقية.

في المقابل فإن الديوقراطية وحقوق الإنسان تحتل وزناً هاماً في سياسة الولايات المتحدة التنافسية مع الصين وروسيا، فهي إحدى محاور الصراع الأيديولوجي معهما، وهي إحدى مداخل بناء الشراكة التجارية والتحالف الأمني/العسكري مع البلدان المختلفة، بل هو الأساس لبناء نظام دولي يعبر عن القيم الأمريكية يتضمن الديمقراطيات في مقابل النظم الاستبدادية والشيوعية، صحيح أن الولايات المتحدة لا تقدم دعماً واضحاً لبناء نظم ديمقراطية مستقرة، لكن هل يمكن أن تستفيد قوى التغيير من التنافس الأيديولوجي الصيني الأمريكي لبناء الحكم الرشيد؟

2- الاستقرار: حكمت علاقة القوى الكبرى بالمنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة منطق الحفاظ على الوضع القائم، وقد مثل تدخل الرئيسين بوش الابن -بعد هجمات سبتمبر 2001- وأوباما -أثناء انتفاضات الربيع العربي- استثناء من ذلك. بعبارة

أخرى هناك طلب من الفاعلين الدوليين جميعًا على الاستقرار في المنطقة، ولكن لم يكن بوسعهم التركيز على الترويج لبنية أمنية جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بل على الاحتواء الجغرافي لانعدام الأمن الإقليمي. وبعبارة أخرى، بات عليهم أن يقبلوا «زمن الاضطرابات» العربي المستمر باعتباره ظاهرة تاريخية محددة سلفًا، والتي يكون للجهات الخارجية تأثير محدود جدًا عليها، إن وجدت أي تأثير على الإطلاق. صار هدفهم أنه لا يجب محاولة «إصلاح» المنطقة، ولكن الحد من الآثار السلبية لمشاكل الشرق الأوسط على مناطق أخرى من العالم.

لا توجد عوامل خارجية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ بداية الربيع العربي. من المحتمل أن تكون المنطقة في بداية تحول طويل فقط، حيث تكون الديناميات الإقليمية أكثر حسماً بكثير من التأثيرات الخارجية.. من منظور القوى الكبرى في هذه المرحلة من أزمة المنطقة متعددة الجوانب والأبعاد: سيكون من غير المجدي البحث عن أي حل شامل للمشكلات الإقليمية، فمن غير المرجح أن ينجح نهج «مقاس واحد يناسب الجميع». يبدو أكثر إنتاجية أن تتخذ نهجًا في البحث عن حلول محددة لكل حالة نزاع فردية.

على الرغم من أن الشرق الأوسط لا يعتبر مجال التأثير الجيوسياسي الأساسي للصين (وهو تمييز مخصص لشرق بحر الصين الجنوبي)، فإن المنطقة ذات أهمية أكبر لبكين من أي وقت مضى. تنظر الصين الآن إلى الشرق الأوسط على أنه امتداد لأطرافها، وتسعى إلى تطوير العلاقات مع دول المنطقة لتأمين واردات الطاقة وتأمين الصادرات عبر الطرق التي تمر عبر المنطقة، وعلى المدى الطويل، وزيادة نفوذها الإقليمي وتشريد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ولكن يجب تقييم آفاق نجاح BRI في الشرق الأوسط في سياق السمات والقضايا والتحديات الدينية والثقافية الخاصة بالمنطقة. وتشمل هذه الدين الإسلامي ونظام القيم الثقافية، والفجوات الطبقيّة الاجتماعيّة، والمشاكل العرقية والدينية، وتمتد إلى عدم معرفة الصينيين باللوائح المحليّة وكذلك النزاعات العماليّة والتجارية.

إن المفتاح الأساسي لنجاح مبادرة BRI هو الاستقرار في الشرق الأوسط، وهو هدف يبدو أنه يتجاوز القدرة الجيوسياسية للصين فكلما انخرطت بكين اقتصاديًا في المنطقة، زاد تعرضها لعواقب عدم الاستقرار الإقليمي والمحلي. لضمان نجاح مبادرة BRI، يجب على الصين أن تساهم في تسوية النزاعات في الشرق الأوسط، فهل

لديها القدرة على فعل ذلك، حتى وإن امتكلت الإرادة السياسية وهي: «ثقيلة الوزن اقتصاديًا، مع خفة وزن دبلوماسي، ووزن ريش عسكري في الشرق الأوسط»، كما أشارت دراسة حديثة لمؤسسة راند.

3- حوكمة المؤسسات: على عكس الاستثمارات من الغرب أو روسيا، غالبًا ما تنظر الدول المتلقية إيجابيًا إلى التعاون مع الصين والقروض منها، لأنها لا تأتي بشروط مرفقة. إن الصين لا تصر على الشفافية أو المعايير الديمقراطية أو التحرر الاقتصادي كما يفعل الغرب، كما أنها لا تدعو إلى تنازلات سياسية فورية كما تفعل روسيا. الصين ونهجها المتمركز حول الدولة يعزز الأنظمة القائمة. ومع ذلك، فقد أثبتت العديد من الأنظمة عبر أوراسيا أنها غير فعالة وفسادة، وبالتالي تزرع بذور عدم الاستقرار في المستقبل، علاوة على ذلك، غالبًا ما تكون الصين غير راغبة في الاعتراف بأن الاستدامة والنمو طويل الأجل في أوراسيا -من خلال إنشاء الحزام- يتطلب إصلاحات مؤسسية.

تؤكد أمثلة كثيرة من تعامل الصين مع الدول النامية، أن القضايا الهيكلية مثل ضعف سيادة القانون، ونقص القدرة المؤسسية، والمحسوبية المتفشية أعاقَت النمو والتحديث فيها، ففي آسيا الوسطى، يتوقع المسؤولون الصينيون أن يخسروا حوالي

30% من استثماراتهم بسبب الفساد، وفي أحد الأمثلة الأخيرة، أوقف البنك الصيني للتنمية الدولية تمويل بناء خط السكك الحديدية الخفيفة في العاصمة الكازاخستانية نور سلطان بعد أن بدأت الأموال تختفي. وبما أن الفساد منتشر أيضًا في القطاعين العام والخاص في الصين، فقد يكون من الطبيعي افتراض أن المشاريع العملاقة ستشمل مدفوعات جانبية أو رسومًا زائدة من أي من الجانبين.

4- التفاوتات الاجتماعية/الاقتصادية: من خلال خبرة التعامل الصيني في أوراسيا، تدور اهتمامات الخبراء والشعب حول ثلاث قضايا أساسية: أولاً، يُنظر إلى الاعتماد على الصين على أنه يدعو إلى المخاطرة ويؤدي إلى تفاقم التفاوتات القائمة. ثانيًا، التعاون مع النخب المحلية الفاسدة قوض سمعة الصينيين لدى المستثمرين والمراقبين المحليين. وأخيرًا، تكشف الكثير من التعليقات عن شكوك أساسية حول الصين، ففي حين أن الصينيين يظهرون على أساس شخصي في أوراسيا، إلا أنه على المستوى الأوسع، غالبًا ما يكون هناك القليل من المعرفة حول الإستراتيجية الكامنة وراء مشاركة الصين. إن الافتقار إلى الثقة في نخبهم السياسية يجعل العديد من السكان الأوراسيين يشتبهون في أنهم قد يخدمون الأموال الصينية أكثر من المصالح الوطنية.

وملمح آخر هنا هو أن الشركات الصينية المملوكة للدولة تقوم في الغالب بتعيين مواطنين صينيين للعمل في مشاريع خارجية على حساب توفير فرص عمل محلية، لذا فمن المرجح أن تتفاقم التوترات بين العمال الصينيين والمجتمعات المحلية. في سيناريو مستقبلي افتراضي حيث تتحول الاحتجاجات المحلية المناهضة للصين في إفريقيا إلى العنف، مما يؤدي إلى النهب أو التدمير الواسع النطاق للمنشآت المملوكة للدولة الصينية، وقد تواجه قوات الأمن المحلية صعوبة في اتخاذ إجراءات، خاصة وأن مديري المؤسسات المملوكة للدولة قد كافحوا من أجل دمج المقاولين المحليين أو أفراد الأمن بشكل صحيح في العمليات الأمنية. وقد يؤدي هذا بدوره إلى تحفيز جيش التحرير الشعبي أو الشرطة المسلحة الشعبية الصينيتين لإعداد استجابة سريعة في الخارج لحماية المصالح الاقتصادية الصينية. وهذا بدوره يطرح قضية هامة للصين والمنطقة تتعلق بتعريفها للإرهاب ومدى مساهمة أجهزتها الأمنية والعسكرية في الحرب عليه تحقيقًا وحفاظًا على المصالح الصينية.

وبعد، فإن هذا المقال يسعى إلى تطوير منظور من وجهة نظر قوى الإصلاح والتغيير في المنطقة العربية للتطورات والاتجاهات الإستراتيجية التي سيدفع بها فيروس كورونا في المدى القريب والمتوسط.

الفصل الرابع من أزمات الانتفاضات



المقال الأول - الانتفاضات والاستثمار في الاستقرار

يجادل كاتب هذا المقال بأن هناك طلبًا متزايدًا على الاستقرار من الأطراف الفاعلة كافة في المنطقة العربية، بما يدفعها جميعًا إلى الاستثمار فيه، إلا أن التنافس فيما بينها حول تحديد مضمونه ومحاولة فرضه أحد الأسباب الأساسية وراء ما بات يعرف في دراسات المنطقة «بالاضطراب العربي».

يزعم البعض أنه بدون الوصول إلى حد أدنى من التوافق على تحديد ما المقصود بمكونات الاستقرار ستظل المنطقة في وضع تتهدد فيه مصالح جميع الأطراف، داخلية وخارجية، وإقليمية ودولية، في هذا التصور يعد مدخل الأمن الإقليمي الجماعي هو المدخل الرئيس لتجنب «الموت الجماعي».

ويطرح البعض الآخر ضرورة استعادة الولايات المتحدة لدورها الفاعل في تحقيق الأمن وذلك بعد انسحابها وتراجع الاهتمام بالمنطقة، في حين يناقش البعض كلاً من الدور الروسي الذي شهد تعاظم حضوره في قضايا ونزاعات المنطقة، ودور كل من الاتحاد الأوروبي بدوله التي لم تصل إلى حد أدنى من التوافق حول تمثيل

.. نُشر على موقع الجزيرة نت بتاريخ 17 أغسطس 2020.

مصالحتها، ودور الصين المتصاعد التي زادت شراكتها الاقتصادية دون
الأمنية بما يعنيه من عدم رغبة في تورطها في صراعات المنطقة.
المشكل مع هذه التصورات أنها تغلب الفواعل الإقليمية
والدولية في صياغة مفهوم الاستقرار، وكأن المنطقة خواء، ومع
قناعتني أن أحد التداعيات الهامة لحقبة الربيع العربي أنه جرى
تدويل السياسات الداخلية، إلا أن هذا التدويل الذي زاد بأكثر
مما ينبغي قد ثبت -بعد عقد من السنين- فشله بما يستدعي
البحث عن مداخل أخرى تساهم -مع الاقتراب الإقليمي/الدولي-
في الوصول إلى الاستقرار المنشود من الجميع.

حقبة الربيع العربي

المدخل الذي أطرحه هنا هو ضرورة الانطلاق من فهم أعمق
لحقبة الربيع العربي وما خلفته من تداعيات وما أثارته من
قضايا، وأنه بدون الوصول إلى هذا الفهم مع السعي إلى التعبير
عنه وصياغته في مشاريع لإعادة بناء الدولة العربية المأزومة،
فسيظل ما يحكم نظرة الفواعل الدولية للمنطقة هو: «الحد من
الآثار السلبية لمشاكل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مناطق
أخرى من العالم».

سردية الانتفاضات العربية

يجادل كاتب هذه السطور بأن هناك سردية جديدة لانتفاضات الربيع العربي تعلن نهاية صيغ القرن العشرين وفي القلب منها دولة ما بعد الاستقلال والحركات السياسية الإسلامية والعلمانية التي استندت إلى أيديولوجيات شمولية، وأنها بصدد صيغ جديدة لم تتأسس بعد، فقد غلب عليها الاحتجاج وافتقدت بلورة قاعدتها الاجتماعية الحاضرة والدافعة لها.

القراءة التاريخية لانتفاضات الربيع العربي هي أننا أمام إعادة تشكل للتاريخ كله في المنطقة، نحن أمام محطة تاريخية فاصلة: فالقديم قاد إلى الانفجار، ولم يعد قادرًا على تقديم استجابات لتحديات المجتمع والدولة، ولكن الجديد لم يتبلور بعد وهذه هي مهمتنا التاريخية كما أعتقد، واللحظة تمتلئ بالكثير والكثير مما يصب في المستقبل، وبمقدار قدرة الفواعل الاجتماعية على التقاط مقومات هذه اللحظة بمقدار ما سنكون على أول طريق الاستقرار. أنا أدرك أن مشاريع الماضي المرتحل لم تكن مجرد صياغات وعبارات عابرة تحملها قوة السلطة بالمعنى الذي يقدمه فوكو، إنها شكل ومقترح للحياة، ولطبيعة المجتمع بشبكة علاقاته وهي خطاب وممارسة لتصورات وخيال سياسي واجتماعي واقتصادي، وتصور معرفي للحياة والدولة، تنبثق عنهما أعراف

وتقاليد ومؤسسات ولغة وتصور للمجتمع ولأفراده، تصور للذات والآخر يعبر عن نفسه في قوانين وتشريعات ودستور وعلاقات إنتاج.

لذا فإن الحوار بين الجديد القادم والقديم المرتحل مسألة ضرورية لتحقيق الاستقرار. نحن نعيش فترة انتقالية تستدعي الطمأنة المتبادلة وإدراك مصالح الجميع لدمجها بعناية في مشاريع الإصلاح.

ضرورة إدراك الزمن الانتقالي

سردية الانتفاضات العربية بحث عن عقد اجتماعي جديد يتم به إعادة بناء الدولة الوطنية بنخب جديدة، ويستند هذا العقد إلى مقومات ثلاثة: الحرية/الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية/التوزيع العادل للموارد، وتحرير الإرادة الوطنية من الهيمنة الإقليمية والدولية. هذا الحلم قوته المحركة أجيال جديدة من الشباب مع حضور نسائي طاغ. هذا الحلم تؤيده شرائح اجتماعية متسعة إلا أنه في نفس الوقت يثير هواجس ومخاوف فئات أخرى من تداعياته التي باتت حقيقة مؤكدة في بلده أو في بلدان مجاورة، ففي رأيهم أنه قوض الاستقرار السياسي والاقتصادي في عدد من الدول، وأشعل حتى الآن ثلاثة حروب أهلية، وترك 10 ملايين لاجئ معظمهم في سوريا ولبنان والأردن وتركيا. ويحاول

البعض إلصاق عدم الاستقرار وتضاعد الصراعات بحقبة الربيع العربي.

هذا الحديث يغفل عددًا من الاعتبارات:

1. ضرورة التمييز بين جوهر الربيع العربي وبين عدم القدرة على إدارة مقتضيات الفترات الانتقالية

الربيع العربي - كما قدمنا - في موجتيه تطلع الشعوب العربية وخاصة الفئات الشابة منها إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد، واحتجاج على الفساد وسوء توزيع الدخل. هو تعبير - من وجهة نظري - عن تحول تاريخي في المنطقة يعلن نهاية الصيغ القديمة في السياسة والثقافة والاقتصاد والاجتماع، وبحث عن جديد لم يتبلور بعد. هو إعلان عن نهاية حقبة وبداية حقبة جديدة، فالمنطقة تعيش في طور انتقالي بين الحقتين: القديم مرتحل والجديد لم يتأسس بعد. ومن ثم فنحن نعيش مرحلة خلو العرش بتعبير زيجموند باومان في كتابه: «الحداثة والهولوكوست».

أما الفشل في إدارة الفترات الانتقالية فحدث ولا حرج ومن كل الأطراف، قوى التغيير لم تدرك طبيعة الزمن الانتقالي فلم تسعَ إلى بناء التوافقات فتعاض عليها بالنواجذ، فنجاح مسار بعد الثورات لا يعد دائمًا أمرًا مؤكدًا، وأحد محددات تحقيق الثورات

أهدافها هو كيف تتصرف نخب التغيير. وقوى الثورة المضادة -وطنيًا وإقليميًا- حركتها ولا تزال مصالحها الضيقة الآنية فأشعلت الصراعات في كل ركن.

2. نزاعات الفترات الانتقالية -عادة- تسودها الهواجس والمخاوف لا الحقائق والوقائع، ومن ثم فلا قدرة على بناء التوافقات المرحلية أو القطع مع الممارسات السياسية القديمة التي سبقت التغيير.

ما يميز الفترات الانتقالية هو انبعاث التناقضات المسكوت عنها، حين يتصاعد الجهوي/المحلي، والإثني، واللغوي، والطائفي، والمذهبي والديني، بالإضافة إلى المطالب الاقتصادية والاجتماعية، ومن دون تطوير مقاربات واقتراحات جديدة للتعامل مع هذه التناقضات فسيكون تحقيق الاستقرار أمرًا مستحيلًا.

نحن ندرك أن الانتفاضات كانت لحظة كاشفة لمجمل أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، لكنها في نفس الوقت تؤدي إلى تسريع العوامل والديناميكيات الكامنة والظاهرة وتدفع إلى التفاعل بأشكال وصيغ جديدة.

كما تتسم الفترات الانتقالية بطرح سؤال الهوية الوطنية. وقد أجمعت الدراسات أنه لا نجاح لتحول ديمقراطي وتحقيق للاستقرار على المدى الطويل دون التوافق على هوية وطنية

جامعة. ومع قناعتني أن الانتفاضات الديمقراطية العربية سوف تساهم في بلورة الهوية الوطنية كما يجري في لبنان والعراق، إلا أنه يجب أن نكون متنبهين لاستخدام معارك الهوية لتبرير الصراع السياسي، وكذا محاولة بعض الهويات الفرعية الهيمنة على المشهد السياسي، مثل أكراد العراق أو شيعة لبنان أو مسيحيي مصر أو سنة البحرين، ساعين إلى تحقيق بعض المكاسب الجزئية على حساب بناء الهوية الوطنية الجامعة. وفاقم الأمر، انبعث الوعي بمشاريع متناقضة تثير حماسة جهات معينة وهواجس فئات أخرى، مثل: الحديث عن المشروع الإسلامي أو العثمانية الجديدة أو الهلال الشيعي.

في الفترات الانتقالية تهيمن الهواجس على الجميع لذا فلا حكم إلا بالتراضي. ويجب أن تكون هناك دائماً سياسات وخطابات الطمأنة لمواجهة الشعور بعدم الأمان على المصالح، مصالح الدول والفئات الاجتماعية، والهوية، والقوى السياسية والحزبية الأضعف، والأقليات العرقية والثقافية والمذهبية والدينية.

يتسم الطور الانتقالي العربي بأن الدولة باتت محل تساؤل بحيث يصير المطلوب بناءها بإعادة التفكير فيها، فالتحدي الأساسي الذي تواجهه الجماعة الوطنية في كل قطر عربي هو إحداث تحول ديمقراطي ذي جوهر اجتماعي، أحد شروط نجاحه إعادة بناء

الدولة، ولكن من خلال طرح صيغ جديدة لإعادة البناء. فقد انتهت صيغة دولة ما بعد الاستقلال، ويجري ذلك في ظل تحليل لمفهوم الدولة في مخيال المواطن العربي، وتبديد للرأسمال التاريخي الذي أنجز على مدار القرن الأخير في بعض الأقطار، والذي سمح بإنشاء عدد من المؤسسات ذات التقاليد الراسخة التي أدت إلى قيام الدولة بأداء وظائفها باستقلال عن توجهات النظام السياسي، بحيث بتنا الآن أمام معضلة تصيب معظم الدول العربية وهي أن استمرار الدولة مرهون باستمرار النظام السياسي الحاكم، خاصة في ظل تخلل الدولة الوطنية إلى عناصرها الأولية من طائفية وقبلية وإثنية وجهوية ومذهبية.

نقطة الانطلاق في التعامل مع الزمن الانتقالي هي أنها مرحلة مؤقتة تمهد لطور جديد، لذا يجب ألا يحكمها منطق المبارات الصفرية بين القديم والجديد، ولكن المساومات والمفاوضات والوصول إلى نقاط وسط تدمج مصالح الأطراف الفاعلة في الصيغ المطروحة، وأزعم أن الدول التي استطاعت أن تحقق قدرًا من الاستقرار مثل المغرب وتونس اتبعت إستراتيجيات مختلفة في هذا الصدد، فالمغرب دمج عددًا من المطالب الإصلاحية في النظام القائم إلا أنه لا يمكن المراهنة على تعميق الاستقرار على المدى الطويل دون استيعاب أكثر اتساعًا للمطالب الاجتماعية في بنية

النظام، أما تونس فقد مرت تجربتها بمرحلتين والثالثة تعيد طرح سؤال الاستقرار مرة أخرى: الأولى بنيت على توافق بين قوى التغيير الأساسية، قومية وإسلامية ويسارية، والثانية على اتفاق بين المعتدلين من النظام القديم (السبسي)، والقوى الإسلامية الأساسية (النهضة).

أما دول الموجة الثانية من الربيع العربي الأربعة فلم تستطع أن تصل حتى الآن إلى صيغ توافقية بين القديم والجديد، ولا تزال التجاذبات بينهما يحكمه منطق المباراة الصفرية وإن بدا غير ذلك كما في السودان، أو الالتفاف على مطالب الإصلاح كما في الجزائر والعراق، أو صم الآذان كما في لبنان.

مكونات تعميق الاستقرار

إذا كان المكون الأول للاستقرار طويل المدى هو إدراك طبيعة الطور الانتقالي بالوصول إلى صيغ توافقية بين القديم والجديد لإعادة بناء الدولة، فإن المكون الثاني هو دمج الديمقراطية في المطالب الاجتماعية لجمهور المواطنين، فهذا الدمج هو مكون أساسي للشرعية كما طرحته الانتفاضات العربية. وهنا نقطة جديرة بالنقاش هي أن تحقيق الأمن دون النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى نوع من الاستقرار على المدى القصير فقط، ولكنه لن يعالج المطالب الشعبية بالحصول على الفرص الاقتصادية والكرامة. وعلى

العكس من ذلك، فإنه من دون ضمان الأمن تكون المبادرات الاقتصادية للحكومة عرضة لتهديدات متزايدة من العنف خارج نطاق القانون، ومثال على ذلك ليبيا.

إن النمو الاقتصادي القوي هو مؤشر قوي للتنبؤ بالاستقرار. وبالمثل، لا يرتبط النمو الاقتصادي المنخفض دائماً بعدم الاستقرار، ولكن ما تهمله مؤشرات النمو هو التفاوتات بين المواطنين وتوزيع الثروة، إلى جانب رضا الجمهور، ومستوى الخدمات، والرعاية الصحية، والمياه النظيفة، والسكن الميسور التكلفة، والآراء السياسية.

وهنا يصبح التعليم أحد مكونات الاستقرار، لأنه إذا كنت جاداً بشأن تغيير الاقتصاد وتدريب الناس على العمل في القرن الحادي والعشرين، فهذا هو المكان الذي يتعين عليك البدء به، ويرتبط بالنمو الاقتصادي والتعليم «تضخم الشباب» الذي يعني المزيد والمزيد من الشباب والشابات في الاقتصادات التي لا يمكن أن توفر لهم وظائف منتجة، أو دخولاً مجدية للفرد، بما يجعل أية خطابات عن الاستقرار دون النظر إلى أوضاعهم لا معنى لها.

ولا يمكن أن نترك هذا المكون دون أن نشير إلى أن تركيز الجمهور العربي على ضرورة تحسين الظروف المعيشية اليومية لا يعني أنهم

غير مهتمين بتحسين الحكم أو أنهم يرفضون الديمقراطية. لا يعتقد العرب -كما أشار الباروميتر العربي في استطلاعاته- أن الديمقراطية سيئة بطبيعتها. وبدلاً من ذلك، فقد تبنوا نهجاً قائماً على النتائج تجاه الديمقراطية، نهجاً لا يوفر الشرعية وحكم القانون فحسب، بل أيضاً الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزدهرة.

دمج الاستقرار بالديموقراطية

وهو المكون الثالث من مكونات تعميق الاستقرار، وفيه يجب التنبيه إلى أن الفوضى هي عدو الديمقراطية، وعندما يضطر الناس إلى الاختيار بين الفوضى وأي شيء آخر، فسيختارون أي شيء آخر، بما في ذلك مستبد غشوم.

في هذا الصدد، لم تعد الفواعل الدولية والإقليمية وبالطبع النظم الحاكمة العربية تنظر إلى الديمقراطية والاستقرار على أنهما وجهان لعملة واحدة، أيقظت هذه الفواعل مصالحها الأمنية وعادت إلى الاستقرار باعتباره الخيار العقلاني الأكثر تفضيلاً في المنطقة على حساب الديمقراطية المتقلبة حديثاً، ويبدو أن إح دى الإستراتيجيات التي باتت تهيمن عليهم أنه من الأفضل أن تتوافق مع من هو في السلطة -أيًا كان- من أجل مواصلة التعاون الأمني، وهكذا تستعيد هذه الفواعل توجهها وخطواتها العملية، لأنها ترى أن الحكم الاستبدادي في سياق ما بعد

«الربيع العربي» أقل شراً عند مقارنته بالاضطرابات المحتملة، وفشل الدولة، والراдикаلية.

صحيح أن الربيع العربي أثبت في بدايته أن الأمر لم يعد كذلك، إلا أن تداعيات الموجة الأولى ألقت بظلالها على هذا، ثم جاءت الموجة الثانية لتؤكد أن الأوتوقراطية، مهما بدت «مستقرة»، غير مستدامة. لا يمكن كبح النضال من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية، والطريق إلى الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة هو من خلال التزام ديمقراطي طويل الأمد، فالربيع العربي جاء -كما قدمنا- تنويجاً لإخفاقات النخبة الحاكمة في بناء الدولة وبناء التوافق.

لقد أعلنت المظاهرات واسعة النطاق التي قادها الشباب المحبطون عن موت المبادئ التي قامت عليها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأظهرت كذلك حدود الإكراه والمركزية والمحسوبية في هيكل الحكم في المنطقة، وعلاوة على ذلك كشفت أيضاً عن انخفاض مستويات الالتزام بهيكل الدولة والعقود الاجتماعية القائمة.

والأمر المهم الذي كشفت عنه الانتفاضات هو إدراك أن الدول لم تعد الفاعل الوحيد في المنطقة، ومن هنا تم تقديم الديمقراطية التوافقية كبديل لاستيعاب كافة المجتمعات في خطة شاملة

لتقاسم السلطة، كما أن الحكومات التي تحكم من خلال القوة الوحشية، دون أي شرعية في نظر سكانها، أو محاولة القضاء على مكونات ما دون الدولة، هي في النهاية نظم غير مستقرة وغير موثوقة.

وإذا تخيلنا أن في تغليب الاستقرار على الديمقراطية قضاء على الإرهاب، فإن المتغير الوحيد الذي ارتبط بشكل ثابت بعدد الإرهابيين كان مؤشر بيت الحرية للحقوق السياسية والحریات المدنية، وفيه أن البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الحرية كانت أقل عرضة لتكون مسقط رأس الإرهابيين الدوليين. تقدم بعض الدراسات ثلاثة تفسيرات لتراجع اهتمام بعض الفئات الاجتماعية العربية بالديمقراطية مدعومة بنتائج الباروميتر العربي: تراجع تصورات السلامة والأمن وخاصة على المستوى الشخصي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وتصور متزايد لعدم المساواة بسبب تزايد الطائفية والفساد. وأتساءل مع هذه الدراسات هل استطاعت الدول التي شهدت نكوصاً عن الديمقراطية للقمع، أو تلك التي شهدت التفافاً على المطالب الديمقراطية، هل استطاعت أن تضمن لمواطنيها هذه العناصر الثلاثة؟!

أُلخص فأقول:

1. الاستقرار في الزمن الانتقالي -الذي هو زمن مؤقت يهدف لحقبة جديدة- يتطلب توافقًا مؤقتًا بين القديم والجديد على بناء الدولة، بما يعني ذلك من عناصر للاستمرارية لبعض القديم وتغير في تأمين الجديد.
2. الاستقرار له أبعاد دولية وإقليمية، إلا أنه في جوهره طلب محلي تحدد مكوناته التوافقات التي تصل إليها الفئات الاجتماعية في مرحلة تاريخية ما، ودور الأنظمة السياسية هو التعبير عن لحظة التوافق هذه بسياسات عامة تضمن صيانتها والحفاظ عليه.
3. إن البحث عن الاستقرار أمر مفهوم ومطلب مشروع للفواعل جميعًا، إلا أن دعم عودة الاستبداد يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة إلى الاستقرار ذاته على المدى الطويل.

المقال الثاني - مصر وليبيا: من الحرب على الإرهاب إلى مقاربة بناء الدولة

يجادل كاتب هذا المقال -بحكم تخصصه في مجال حل النزاعات- أن الدولة المصرية إن لم تستطع أن تطور مقاربة جديدة للتعامل مع المأزق الليبي، فسيظل يمثل تهديدًا مستمرًا للأمن القومي المصري.

المقاربة الجديدة لا بد أن تدرك حقائق ثلاثًا، وتحرر من منطلقات ثلاثة، وتستند إلى مرتكزات ثلاثة.

الحقائق الثلاث

أولًا: المنافسة الدولية على المنطقة

وتشهد انسحابًا أمريكيًا، وتعاضم دور روسيا، وضعف وانقسام أوروبي، مع تصاعد نفوذ الصين الاقتصادي دون الأمني والسياسي. لن أناقش بالتفصيل علامات تفكك النظام الدولي كما عرفناه بعد انتهاء الحرب الباردة في تأثيره على الإصلاح في المنطقة، فقد تناولناه بالتفصيل في مقالات عدة، ولكن ما أحب أن أؤكد عليه هنا أن القوى العظمى والكبرى باتت تتعامل مع عصر «الاضطرابات

* نُشر على موقع مدى مصر بتاريخ 19 أغسطس 2020.

العربية» بأنه حقيقة ستدوم لبعض الوقت، وأن المطلوب هو: «الحد من الآثار السلبية لمشاكل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مناطق أخرى من العالم».

تضاعفت في الآونة الأخيرة علامات تفكك النظام الدولي، فقد ساهم شعور بالانسحاب العالمي للولايات المتحدة في إضعاف النظام الدولي الذي تم إنشاؤه في نهاية الحرب الثانية، وتم توطيده بشكل نهائي في نهاية الحرب الباردة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن القوة المتنامية للصين وتجدد تأكيد حضور روسيا، مقدمة مرحلة جديدة من انخفاض التأثير الغربي على بقية العالم، إن لم يكن فتح منافسة كبيرة على إعادة توزيع السلطة والنفوذ في الوضع الدولي.

أشارت الولايات المتحدة إلى خيارها لإعادة التوازن بين الموارد والالتزامات في الخارج وبعيداً عن المنطقة. غير هذا الخيار ميزان القوى الإقليمي وتحدى في نهاية المطاف فعالية الولايات المتحدة كمزود خارجي للأمن في المنطقة، مما أدى إلى فراغ في النفوذ والقوة سعى لاعبون آخرون إلى ملئه. وامتدت المنافسة على المنطقة العربية تدريجيًا -ولكن بشكل مطرد- لتشمل مجموعة أوسع بكثير من اللاعبين مما كانت عليه في الماضي.

إن الخيار الأمريكي بتقليص الانخراط في المنطقة قد مهد الطريق لعودة روسيا، إلى درجة أن موسكو تعتبر اليوم لاعباً رئيسياً فيها، وتسعى لتحل محل الولايات المتحدة كقوة مهيمنة. وبناءً على هذا التصور والتحضير لهذا المستقبل، فإن حكام المنطقة يبنون قدراتهم الأحادية بشكل متزايد، ويبدءون في استخدام تلك القدرات لزيادة مواقفهم المتعلقة بإقامة علاقات جديدة داخل المنطقة ومجالات نفوذ في الخارج القريب، والتحوط لشراكتهم مع الولايات المتحدة من خلال توسيع العلاقات مع القوى العالمية مثل الصين وروسيا.

ستجعل هذه الديناميكيات المنطقة أقل أماناً.

ويُنظر إلى روسيا على أنها وسيط قوي ملتزم بالاستقرار في المنطقة، في حين أن قدرتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية قد تحد من قدرتها على الوفاء بهذا الدور، وينظر إلى الولايات المتحدة على أنها تقلص من التزاماتها في المنطقة برغم من استمرار المصالح والاستثمارات والقدرة الفائقة لضمان الأمن الإقليمي.

إن التحدي الذي يواجهه الكرملين في المنطقة سيكون كيفية تحويل نجاحاته العسكرية في سوريا وزيادة هذا الوجود في ليبيا إلى تأثير سياسي أكثر استقراراً من خلال بناء نظام للأمن الجماعي تسيطر عليه روسيا أو تلعب فيه الدور الأساسي.

كذلك لم يتمكّن الاتحاد الأوروبي من صياغة سياسة شاملة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتجاوز ما يرد في الإستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي وسياسة الجوار الأوروبي. فمن تونس إلى الكيان الصهيوني وفلسطين، لم يتمكّن الاتحاد الأوروبي من ترجمة إمكانات سياسة الجوار الأوروبية إلى وزن سياسي حقيقي أو دفع التغيير الذي سعى إليه.

هناك تفاصيل كثيرة في المشهد الدولي لكن الخلاصة التي أريد أن أقدمها هنا أن العنف والاضطرابات والتدخلات الأجنبية غير المرغوب فيها قد خلقت فراغاً مؤسسياً في الدول الأضعف ليتم ملء هذا الفراغ لاحقاً من قبل جهات فاعلة أجنبية ومحلية وعابرة للحدود، ونتيجة لذلك زادت التوترات العرقية والطائفية والدينية وتقلصت المساحة المتاحة للحوار والتعاون.

ثانياً: فشل صيغة المحاور الإقليمية الثلاثة

كُتبت من فترة قصيرة أنه بغض النظر عن أي محور إقليمي تنتمي إليه أو تشجعه أو تصطف خلفه، من المحاور الإقليمية الثلاثة التي توزعت عليها دول وقوى وحركات تحت الدولة: المحور الإيراني، والمحور التركي القطري، والمحور السعودي الإماراتي الذي باتت مصر جزءاً منه، بغض النظر عن انحيازاتك، فقد ثبت أن صيغة المحاور الإقليمية التي استمرت لعقد حتى الآن قد ثبت فشلها، ومن ثم يجب تجاوزها.

ثبت فشلها لأنها:

1. أنتجت حتى الآن ثلاثة حروب أهلية على الأقل، واستقطابات مدنية داخل عديد من البلدان.
2. لم يستطع أحدها أن يحسم لصالحه في أي مكان، ولن يستطيع لأن توازنات القوى الدولية تحول دون ذلك، وليبيا وسوريا واليمن أمثلة لذلك.
3. إضعاف قوى المنطقة وإمكاناتها لصالح المشروع الصهيوني.
4. هذه المحاور الثلاثة ليست بعيدة عن صراعات القوى العظمى والكبرى، فقد تحولت المنطقة وستتحول بعد كورونا إلى رهينة للصراعات بين واشنطن وموسكو، وبين واشنطن وبكين. وتتعامل بعض هذه القوى مع المحاور الإقليمية بمنطق: «أمطري حيث تمطري فسيأتيني خراجك»، انظر مثلاً لما تفعله الولايات المتحدة مع أزمة الحصار القطري، أو ما تفعله مع تركيا في ليبيا لتوازن الوجود الروسي.
5. الشعوب من تدفع ثمن ذلك كله من قتلى وجرحى ولاجئين وفقر وعدم تنمية.
6. المستفيد الأول من ذلك كله الاستبداد، وانظر كيف زاد المنزع الاستبدادي وتصاعد في دول المنطقة جميعاً، بما فيها دولة كتركيا كان نظامها واعدًا من حيث المسار الديمقراطي .

وأضيف أن التناحرات بين دول المنطقة تعتبر في الوقت الحالي لعبة ذات محصلة صفرية بين الجهات الفاعلة الرئيسية. كما يبدو أن إنشاء نظام للأمن الجماعي أمر بعيد المنال، حيث يشارك الخصوم بنشاط في جهود تغيير الأنظمة والتدمير المتبادل، علاوة على ذلك بمجرد أن يواجه أحد الأنظمة تحديًا ما فإنه يعمل بشكل تلقائي على إثارة النعرات الطائفية لتعزيز قواعد دعمه، مما يؤدي إلى خلق دائرة من العنف غير المنتهي. وبالتالي مع تصاعد التنافس السياسي إلى مواجهات عسكرية وصراعات أهلية فإن العنف غير المقيد سيدمر كل احتمالات التسوية.

تنتهي تقارير دولية كثيرة إلى حقيقة أساسية: «الأمن الجماعي أو الموت الجماعي»¹، إلا أن صياغة نظام للأمن الجماعي بعيد المنال في هذه اللحظة لأسباب عدة ليس مجال التفصيل فيها الآن، مما يزيد من تفاقم النزاع في ليبيا.

ثالثًا: طبيعة نزاعات المنطقة الآن

تتقاطع صراعات المنطقة مع تعقد الوضع حيث تتعدد أنواع الصراع بين الجهوي والوطني والإقليمي بل والدولي، وتتعدد

1- انظر تقرير مجموعة الازمات الدولية، «الشرق الأوسط بين الأمن الجماعي والانهيار الجماعي»، إبريل 2020، متاح على

<https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/212-collective-security-and-breakdown-arabic.pdf>

مجالاته بين السياسي والاجتماعي الاقتصادي والثقافي. وتتشابك العوامل الدافعة له ويكثر اللاعبون المنخرطون فيه.

ويمكن الحديث عن عدد من السمات لصراعات المنطقة¹:

1. القابلية للانفجار بسرعة، ففي الوقت الذي أظهرت فيه أحداث التصعيد الأخير بين مصر وتركيا مخاطر اندلاع صراع غير مقصود أو مقصود، فليس هناك رغبة عند أي من اللاعبين الأساسيين في أن يبدأ حوارًا مع خصومه، لذا فإن الصراعات تكون أكثر حدة.

2. تعدد اللاعبين وتشظيهم السياسي، فالمنخرطون في الصراعات دول في الإقليم ومن خارجه، وقوى إقليمية وأخرى عظمى وكبرى، أما القوى دون الدولة فهي كثيرة ومنقسمة على نفسها وتتقاطع تحالفاتها وتباين فيما بينها، وبعضها أقوياء يتصرفون كأنهم دول حين اتخذوا مظاهر سيادية تشبه الدول.

إن إضعاف الدولة العربية وتنامي عدد من اللاعبين دون الدولة يعطل أية جهود لتحقيق الاستقرار، فما من جهة واحدة تحتكر العنف داخل حدود جغرافية محددة، كما أن تدخلات العواصم الإقليمية في الصراعات قد غيرت في بنيتها.

1 - انظر تفصيلًا لذلك في تقرير مجموعة الأزمات حول الأمن الجماعي، المرجع السابق.

3. الصراعات تبدو كأنها حزمة واحدة، فالتداخل بين صراعات مختلفة سواء على الأرض أو في تصورات الأطراف المختلفة يزيد من صعوبة معالجة الصراعات منفردة.

4. غياب وسيط قوي يتمتع بنفوذ حقيقي يمكنه من لعب دور المحكم بين الأطراف المتنازعة، ويتواكب مع ذلك محدودية الأدوات المستخدمة في احتواء الصراعات ومن ثم منع تصعيدها.

ضرورة التحرر من أمور ثلاثة

الأول: غياب التقاليد التاريخية في التعامل مع كيانات دون الدولة، فالدولة المصرية بحكم خبرتها التاريخية الممتدة التي تكونت بالأساس من تعاملها مع مجتمعها المتجانس عبر سلطة مركزية قوية، لا تتصور وجود كيانات خارج هيمنة وسيطرة السلطة المركزية التي تمثلها الدولة، وهذا ربما يفسر مع عوامل أخرى نكسة اليمن في الستينيات.

بعبارة أخرى، قامت دول المنطقة بعد تحقيق استقلالها على ثلاث ركائز رئيسية: السلطة التنفيذية القوية، والأنظمة شديدة المركزية، والمؤسسات القسرية القوية (الشرطة والاستخبارات والجيش). وهذا يثير التساؤل حول ما إذا كانت المنطقة بحاجة إلى تجاوز الفهم التقليدي للسيادة الوطنية. بمعنى آخر يمكن أن تؤدي استعادة «بقايا الدول» دون إعادة التفكير فيها

بتجديد أصولها وإصلاح هياكلها وإعادة بناء مؤسساتها، من أجل منع «التفكك» على حساب الاحتياجات الحقيقية للشعوب، إلى تفاقم الاضطرابات الحالية في المنطقة.

الثاني: معاداة سرديّة الربيع العربي، ارتكزت أحد جوانب شرعية نظام 3/7 إلى الحفاظ على الدولة المصرية من غوائل ثورة يناير مع ضرورة استعادة الاستقرار بمعالجة تداعيات الحراك الشعبي الذي دشنته انتفاضات الربيع العربي. صحيح أن دستور 2014 كان محاولة للتصالح مع ثورة يناير سرعان ما تم النكوص عنها سريعاً على مستوى الخطاب والممارسة، وأخيراً على المستوى الدستوري عبر تعديلات 2019.

سرديّة الانتفاضات العربية بحث عن عقد اجتماعي جديد يتم به إعادة بناء الدولة الوطنية بنخب جديدة، ويستند هذا العقد إلى مقومات ثلاثة: الحرية/الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية/التوزيع العادل للموارد، وتحرير الإرادة الوطنية من الهيمنة الإقليمية والدولية. هذا الحلم يكاد يكون عليه توافق من الطبقة الوسطى والطبقات الدنيا وبعض شرائح من الطبقة الوسطى العليا، لكن قوته المحركة أجيال جديدة من الشباب مع حضور نسائي طاغ. جاء الربيع العربي -إذن- تنويراً لإخفاقات النخبة الحاكمة في بناء الدولة وبناء التوافق. لقد أعلنت المظاهرات واسعة النطاق

التي قادها الشباب المحبطون عن موت المبادئ التي قامت عليها دول المنطقة، وأظهرت كذلك حدود الإكراه والمركزية والمحسوبية في هيكل الحكم في المنطقة، وعلاوة على ذلك كشفت أيضًا عن انخفاض مستويات الالتزام بهياكل الدولة والعقود الاجتماعية القائمة.

التحدي في ليبيا ليس استعادة دولة القذافي -كما يتصور حفتر- التي لن تعود أبدًا، ولكن في إعادة بنائها عبر الديمقراطية التوافقية التي تضمن تمثيل شرائح المجتمع ومكوناته كافة، ومن خلال عقد اجتماعي جديد. الموقف المصري الآن يتمتع بميزة الانطلاق من ضرورة استعادة الدولة الوطنية التي تفككت في المنطقة ولكنه لا يملك تصورًا لكيفية بناء هذه الدولة على أسس جديدة، وفي وجهة نظري لا يمكن تحقيق الاستقرار في المنطقة من دون تجديد سياسي في أصول الدولة الوطنية لأن القديم قاد إلى الانفجارات ولا يمكن استعادته مرة أخرى حتى لو أردنا لأن الشروط التاريخية التي أنتجته لم تعد قائمة.

الثالث: التحرر من الحرب على الإسلام السياسي، فمن الملاحظ أن الدولة المصرية في ظل نظام 3/7 تبنت سرديّة الإمارات والسعودية وإسرائيل في الحرب على جميع الحركات السياسية الإسلامية تحت دعاوى الحرب على الإرهاب الذي بات مفهومًا فضفاضًا يتم

تعريفه وفقاً لمصلحة كل دولة. قامت سرديّة الدولة المصريّة من سبعينيّات القرن الماضي على التمييز بين الاعتدال وبين التطرف في التعامل مع هذه الحركات، ولكن الجديد في سرديّة القوى الإقليميّة ومنها مصر هو معاداة هذه الحركات لأنها ساهمت مع آخرين في إحداث التغيّر الذي دشنته الانتفاضات العربيّة. معادلة التغيّر/الاستقرار تقتضي أن يتم التعامل مع الإسلاميين باعتبارهم طرفاً واحداً.

ومن الملاحظ أن الدولة المصريّة لم تستطع -برغم تقاليدها التاريخيّة كما في الخبرة الناصريّة- أن تميز بين ضرورات الداخل وبين سياسات الخارج، بمعنى أنها يمكن أن تدخل -على المستوى الداخلي- في حرب شاملة مع الإسلام السياسي، إلا أنها يمكن على المستوى الخارجي أن ترجع إلى معادلة الاعتدال/التطرف وتعريف المصالح القوميّة، وعندنا حماس على حدودنا الشرقيّة مثلاً، لكن على ما يبدو فإن التماهي مع السردية الإقليميّة للحرب على الإسلام السياسي قد فرض حدوداً على التعامل المصري مع المأزق الليبي.

وتبقى نقطة أخيرة وهي أنه من الضروري أن ننتبه أيضاً إلى أن كل التجارب السابقة في مصر (الجماعة الإسلاميّة في التسعينيات من القرن الماضي مثلاً) وحولها، وفي العالم كله، تؤكد أن العمل المسلح

ضد الظاهرة «الإرهابية» لا بد أن تصحبه عملية سياسية، وأنه لا يمكن أن تظل في حرب دائمة على الإرهاب لأن هذا الخطاب من كثرة الحديث فيه يستنفد غرضه -بعد فترة- عند قطاع عريض من المواطنين بما يأكل من شرعية أي نظام.

مرتكزات ثلاثة

الأول: إشراك الفواعل من غير الدول في بناء الدولة الليبية الجديدة. الأمر المهم هو إدراك أن الدول لم تعد الفاعل الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لقد أثبت النموذج السائد المرتكز على الدولة في التعامل مع الفواعل من غير الدول أنه ضار وغير قادر على تحقيق استقرار دائم وترتيبات أمنية مستدامة. كما تشير تجارب العقود القليلة الماضية إلى أنه لا يمكن القضاء نهائياً على الفواعل من غير الدول، من الممكن احتواؤها، ويمكن أن تتناقص قدراتهم إلا أنهم بطبيعتهم يتكيفون مع القيود الجديدة ويستغلون الفرص ويعيدون تشكيل أنفسهم للتكيف مع البيئات الجديدة. هذه المنظمات تتبنى خصائص الدول بشكل متزايد، فهي تسيطر على الأراضي وتشارك في الدبلوماسية وتبني دوائر شعبية وتمارس السياسة. علاوة على ذلك، فإنها عادة ما تمثل مصالح حقيقية وتكون مدمجة داخل المجتمعات، لكنها عادة ما تكون مسؤولة

عن التصعيد العنيف والخرق القانوني الإنساني الدولي، وإنشاء حكم واقتصاد موازيين.

وهناك العديد من الأسباب الكامنة وراء صعود وانتشار الفاعلين من غير الدول، إلا أنها تتبع نفس الاتجاه بشكل عام، حيث تصعد عند ضعف الدول أو حين تخفق هذه الأخيرة في توفير الأمن والخدمات، ثم يندفعون لملء الفراغ الذي تتركه الدول خلفها. كما يمكن ملاحظة اتجاه مستجد في أعقاب الربيع العربي، حين أصبح الفاعلون من غير الدول مؤثرين بشكل متزايد في تشكيل سياسات المنطقة.

إن الدول العربية في الوقت الحالي تعيش وضعاً تواجه فيه مؤسساتها الضعيفة عدداً لا يعد ولا يحصى من الفاعلين من غير الدول الذين يغطون أنشطة متنوعة تمتد من الحركات السياسية والاجتماعية إلى الحركات المتطرفة العنيفة.

الفاعلون من غير الدول هم فاعلون اجتماعيون سياسيون يعملون خارج الأنظمة القائمة. في بعض الحالات، يعمل الفاعلون من غير الدول بالنيابة عن الدول الأجنبية، لكن هناك أنواعاً مختلفة منها يعمل بشكل مستقل أو يختار تحقيق أهدافها بالإضافة إلى أهداف الجهات الراعية لها.

بشكل عام يختلف الفاعلون من غير الدول فيما بينهم في أربع سمات مميزة: الأراضي التي يسيطرون عليها، والأيديولوجية، والموارد المتاحة لهم، والعلاقة بالمجتمعات المحلية والدولة، ومع ذلك فإن الفواعل من غير الدول يمثلون ظاهرة معقدة ومركبة، فهم يتطورون ويحملون هويات متعددة.

تمثل دراسات حل النزاعات باقتربات كثيرة للتعامل مع الفواعل من غير الدول، تحتاج الدولة المصرية إلى أن تطور نهجاً شاملاً لكيفية التعامل مع هذه الظاهرة لا ينطلق من مكافحة الإرهاب ولا مواجهة التطرف العنيف ولا تقاليد الدولة المركزية والمجتمع المتجانس-كما قدمنا- وغيرها من الأساليب القمعية، وبدلاً من ذلك يتبنى إطاراً أولياً يبدأ بالتهدئة ثم التسوية ثم الدمج والانتقال المنطقي إلى السلطة، وشرطه الضروري إحداث تحول بعيداً عن العنف من جميع الأطراف، وأظن أننا في ظرف يسمح بذلك فقد طلب ترامب من الجميع التوقف عن التصعيد فامثلوا إلى حين.

والخلاصة، أن الفاعلين المسلحين من غير الدول هم جزء من المشكلة في نزاعات اليوم بقدر ما يجب أن يكونوا أحياناً جزءاً من الحل.

الثاني: عزل الملف الليبي عن نزاعات المنطقة الأخرى متعددة المستويات والأبعاد، فمن المنظور المصري سيكون من غير المجدي البحث عن أي حل شامل للمشكلات الإقليمية، فمن غير المرجح أن ينجح نهج «مقاس واحد يناسب الجميع»، ويبدو أكثر إنتاجية أن يتخذ نهجًا في البحث عن حلول محددة لكل حالة نزاع على حدة.

نقطة الارتكاز في هذا النهج هو تحقيق توافق إستراتيجي بين الدول المحيطة بليبيا تمهيدًا للتقدم به للحوار مع الأطراف الفاعلة الأخرى من خارج المنطقة، وشرطه فك الارتباط على الأقل في هذا الملف عن الموقف الإماراتي، فهي وقطر شأن البلدان الصغيرة تدفعان المنطقة إلى الفوضى.

الثالث: زيادة الطلب المحلي على السلم الأهلي وليس مزيدًا من عسكريته، فمن الملاحظات الجديرة بالاعتبار أن المجتمع الأهلي في بلداننا يدفع الفاتورة الكبرى في صراعاتها، وعادة ما تصمم عمليات الحوار والمصالحة دون إشراك جدي له، بل تتم عادة بعيدًا عنه، والمثال البارز هو مؤتمر برلين الذي حضرت فيه كل الفواعل الإقليمية والدولية في ظل غياب كامل للمجتمع الأهلي الليبي. أدرك بحكم الخبرة والمساعدة في تقديم برامج وتدريب لبعض الفواعل المحلية أن المجتمع الليبي في عمومه قد ملّ هذه

الحرب بين الفريقين ويحتاج إلى أن يرجع إلى حياته الطبيعية ويعالج مشكلاتها، كما أن هذا المجتمع يملك آلياته الذاتية مثل لجان المصالحات العرفية التي يمكن أن تتعامل مع بعض مستويات النزاع وتوقف تصاعد العنف.

المشكل في هذه النقطة أن أطراف النزاع يظل من صالحها إضعاف قوى المجتمع الأهلي جميعاً أو اختطافها لصالحها أو استقطابها لمشروعها، بما يحول دون وجود مجال عام مستقل عن أطراف النزاع. نقطة البدء هي تقوية هذا المجال العام المستقل بما يمثل ضغطاً على أطراف النزاع للدخول في عملية حوار جادة كما يضمن لها التحرر -ولو جزئياً- من الارتهان للقوى الدولية أو الإقليمية.

أختم فأقول إن نهجاً مصرياً جديداً للتعامل مع المأزق الليبي بات ضرورة وطنية في ظل ديناميات جديدة تغير طبيعته بما يفاقم مهددات الأمن القومي المصري، فهل نشهد ذلك في قابل الأيام؟

المقال الثالث - اتفاقيات التطبيع.. من الربيع العربي إلى نهاية الأساطير

كان الربيع العربي بموجتيه ولا يزال تغييراً في قواعد اللعبة الداخلية لصالح شعوبه تمهيداً لإحداث تحول علي المستوى الإقليمي وفي علاقة المنطقة بالنظام الدولي، في مقابل ذلك كانت هناك قوة مضادة تستثمر فائض قوتها في الديناميكيات التي كشف سترها وفضحها هذا الربيع لتعيد تشكيل المنطقة وتغير قواعدها لصالح رؤية مناهضة لجوهر الانتفاضات العربية، التي هي بحث عن عقد اجتماعي جديد يتم به إعادة بناء الدولة الوطنية بنخب جديدة، ويستند هذا العقد إلى مقومات ثلاثة: الحرية/الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية/التوزيع العادل للموارد، وتحرير الإرادة الوطنية من الهيمنة الإقليمية والدولية.

هذا الحلم قوته المحركة أجيال جديدة من الشباب مع حضور نسائي طاغ.

ليس من قبيل المصادفة أن من يقود التطبيع اليوم مع الكيان الصهيوني هي الدول التي قادت الثورة المضادة، وهي وإن كانت

.. نُشر على موقع مدى مصر بتاريخ 23 سبتمبر 2020.

تزعم أنها تتسق مع إسرائيل لمواجهة التهديدات الإيرانية (وهو ما يكذبه واقع الجماهير العربية كما سنرى لاحقاً في هذا المقال)، إلا أن العلاقات التي خرجت إلى العلن الآن زادت وتيرتها منذ عقد، هي عمر الربيع العربي. وعلى الجهة المقابلة فإن قطاعات متسعة من العرب لم تعد تقبل أن تبقى القضية الفلسطينية ذريعة لمصادرة مطالبها في العيش الكريم، على غرار ما فعلت الأنظمة القومية في الخمسينيات والستينيات.

وإذا كانت الانتفاضات تعطي أولوية للسياسات الداخلية، إلا أن نماذج الممانعة والاعتدال باتت غير ذات معنى وليست مقنعة للجماهير، والمطلوب منها التحرك لمساندة الفلسطينيين بصيغة جديدة وأطراف جديدة وخطاب جديد وآليات عمل جديدة، وإلا بالله عليكم هل يمكن لمواطن عربي الآن أن يثق بإيران في ظل سياساتها المذهبية التوسعية في المنطقة، أو في تركيا في ظل سياساتها التقسيمية، أو يثق بحزب الله بعد مساندته لنظام الأسد ووقوفه ضد الاحتجاجات الشعبية في لبنان، أو يثق بالقوى الفلسطينية بعد عجزها عن معالجة انقساماتها وعدم قدرتها على تطوير إستراتيجيات تعالج الأوضاع المستجدة للقضية الفلسطينية.

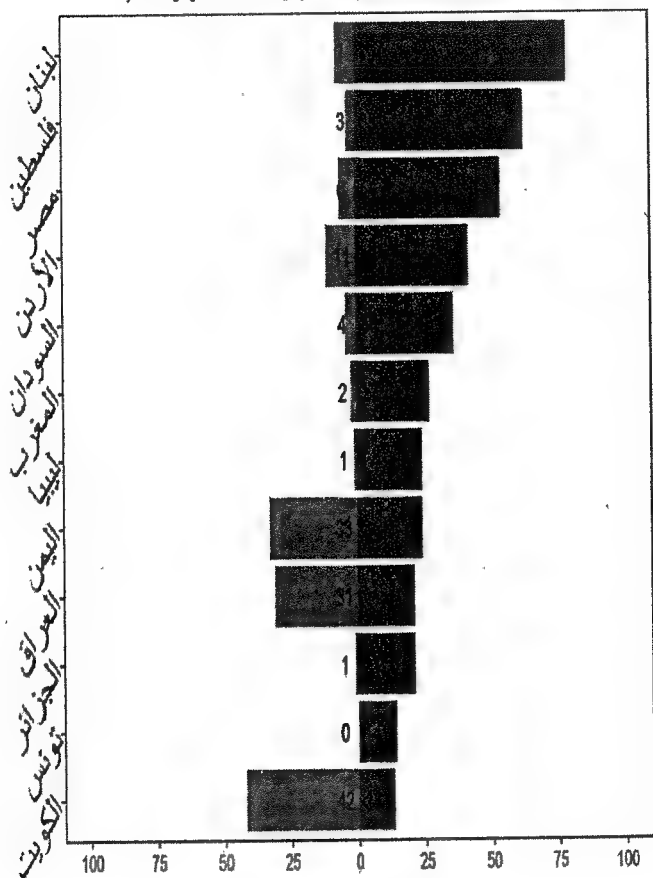
سقطت الصيغ القديمة، وقطاعات شعبية عديدة تبحث عن أشكال جديدة تستطيع أن تتعامل مع تحديات الواقع المستجد.

إسرائيل أم إيران أكثر تهديدًا

في الاستطلاع الأكبر من نوعه بالمنطقة، سأل الباروميتر العربي المواطنين العاديين عن آرائهم بشأن إيران وإسرائيل. تكشف النتائج أن نسبًا أكبر عبر المنطقة تعتبر إسرائيل مصدر تهديد، مقارنة بإيران، وأن قلة من المواطنين العرب يفضلون تقوية العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل.

إجمالًا، في ثلاثة أرباع الدول المشمولة بالاستطلاع، تعتبر إسرائيل تهديدًا أكبر لاستقرار المنطقة من إيران. الاستثناء هو الكويت، حيث قال 4 من كل 10 أشخاص تقريبًا إنهم يخشون إيران أكثر من أي دولة أخرى. وفي الوقت نفسه، يُنظر إلى إيران بصفتها تهديدًا متوسطًا في اليمن (33%)، وفي العراق 31%، وهما دولتان تدخلت فيهما إيران بصورة مباشرة. لكن في الدول الأخرى، هناك قلة قليلة في العالم العربي تخشى إيران. يقول 11% فحسب من الأردنيين إن إيران هي التهديد الأساسي لاستقرار المنطقة، مقارنة بـ 7% في لبنان و6% في مصر و4% في السودان و3% في فلسطين و2% في المغرب و1% في كل من الجزائر وليبيا وأقل من 1% في تونس.

حسب رأيك، من هي الدولة الأكثر تهديداً لاستقرار بلدك؟
نسبة الذين يقولون أن... هي الأكثر تهديداً لاستقرار بلادهم



■ إسرائيل ■ إيران

ملحوظة: تقديرات موزنة.
المصدر: الباروميتر العربي، الدورة الخامسة

على الجانب الآخر، عدد أكبر بكثير من المواطنين العرب يقبلون على الرأي القائل بأن إسرائيل لا تزال أكبر تهديد للمنطقة. ففي جميع الدول، ذكر ذلك شخص واحد على الأقل من كل 10 أشخاص. تعتنق أغلبية هذا الرأي في لبنان (79%) وفلسطين (63%) ومصر (54%)، في حين يؤيد هذا الرأي أكثر من الثلث في الأردن (42%) والسودان (36%). كما أن أكثر من شخص من بين كل خمسة يرى أن إسرائيل تمثل أكبر تهديد، في المغرب (27%) واليمن وليبيا (24%) والجزائر والعراق (21%). أما الدول التي بها أقل نسب فهي تونس (14%) والكويت (13%).

وفي الوقت نفسه، قلة نسبية من المواطنين العرب يؤمنون بأن التقارب بين بعض العواصم العربية وإسرائيل في الآونة الأخيرة مفيد للمنطقة. ففي جميع الدول التي طُرح فيها السؤال، أيد أقل من الثلث هذا التطور الأخير، بما يشمل أقل من الخمس في أغلب الدول. والدول التي بها أكبر نسبة دعم لزيادة التنسيق مع إسرائيل هي السودان (32%)، فلسطين (24%)، مصر (23%)، لبنان والعراق (19%). وعلى الجانب الآخر، 9% فقط في تونس و5% في ليبيا واليمن، يؤيدون زيادة التنسيق.

تنسيق بعض الدول العربية مع إسرائيل في السياسة الخارجية جيد للمنطقة

% من يوافقون أو يوافقون بشدة



الباروميتر العربي، الدورة الخامسة (2018-2019)

أربع دلالات إستراتيجية

بوابة إسرائيل للمنطقة لم تعد مصر ولا الأردن. إن الأحداث الأخيرة في الخليج تتحدى مكانة الأردن كأقوى ميسر لإسرائيل في العالم العربي، ففي مقابل السلام مع إسرائيل، اقترب الأردن من حليف رئيسي للولايات المتحدة. وكان لهذا ميزتان: يمكن للأردن دفع إسرائيل إلى التوسط للحصول على المزيد من المساعدات الأمريكية، والعمل كوسيط سري بين إسرائيل والدول المجاورة.

وإذا كانت أبو ظبي والمنامة الآن أقرب إلى إسرائيل وواشنطن، فهل يعني ذلك أن محادثات السلام المستقبلية ستتجه بعيداً عن عمان باتجاه الإمارات والبحرين؟ وإذا كان الأردن لا يزال يريد اهتمام واشنطن، فعليه أيضاً إرضاء الإمارات.

ستظل الولايات المتحدة تنظر في القيمة الجيوإستراتيجية للأردن، لكن انخفاض الأهمية كقناة وصول العرب إلى إسرائيل قد يعني انخفاض المساعدات وانخفاض مستويات المعيشة وزيادة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية وسط خلفية من الاضطرابات المتزايدة.

أما التحدي لمصر، والتي كان أحد ركائز شرعيتها مع الأمريكان منذ عهد مبارك هي قدرتها على أن تلعب دور الوسيط مع الفلسطينيين وفي أحيان كثيرة دور الضاغط عليهم، وقد اختزل ذلك في الفترة الأخيرة ليرتكز مع حماس في قطاع غزة، هو احتمالية أن تأخذ أبو ظبي دورها في المبادرات المستقبلية. وأزعم أنه في ظل الإستراتيجية الإماراتية في السيطرة على منافذ بحرية هامة، فإن عينها ستكون على سواحل غزة، خاصة أنها قادرة على أن تقدم ما لا تستطيع أن تقدمه مصر بحكم تاريخها. يقول أنور قرقاش، وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، في المجلس الأطلسي، إن المنطقة «لا يمكن أن تكون سجينة الخطاب» من جهة «وفي الوقت

نفسه الركود والتقاعس» من جهة أخرى، وقال: «النظرة الحصرية للعالم من خلال منظور عربي بحث لن تسمح لك باللعب إلى مستوى إمكاناتك (على المسرح العالمي).»

الخلاصة التي انتهت إليها إحدى الدراسات الإسرائيلية هي: «إسرائيل ستكون موجودة في كل المناطق العربية التي توجد فيها الإمارات، ومن المرجح أن تتطابق المصالح الأمنية الإسرائيلية والإماراتية في جميع المجالات التي تحاول فيها الإمارات تأكيد نفوذها البحري»¹.

الشرق الأوسط الجديد: الاتفاقيات وإن كانت تجعل فرصة تحقيق سلام عادل ومنصف ومستدام أكثر صعوبة بكثير، إلا أنها نزعَت ورقة التطبيع من الفلسطينيين كورقة مساومة ضد إسرائيل، وطرحت مفهومًا جديدًا للسلام في المنطقة.

في يناير 2020، قدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «صفقة القرن» لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. تم تقديم إطار عمل الخطة كنموذج جديد لحل الصراع وتصميم جديد في الشرق الأوسط، على أساس تحالف عربي أمريكي إسرائيلي. الخطة تقلب مبادئ العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين على مدى

1- Amos Yadlin and Assaf Orion The UAE and Israel: Normalization over Annexation, and Denial of a Palestinian Veto, INSS Insight, No. 1367, August 19, 2020, available at: <https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2020/08/no.-1367.pdf>

العقود الثلاثة الماضية. إنها تتحدى الافتراض القائل بأن الوقت في صالح المسعى الوطني الفلسطيني، وأن المجتمع الدولي مع مرور الوقت سيجبر إسرائيل على قبول الشروط الفلسطينية للتوصل إلى اتفاق، وتقدم المصالح الاقتصادية كسبيل لإعادة صياغة والتغاضي عن الحقوق الفلسطينية. أما نتنياهو وحكومته، التي تجنبت دفع مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، فقد بدأ في الادعاء بإمكانية التحرك نحو التطبيع مع الدول العربية دون المضي قدمًا في العملية السياسية مع الفلسطينيين. تشير دراسات إسرائيلية عديدة إلى هذه الحقيقة: «على مدى سنوات، تجاهلت صناعة السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التطورات الإقليمية واستمرت في نشر أكاذيب مفادها أن إنشاء دولة فلسطينية فقط على خطوط عام 1967 يمكن أن يحقق الاستقرار في الشرق الأوسط وقبول حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية».¹

وتنتهي دراسة أخرى إلى: «إلا أنهم ما زالوا يشيرون خطأ [يقصد الأوربيين] إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أنه «صراع الشرق الأوسط» وينظرون إلى السلام بين إسرائيل والفلسطينيين على أنه مفتاح الاستقرار للمنطقة بأسرها».²

1- Dmitri Shufutinsky, The Israel-UAE Peace Agreement Spells Trouble for Ankara and Tehran, BESA Center Perspectives Paper No. 1,697, August 18, 2020, available at: <https://besacenter.org/perspectives-papers/israel-uae-deal-turkey-iran/>

2- Eytan Gilboa, The Israel-UAE Agreement: Busting Myths and Sending Messages, BESA

ونتساءل هل الاتفاقيات محاولة لاستعادة مفهوم شمعون بيريز عن الشرق الأوسط الجديد، الذي طرحه في التسعينيات، مستهدفًا به قيادة إسرائيلية للمنطقة تستند إلى صيغة اقتصادية تستفيد من التكنولوجيا الإسرائيلية والمال الخليجي والعمالة العربية الرخيصة؟

لحظة تحول: صحيح أن اتفاقيات التطبيع لا تغير أية ديناميكيات أساسية ثنائية أو إقليمية للصراع، إلا أنها جاءت في لحظة تحول تاريخي يجري في المنطقة منذ عقد من السنين، ويتزامن معه أيضًا لحظة تغير في هيكل القوة في النظام الدولي وفي علاقات قواه الأساسية بالمنطقة. اللحظة تتضمن صعودًا صينيًا وعودة إلى الحرب الباردة بأشكال جديدة، كما تشمل تصاعد حضور النفوذ الروسي في المنطقة مع انسحاب أمريكي وانقسام أوروبي، وصراع إقليمي بين محاور ثلاثة (التركي/القطري، السوري/الإيراني، الإماراتي/المصري) تستفيد فيه إسرائيل من ذلك.

لحظة التحول هذه تدعونا إلى المقارنة بينها وبين السياق الذي وقعت فيه اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في 1979، فقد كانت المنطقة وقتها تشهد تحولات عميقة أبرزها تراجع الدور المصري لصالح بلدان الخليج، ولا ننسى أن نشير إلى أن المعاهدة قد وقعت قبل عقد تقريبًا من انهيار الاتحاد السوفيتي.

قناعتي أن هذه الاتفاقيات ستسهم في تعميق الاضطرابات التي تشهدها المنطقة منذ عقود ولن تساعد بأي حال في تحقيق الاستقرار الذي بات الجميع يتحدثون عنه دون توافق حقيقي على مضمونه ولا المقصود به، كما تجعل من إسرائيل في المستقبل جزءًا من ترتيبات الأمن الجماعي في المنطقة.

ويصبح السؤال المطروح في هذا الصدد: ما تأثير السياسات العدوانية التي تستخدمها المحاور الإقليمية الثلاثة، وقد انضمت إسرائيل إلى أحدها، على صراعات المنطقة؟

الرموز الثقافية/الدينية: هذه الرموز حاضرة في صلب الاتفاقيات، ونسبتها إلى النبي إبراهيم هدفه تسويقها جزئيًا على أنها تقارب ديني متجدد بين المسلمين واليهود والمسيحيين. تضمن الإعلان عن الاتفاقية قسمًا (سيتم التعبير عنه أيضًا في الاتفاقية نفسها) ينص على أنه سيتم السماح لجميع المسلمين المحبين للسلام بالصلاة في المسجد الأقصى، وأن الأماكن المقدسة الأخرى في القدس ستفتح للمؤمنين من جميع الأديان، ومن ثم -كما ترى إحدى مقالات جيروزاليم بوست- فقد «حان الوقت لتطبيع الحرم القدسي»¹، بمعنى السماح لليهود بالصلاة فيه كالمسلمين.

1- Nave Dromi, Is it time to 'normalize' the Temple Mount?, The Jerusalem Post, Sept. 13, 2020, available at:

<https://www.jpost.com/opinion/its-time-to-normalize-the-temple-mount-642055>

ويرتبط موضوع الرموز الدينية والثقافية أيضًا بالصراع الدائر في المنطقة حول الخطابات الدينية، ومن يمثل الإسلام السني، والصراع مع الحركات السياسية الإسلامية، كما تعمق أيضًا استخدام الانقسام الشيعي السني لمواجهة إيران. الحقيقة التي تؤكد هذه الاتفاقيات أن المحاور الإقليمية المتنافسة باتت تمثل نماذج سياسية وأيديولوجية وفلسفية متميزة.

المقال الرابع - أسئلة قلقه بشأن التطرف الديني في بلادنا

صدر للباحثين جورج فهمي وباتريشيا ساسنال (يوليو 2020) دراسة بعنوان: «المؤسسات الدينية الحكومية في الشرق الأوسط: هل يمكنها منع التطرف العنيف؟»¹ وهي ضمن سلسلة أبحاث الاتحاد الأوروبي ليستكو، يقوم فيها الاتحاد بالتحقيق في التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأوروبية من خلال تحديد المخاطر المرتبطة بمجالات الدولة المنهارة، ومن خلال تحليل الإستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي وأدوات السياسة الخارجية لأوروبا، وقيّم المشروع كيف يمكن تعزيز استعداد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لتوقع التهديدات بانهيار الحوكمة ومنعها والاستجابة لها، ولتعزيز المرونة في الاستجابة الأوروبية.

التوصية الأساسية التي ينتهي إليها الباحثان في هذا الصدد هي أنه «يمكن لمؤسسات الدولة الدينية في كل من مصر وتونس

¹ نُشر على موقع السفير العربي بتاريخ 28 أغسطس 2020.

¹ Georges Fahmi and Patrycja Sasnal, State Religious Institutions in the MENA: Can They Prevent Violent Radicalization?, EU-Listico, Policy papers Series, No. 07, July 2020, available at: <https://static1.squarespace.com/static/5afd4286f407b4a0bd8d974f/t/5f05959eef-1c2703e8df0251/1594201503220/EU-LISTICO+POLICY+PAPERS-07.pdf>

أن تلعب دوراً مهماً في دحض نزاع التطرف الديني الذي يدعو إلى العنف، لكن المشكلة الأولى لهذه المؤسسات لا تكمن في خطابها الديني بل في شرعيتها الدينية. الشباب الساخطون على الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد والذين يرغبون في الانضمام إلى التنظيمات الجهادية يعتبرون المؤسسات الدينية الرسمية مجرد أبواب للنظام الحاكم. من أجل أن تلعب المؤسسات الدينية الرسمية دوراً فعالاً في مواجهة خطاب العنف باسم الدين الذي تروج له المنظمات الإرهابية، يجب عليها أولاً أن تبدأ بترسيخ شرعيتها الدينية، وبعد ذلك فقط تكيف خطابها الديني. يتطلب تعزيز شرعيتها الدينية إجراءين رئيسيين: أن تحافظ المؤسسة الدينية الرسمية على استقلالها عن النظام السياسي، وألا يحتكر النظام السياسي المجال الديني».

يجادل هذا المقال الباحثين في الكامن وراء توصياتهما والغائب عنهما .

مجال ديني تعددي حر

تعددية الخطابات الدينية باتت حقيقة واقعة بل أزعـم أنها حقيقة تاريخية حكمت مسار التاريخ الإسلامي كله، وأرى أن أحد أهم الصراعات الدائرة في المنطقة هي الصراع حول أنماط التدين المتعددة، ولكنه من وجهة نظري هو صراع سياسي بامتياز يتلبس

بلبوس ديني أو باستخدام ديباجات دينية، بعبارة أكثر وضوحًا: السياسي اخترق الديني ليعيد إنتاجه تعبيرًا عن مصالح من يقف وراءه، وما نشهده هو أزمتان وصراعات سياسية ذات أبعاد دينية وثقافية تختبر أطرافها المختلفة فيها توازنات القوى والمصالح فيما بينها في ظل امتزاج شديد للمصالح بالمشاعر الدينية، فمع غلبة السياسي وتغوله يتم استدعاء الجميع علي أرضيته وهو ما يشعل خطوط التماس، ومن ثم فمن الضروري التمييز بين المستويات المتعددة وخاصة بين السياسي وبين الديني والثقافي مع إدراك أرضية السياسي التي يتحرك عليها الديني.

عند هذه النقطة يبرز مأزق المؤسسات الدينية ومشاريع تجديد الخطاب الديني، فهذه المؤسسات تتعامل مع المكون الفكري فقط لظاهرة التطرف العنيف، وقد أجمعت كثير من الدراسات التي تناولت «الجهاديين الجدد» أن الظاهرة تحركت على أرضية المظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بل والشخصية خاصة بعد انكسار وكسر الموجة الأولى من الانتفاضات العربية- وتم استدعاء الفكري تاليًا لإعطاء مبرر لاختيار الرد العنيف على هذه المظالم.

والمشكل فيما يخص الخطابات الدينية عامة هي مسألة القبول الاجتماعي الذي يتحدد بسياقات من خارجه. فالواقع

المأزوم يستهلك خطابات مأزومة/متطرفة، تغذي الواقع المأزوم. ونكون بإزاء حلقة جهنمية لا تكسرهما إلا مشاريع إصلاحية تعالج مشكلات الواقع، فتفسح المجال لإنتاج خطابات دينية تدعم هذا الإصلاح ويتحقق لها القبول الاجتماعي.

وإذا تم الاعتراف بتعددية الخطابات الدينية، وما يقف وراءها من مصالح، نكون بإزاء أجندة مختلفة على المستوى الوطني، وأدوار أخرى للمؤسسات الدينية. جوهر الأجندة الوطنية في هذا الموضوع هو تنظيم العلاقة بين الديني والمجال العام، ومنه السياسي. «الديني» لا الدين: فالأديان جميعًا لها تعلقٌ بالمجال العام ومنها السياسة، أما الديني فهو تأويلات وتفسيرات وقراءات للدين، ومؤسسات وأشخاص/جماعات وتنظيمات، وتوظيفات واستخدام للدين لإضفاء الشرعية على السلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أو الصراع حول من يملك هذه الشرعية.

ومن ثَمَّ فإن علاقة الديني بالمجال العام:

- متطورة لأنها ترتبط بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذا السياسية.

- متعددة لأن إدراكات البشر وقراءاتهم للنص الديني تختلف وتتفاوت، وفي أحيان تكون متصادمة متناقضة مع بعضها، تناقضًا قد يصل إلى الصراع.

هنا يصبح المطلوب من المؤسسات الدينية ليس مساعدة السلطة السياسية على احتكار المجال الديني، الذي لا يمكن بأي حال احتكاره الآن لأسباب متعددة لا مجال لذكرها الآن، ولكن إدارته والمساعدة في تنظيمه بعيداً عن العنف.

تقدم لنا تجربة ماليزيا نموذجاً على أنه في بيئة تعترف فيها الدولة بمجال ديني تعددي حر، في هذه البيئة لا تجد سرديّة داعش قبولاً اجتماعياً بل تهميشاً. وتنتهي إحدى الدراسات إلى:¹ «إن حقيقة عدم وجود خطاب ديني واحد وموحد داخل ماليزيا يقلل بشكل أكبر من جاذبية داعش. الخطابات حول الأنواع المختلفة للإسلام منفصلة ومتناقضة وحتى غير متسقة داخلياً. على هذا النحو، هناك تنافس على الأصالة الإسلامية داخل طبقات مختلفة من الدولة والمؤسسة الإسلامية الأوسع. هذه الصراعات الخطابية في السياق المحلي لها صدى أقوى لدى المسلمين الملايو أكثر من الروايات المتشددة لداعش، والتي ينفرون منها جغرافياً وثقافياً».

1- PIYA Sukhani, The Route to Radicalisation for Malay-Muslim Women: Tracing the Nexus Between Universals and Particulars in Malaysia, RSIS Working Paper, No. 331, August 2020, available at: <https://www.rsis.edu.sg/wp-content/uploads/2020/08/WP331.pdf>

الاستقلال عن المشاريع الإقليمية

أزعم أن الخطابات المتعددة على المستويات العالمية وعبر الوطنية والوطنية تتقارب و/أو تتباعد في نفس الوقت على المستوى المؤسسي الديني والسياسي في المنطقة.

وتصير معضلة المؤسسات الدينية في المنطقة ليس فقط أخذ مسافة متساوية من الأطراف السياسية كافة وعدم اندماجها في مشروع السلطة السياسية، لاكتساب الشرعية الدينية لدى قطاعات جماهيرية متسعة، ولكن أيضًا اتخاذها مسافة من المحاور الإقليمية الثلاثة المصطرة في المنطقة (السعودي الإماراتي ومصر جزء منه، والتركى القطري، والإيراني)، فالمحاور الثلاثة توظف مؤسساتها الدينية الوطنية والدولية في الصراع فيما بينها بما يؤدي بإلقاء ظلال قائمة على شرعية هذه المؤسسات، بل أزعم أن العزوف عن الدين وبحث فئات اجتماعية متسعة خاصة من الشباب والشابات عن صيغ جديدة يأتي من أن هذه المؤسسات باتت جزءًا من الاستقطابات المحلية والإقليمية ففقدت بذلك مصداقيتها، ف«الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين» المقرب من الحركات السياسية الإسلامية ومقره قطر، و«اتحاد حكماء المسلمين» الذي يرأسه شيخ الأزهر ومقره أبوظبي وقام لمناهضة سرديّة الإسلام السياسي، مثالان صارخان على توظيف الديني في صراعات المحاور الإقليمية

وهو ليس جديدًا علينا (الحرب العراقية الإيرانية مثلاً)، ولكن الجديد أمران: الأول أن المباريات باتت صفرية وبالتالي ففي ذلك قضاء على أي مجال ديني تعددي أو محاولة للوصول إلى ذلك، وهو عكس حركة التاريخ واعتبارات الواقع.

المستجد الثاني هو فشل صيغة المحاور الإقليمية الثلاثة. كتبت من فترة في مقال «مصر وليبيا: من الحرب على الإرهاب إلى مقاربة بناء الدولة»¹ أنه بغض النظر عن أي محور إقليمي تنتمي إليه أو تشجعه أو تصطف خلفه، من المحاور الإقليمية الثلاثة التي توزعت عليها دول وقوى وحركات تحت الدول، بغض النظر عن انحيازاتك، فقد ثبت أن صيغة المحاور الإقليمية التي استمرت لعقد حتى الآن قد ثبت فشلها، ومن ثم يجب تجاوزها، ثبت فشلها لأنها:

- أنتجت حتى الآن ثلاثة حروب أهلية على الأقل، وأفرزت استقطابات مدنية ومذهبية وطائفية داخل العديد من البلدان وعبر الوطني.
- لم يستطع أحدها أن يحسم الصراع لصالحه في أي مكان، ولن يستطيع، لأن توازنات القوى الدولية تحول دون ذلك، وليبيا وسوريا واليمن أمثلة لذلك.

1- المقال الثاني في ذات الفصل.

• أضعفت قوى المنطقة وإمكاناتها لصالح المشروع الصهيوني واتفاقيات التطبيع معه.

• هذه المحاور الثلاثة ليست بعيدة عن صراعات القوى العظمى والكبرى، فقد تحولت المنطقة، وستتحول بعد كورونا، إلى رهينة للصراعات بين واشنطن وموسكو، وبين واشنطن وبكين.

• تتعامل بعض هذه القوى مع المحاور الإقليمية بمنطق: «أمطري حيث شئت فسيأتيني خراجك»- انظر مثلاً لما تفعله الولايات المتحدة مع أزمة الحصار القطري، أو ما تفعله مع حلفائها في ليبيا لتوازن الوجود الروسي.

• الشعوب هي من يدفع ثمن ذلك كله من قتلى وجرحى ولاجئين وفقير وعدم تنمية.

• والمستفيد الأول من ذلك كله هو الاستبداد، وانظر كيف زاد المنزع الاستبدادي وتعاقد في دول المنطقة جميعاً، بما فيها دولة كتركيا كان نظامها واعدًا من حيث المسار الديمقراطي .

وأؤكد أن التناحرات بين دول المنطقة تعتبر في الوقت الحالي لعبة ذات محصلة صفرية بين الجهات الفاعلة الرئيسية. كما يبدو أن إنشاء نظام للأمن الجماعي أمرًا بعيد المنال، حيث يشارك الخصوم بنشاط في جهود تغيير الأنظمة والتدمير المتبادل. علاوة على ذلك، بمجرد أن يواجه أحد الأنظمة تحديًا ما فإنه يعمل

بشكل تلقائي على إثارة النعرات الطائفية/المذهبية لتعزيز قواعد دعمه، مما يؤدي إلى خلق دائرة من العنف. وبالتالي مع تصاعد التنافس السياسي إلى مواجهات عسكرية وصراعات أهلية فإن العنف غير المقيّد سيدمر كل احتمالات التسوية.

وتنتهي تقارير دولية كثيرة إلى حقيقة أساسية: «الأمن الجماعي أو الموت الجماعي»، إلا أن صياغة نظام للأمن الجماعي بعيد المنال في هذه اللحظة لأسباب عدة ليس مجال التفصيل فيها الآن، مما يزيد من تفاقم النزاع في المنطقة.

فهل يمكن للمؤسسات الدينية أن تواجه التطرف العنيف في سياق يحض علي العنف والعسكرة من كل الأطراف، ويصير التساؤل المطروح هنا هل تساهم المؤسسات الدينية في الحض على العنف ولو من طريق غير مباشر؟

لا نجاح من غير ديمقراطية

الاستنتاج السائد في بحوث مناهضة الراديكاليات العنيفة هو أن الديمقراطية في حد ذاتها ليست إستراتيجية لمنع التطرف العنيف. ومع ذلك، توفر الديمقراطية بيئة مناسبة لمناقشة الإستراتيجيات الوقائية على مستوى الدولة والمجتمع المدني، دون التركيز فقط على النهج الأمني، كما هو الحال غالبًا في ظل الأنظمة الاستبدادية.

وبرغم أن الأنظمة الاستبدادية قادرة على منع أعمال العنف من خلال زيادة التكاليف الشخصية للتحويل إلى العنف من خلال الإجراءات القاسية، فإن مثل هذه الإجراءات هي نفسها المحرك الرئيسي للتطرف الأيديولوجي. وبمجرد تخفيف القبضة الأمنية، يجد الأعضاء المتطرفون بالفعل مساحة للعمل والاستفادة من الإحباطات الاجتماعية والاقتصادية لتجنيد أعضاء جدد، والمثل البارز الذي يقدم في هذا الصدد هي تونس بن علي، فبعد الإطاحة به بانتفاضة شعبية أواخر 2010 صارت تونس واحدة من أكبر مصدري المقاتلين السلفيين الجهاديين،¹ حيث يقاتل أكثر من 5500 تونسي مع الجماعات الجهادية في العراق وليبيا ومالي وسوريا واليمن، حسب تقديرات الأمم المتحدة في 2015.

تقدم لنا الخبرة الماليزية مثالاً آخر على ماذا فشلت أيديولوجية داعش المتطرفة في حشد دعم إسلامي كبير: «لأنها تتعارض مع الإجماع السياسي الحالي في ماليزيا -حتى لو كان هشاً ومتوتراً في بعض الأحيان- بشأن احترام سيادة القانون ونظام الحكم. هذا الإجماع بين المسلمين وبين المسلمين وغير المسلمين (الذين يشكلون حوالي 40% من إجمالي السكان) الذي تم تشكيله على مدى عدة عقود من القومية، يتعارض مع أيديولوجية داعش

1- محمد رامي عبد المولى، «تونس: مآزق عودة اليمين الضال»، السفير العربي، 3 فبراير 2017.

في عدم التسامح تجاه غير المسلمين والمسلمين الذين يعارضون داعش، ويتعارض مع مواقفها حول الحكم والانتخابات والحريات المدنية. ويمكن توقع أن أي محاولة من قبل أنصار داعش لزيادة نفوذها ستقابل برد قوي من معظم المسلمين الملايو». ختامًا...

هل يمكن للمؤسسات الدينية أن تحقق استقلالها في ظل التطابق بين أنظمة الحكم والدولة العربية بما يجعل أية محاولة لتغيير هذه الأنظمة يحمل مخاطر إسقاط الدولة؟ هل يمكن الحديث عن مجال ديني تعددي في ظل غياب لمجال عام تعددي حر؟

هل يمكن للمؤسسات الدينية أن تحوز الشرعية الدينية دون أخذ مسافة من المحاور الإقليمية الثلاثة المصترعة في المنطقة؟ وأخيرا هل يمكن للمؤسسات الدينية أن تناهض التطرف العنيف دون أن تجدد خطابها ليجابه المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي غدت العنف؟

خاتمة: من دروس الفترات الانتقالية

انشغلت لبعض الوقت ولا أزال بمتابعة بعض الإصدارات التي تناولت فترة الانتقال في منطقتنا، التي دشنتها الموجة الأولى من الربيع العربي 2011، وتزايدها الموجة الثانية 2019 رسوخًا. وقد خرجت من هذه المتابعة بفكرتين أعمل عليهما الآن، الأولى: أهمية وجود مرصد عربي للتعامل مع تحديات ونزاعات الفترات الانتقالية هدفه تمكين وتقوية أصحاب المصلحة والفواعل السياسية والاجتماعية من إدارة الزمن الانتقالي بغية تحقيق السلم الأهلي المستدام بتجنب العنف، وبناء نظام ديمقراطي تعددي تشاركي/ غير إقصائي.

أما الفكرة الثانية فهي أهمية وجود دليل للتعامل مع الفترات الانتقالية على غرار دليل النقد الذاتي الذي طورناه للكيانات السياسية، وصدر في جزأين: الأول عن المركز الإقليمي للوساطة والحوار عام 2015، وحمل عنوان: «دليل تشغيلي لعملية النقد الذاتي للأحزاب والكيانات السياسية»، والثاني صدر في 2017 بالتعاون مع مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، وحمل عنوان: «الإشكاليات والفرص المتاحة للأحزاب السياسية المصرية: تقرير من منظور النقد الذاتي».

أهمية التقاط دروس الفترات الانتقالية والتحاور حولها تنبع من خصائص هذه الفترات التي تتسم بسقوط شرعية الصيغ القائمة مع ضرورة إنشاء صيغ جديدة بما يتطلبه ذلك من مراجعات فكرية وثقافية، وبناء مؤسسات أو إعادة هيكلتها، وكيفية التعامل مع التناقضات التي تبعثها أطوار الانتقال، وتفاقم الهواجس والمخاوف والاستقطابات بين القوى السياسية والاجتماعية وبين أصحاب المصلحة من الأطراف الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى عدم اليقين في نتائج العمليات الانتخابية، خاصة إذا صاحبها عدم الاتفاق على قواعد تحكمها وتكون محل قبول من أصحاب المصلحة المتشاكسين.

فيما يلي دروس سبعة، وبالطبع يمكن أن يزيد عليهم الآخرون، ولكنها بداية لحوار جاد كما أعتقد:

أولاً: لا عبور لهذا الزمن دون مراجعات كبرى في الثقافة والسياسة. هدف هذه المراجعات ينبغي أن يكون بناء توافقات تنسجم مع الأفق الذي رسمته ثورات المنطقة، والاتفاق على أهداف مرحلية محددة، وصوغ حوكمة للإجراءات التي تمكن من تنفيذ ما تم التوافق بشأنه، في تطلع للقطع التام مع النظام والممارسات السابقة.

في إدراكنا أنه منذ 2011 تواجه المنطقة حقبة جديدة معلنةً
نهايةً القديم، وإن استمر معنا لبعض الوقت. الدورة التاريخية
الجديدة لا نجاح لها دون مراجعات كبرى فقد تخلخلت أركان
القديم وشرعيته، وانفتحت أمامنا آفاق حقبة تاريخية جديدة.
المراجعات الكبرى تستدعي أرضية الثقافي والقيمي الذي
تجعلهما في قلب السياسة، فبدونهما تصبح السياسة ضربة لازب.
وهنا يحسن أنؤكد أنه بالثقافي والقيمي يمكن أن تكون مراجعاتنا
الكبرى متسقة مع الطبيعة اللاأيديولوجية لثوراتنا، فثورات الربيع
العربي تصدر عن نموذج معرفي ونسق قيمي جديدين ولكنها
ليست بأي حال ذات طبيعة أيديولوجية بل متجاوزة لها.

ولا يفهم البعض أي أقصد بالثقافي والقيمي جدالات الهوية
التي انبعثت في الموجة الأولى من الربيع العربي وظهرت ذروتها في
معارك صياغة الدساتير، بل إني أحذر من جدالات الهوية وأمثالها
فقد أضرتنا وخبأت من الحوارات الحقيقة التي كانت يجب أن
تدور حول ما عبرت هذه الثورات عنه من نموذج معرفي وقيم
جديدة كانت يجب أن تسعى إلى تأسيسها.

ثانيًا: ابتلاع نخب التغيير، فنجاح مرحلة ما بعد الثورات لا
يعد دائمًا أمرًا مؤكدًا، وأحد محددات تحقيق الثورات أهدافها
هو كيف تتصرف نخب التغيير، وهنا يمكن الإشارة إلى عدد من
النقاط:

1. ضرورة إدراك النخب السياسية الثورية الروح المحركة للجماهير، فلم تكن هذه الروح بأي حال خاضعة لسياسات الهوية بل كانت في الموجة الأولى من الربيع العربي ذات طبيعة سياسية تتمحور حول الحرية لكنها استدعت المطالب الاقتصادية الاجتماعية، أما هذه الموجة فهي تتحرك على أرضية الاقتصادي/ الاجتماعي لتستدعي السياسي الذي يتعلق بالطبقة السياسية الحاكمة والصيغة التي تمكن لها.

لم يعد للشعارات التي رفعت في الميادين والساحات أي وجود في الطور الانتقالي، وأصبحنا بإزاء سلطات تروم ترسيخ نفوذها وسلطتها التنفيذية والمعرفية والاقتصادية، فقد ابتلعها السياسي -كما هي طبيعته- بدلاً من أن تتحكم به.

2. عدم الذهول عن إدراك طبيعة المراحل الانتقالية، وعدم القدرة على إدارتها: مهمة ترتيب الزمن الانتقالي لا يمكن إلا أن تكون جماعية، إنه يخص المجتمع بتعددته وتنوعه، في لحظة سعيه لتخطي آثار سقوط النظام القديم وبناء آخر جديد. أزممة الطور الانتقالي هي أزممة التوافقات المرحلية المؤقتة.

3. القطع مع الممارسات السياسية التي سبقت التغيير، وهنا أشير إلى مثالين الأول هو تفاعل الفواعل السياسية بلغة المطلق في مجال السياسة الذي هو نسبي حين سيطرت المواقف القطعية

الحدية المطلقة في القضايا الخلافية في مشهد سياسي معقد ومركب، من أمثال الدستور أولاً أم الانتخابات أولاً. ومن مظاهر لغة المطلق أيضاً غلبة خطابات المؤامرة على المشهد السياسي من قبيل حديث الصفقات، وطبعاً فائض الخطاب الديني في المجال العام.

أما المثل الثاني لعدم القطع مع ممارسات ما قبل الثورة فهو من جانب عدم تطوير الحركات السياسية الإسلامية لموقفها من الديمقراطية، ومن جانب آخر نظرة القوى المدنية لها باعتبارها لا تزال حركات محظورة ليس من حقها الفوز في انتخابات نزيهة.

4. عدم التخلي عن الحوار في أية مرحلة من مراحل الزمن الانتقالي، فتونس في أوج أزمتها تتصارع من دون أن تتخلى أطرافها عن الحوار، في حين أن لفظة الحوار في مصر كانت لفظة قبيحة بحكم أنه قد بات أحد أدوات تأجيج الصراع وليس إدارته، والمثل البارز هو الحوار حول المبادئ فوق الدستورية.

5. الاستعداد للتناقضات المسكوت عنها، فما يميز الفترات الانتقالية هو انبعاث الجهوي/المحلي والإثنيات واللغويات والطوائف والمذاهب والديني بالإضافة إلى المطالب الاقتصادية. ومن دون تطوير اقترابات جديدة للتعامل مع انبعاث هذه التناقضات فسيكون تحقيق مقاصد الثورات في مأزق كبير.

ثالثاً: التوافق على هوية وطنية جامعة

تُجمع الدراسات أنه لا نجاح للتحول الديمقراطي دون التوافق على هوية وطنية جامعة، ومع قناعتنا أن الثورات الديمقراطية العربية سوف تساهم في بلورة الهوية الوطنية (انظر إلى ما يجري في لبنان من تجاوز للطائفية وإدراك للهوية اللبنانية، وكذا شيعة العراق الذين يتصرفون باعتبارهم مواطنين عراقيين لا تابعين لإيران).

وبرغم هذه المساهمة، فإنه يجب أن نكون متنبهين لتصاعد انبعاث التناقضات المتعددة، جهوية/محلية، وإثنية، ولغوية، وطائفية أو مذهبية ودينية... إلخ. وكذا محاولة بعض الهويات الفرعية الهيمنة على المشهد السياسي مثل أكراد العراق، وشيعة لبنان، ومسيحي مصر، ساعين إلى تحقيق بعض المكاسب الجزئية على حساب بناء الهوية الوطنية الجامعة ونجاح التحول الديمقراطي. وفاقم الأمر انبعاث الوعي في الصدور بمشاريع متناقضة تثير حماسة جهات معينة وهواجس فئات أخرى مثل الحديث عن المشروع الإسلامي أو الهلال الشيعي.

وهنا يحسن الحديث عن عدد من النقاط الهامة التي تساعد على تحقيق الهوية الوطنية الجامعة:

1. المواطنة القائمة على التنوع، فما أعتقده هو أن أكبر تحد يواجه الدولة القومية في العالم المتقدم أو النامي في القرن الواحد والعشرين هو كيفية التعامل مع التعددية التي باتت سمة أساسية من سمات العالم الحديث، ومنطقتنا من أكثر المناطق ثراء بالتنوع لكن للأسف فإن دولة ما بعد الاستقلال (التي انتهت صيغتها بالمناسبة، وهذه الثورات إعلان لنهايتها) لم تتنبه إلى ذلك، ناهيك عن التعامل معه.

2. احترام القيم الأساسية المتوافق عليها التي عادة ما تعبر عنها الوثائق الدستورية، التي يجب أن تكون متضمنة ما يحترم التنوع والتعدد كما جرى في تعديلات الدستور المغربي بعد حراك فبراير 2011 من اعتراف باللغة الأمازيغية أو ما حاولت تعديلات الدستور الجزائري 2020 أن تعكسه.

3. حكم القانون، فالقضاء المستقل أحد الضمانات الأساسية للحفاظ على حقوق الهويات الفرعية.

4. مجتمع مدني قوي وفعال يدافع عن حقوق المواطنين المتنوعين .

5. في الفترات الانتقالية لا حكم إلا بالتراضي، فالزمن الانتقالي تهيمن عليه الهواجس أكثر من الحقائق لذا يجب أن تكون هناك دائماً سياسات وخطابات للطمأنة للشعور بعدم الأمان على

المصالح (رجال الأعمال مثلاً)، الهوية (الأقليات)، ولدى الأطراف السياسية الأضعف.

6. وفي ختام هذا الدرس، يحسن أن نشير إلى ضرورة تصالح الجميع مع هويتهم الوطنية وفي مقدمتهم الإسلاميون الذين لم يعترفوا بها ولم يستطيعوا أن يخلقوا صياغات جديدة في علاقة بين الهوية الوطنية والثورات الديمقراطية وبين الانتماء العربي والإسلامي. وهذا المأزق أيضاً لا يخلو منه الأقليات الإثنية والثقافية والدينية في العالم العربي الذين تتصاعد بينهم الأحاديث عن هويات فرعية تنبعث من الرماد منفصلة عن الهوية الوطنية الجامعة.

رابعاً: بناء الدولة بإعادة التفكير فيها

إذا كان لي أن أصوغ الهدف الأساسي الذي يجب أن يجمع المصريين الآن (ولا أظنه يختلف في جوهره في البلدان العربية الأخرى) فسيكون «الحفاظ على الدولة المصرية من عمليات التحلل التي أصابتها بإصلاح مؤسساتها وتجديد أصولها، عن طريق بناء نظام ديمقراطي تعددي تشاركي، قادر على تلبية الحاجات العامة للمصريين بما يحفظ أمنهم الإنساني والقومي».

في هذا المقصد يبرز التحدي الأساسي الذي تواجهه الجماعة الوطنية في البلدان العربية المختلفة وهو إحداث تحول ديمقراطي أحد شروط نجاحه، إعادة بناء الدولة ولكن من خلال طرح صيغ

جديدة لإعادة البناء. فقد انتهت من المنطقة صيغة دولة ما بعد الاستقلال، وفي مصر مثلاً انتهت دولة يوليو التي يدق فيها الآن آخر مسمار في نعشها، تلك الدولة التي قامت على تلبية الاحتياجات الأساسية للمصريين مقابل تخليهم عن حريتهم. إن أخطر ما جرى وما يجري في المنطقة هو تبديد رأس المال التاريخي الذي أنجزه المواطنون على مدار العقود الماضية من إنشاء عدد من المؤسسات ذات التقاليد الراسخة التي سمحت بقيام الدولة بأداء وظائفها الأساسية باستقلال عن توجهات النظام السياسي. وأخشى ما أخشاه أن يكون استمرار الدولة العربية مرهوناً باستمرار النظام الحاكم ونخبته كما جرى في ليبيا والعراق. خاصة في ظل تحلل الدولة الوطنية إلى عناصرها الأساسية من طائفية وقبلية وإثنية وجهوية/مناطقية.

وأخيراً وليس آخراً فإن التفكير في الدولة العربية التي نروم إعادة بنائها في القرن الواحد والعشرين، يجب أن يكون مبنياً على تفكير جديد وليس إعادة إنتاج القديم، وهنا أشير فقط إلى مثال واحد وهو قيام الدولة العربية الحديثة متأثراً بالدولة القومية على مبدأي التجانس القومي والمركزية المقيتة، لكن التحدي الآن هو كيفية تعاملها مع التعددية الظاهرة في كل ركن، والتي تم التغطية عليها لسنوات طويلة، بالإضافة إلى كيفية إعادة التوازن

بين المجتمع والدولة التي تعد قضية اللامركزية إحدى تجلياتها.

خامساً: من إسقاط النظام إلى تفكيك الدولة العميقة

كان هذا عنوان مقال لي نشر في جريدة الشروق المصرية ديسمبر 2011¹ وأظن أنه من أوائل المقالات إن لم يكن الأول الذي يطبق هذا المفهوم على الدولة المصرية. من هذا المنظور يمكن الإشارة إلى عدد من الدروس:

1. عملية التفكيك ممتدة وتأخذ وقتاً طويلاً قد تستغرق عقوداً، وليس المهم السرعة في التحول، وإنما اتصال خطوات الإصلاح وعدم انقطاعها بحيث لا يعطي الفرصة للدولة العميقة بتحالفاتها الدولية والإقليمية والمحلية أن تستعيد قوتها وتعيد تنظيم صفوفها.

من هنا فإن النضال السلمي المستمر شرط ضروري لتفكيك مركزاتها، وهنا يحسن أن نؤكد أن أي استخدام للعنف لن تستفيد منه إلا الدولة العميقة بمؤسساتها.

2. تماسك قوى التغيير وتوافقها وتجانسها مع وجود دعم شعبي أحد مستلزمات تفكيك مراكزات الدولة العميقة. بالطبع ليس مهماً التوافق التام بين نخب التغيير، ولكن من الضروري

1 - هشام جعفر، «مصر من إسقاط النظام إلى تفكيك الدولة العميقة»، جريدة الشروق المصرية، 31 ديسمبر 2011، متاح على:

<https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=31122011&id=ade52ece-81f7-4e02-b88b-ecb1ffda193e>

الاتفاق على الحد الأدنى من قواعد التحول الديمقراطي ومطالبه العملية بالإضافة إلى حوكمة الإجراءات الموصلة إليه.

وهنا يحسن أن نثير هذا التساؤل: لمن تقدم التنازلات في الفترات الانتقالية، هل للدولة العميقة أم للمتفقين معنا أيديولوجيًا وإن كانوا غير ديمقراطيين، أم لشركاء الميدان من القوى الديمقراطية. لا تحول ديمقراطي من غير ديمقراطيين حقيقيين. 3. في حديث الانتخابات في الفترات الانتقالية يمكن الإشارة إلى

عدد من النقاط، ففي معظم تجارب الانتقال لا يتم اللجوء إلى الشعب -إن في استفتاءات أو انتخابات- بعد أسابيع من انهيار النظام القديم وذلك لعدم تصدير خلافات النخبة إلى الشارع قبل التوافق حولها (من وجهة نظري لم يكن المشكل في مارس 2011 في مصر هو الدستور أولاً أم الانتخابات أولاً، وإنما الانقسام المبكر بين نخب التغيير وقواه) الديمقراطية ليست انتخابات فقط، ولكن أيضًا من دون انتخابات نزيهة وتعددية، لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي، لذا فإن استمرارها مع التركيز على دفع العملية الديمقراطية هو الضمان الوحيد للانتقال السلمي، حتى ولو لم تأتِ الانتخابات الأولى بالحكومات التي تلبي المطالب. إن استمرار العملية الانتخابية قادر على تصحيح الخيارات الخاطئة، وفي تجارب التحول الديمقراطي عادة ما تخسر أول حكومة الانتخابات التالية بسبب ثورة التوقعات المتزايدة للمواطنين.

4. التفاهم بين النظام القديم والجديد من الأمور التي انطوت عليها أغلب خبرات التحول الديمقراطي . في هذه النقطة أشير إلى ما يلي:

- من الخطأ انفراد مؤسسات الدولة العميقة بإدارة الفترات الانتقالية والخيارات التي تعتمد عليها، ففي الحالات الناجحة من الانتقال الديمقراطي التي لعبت مؤسسات الدولة العميقة دوراً فيها، اقتصر دورها إما على تهيئة المشهد السياسي لانتخابات وإما تسليم السلطة للمدنيين.

- في حديث الصفقات بين مؤسسات الدولة العميقة وبعض قوى التغيير ليس مستبعداً وليس عيباً أو نقيصة من الرومانسية الثورية، لكن المشكلة الأساسية ألا تكون قوى التغيير موحدة ومتوافقة على ذلك، لأنه بدون ذلك يكون حديث الصفقات سبيلاً إلى انقسامها، كما يفتح الطريق إلى شق صفوفها والتلاعب على انقساماتها.

- تحالف أي تيار سياسي مع النواة الصلبة للدولة العميقة والسكوت على قمع أي تيار آخر، له تداعيات سلبية جسيمة على التيارين معاً، فهو مدمر لهما معاً ولعملية التحول الديمقراطي . كما لا يتصور أن تنسحب هذه النواة الصلبة من السلطة بعد تدمير المدنيين أو التيارات السياسية المنظمة، فالفراغ يجب أن يُملأ.

5. لا بد من توفير شروط خارجية مناسبة، فتفكيك الدولة العميقة ليست مسألة داخلية فحسب بل تتقاطع معها الفواعل الدولية والإقليمية بحكم امتداد شبكة تحالفاتها إلى هذين النطاقين.

6. ضرورة استمرار الضغط الشعبي على الدولة العميقة، مع وجود رأي عام مساند، وهنا يحسن أن نذكّر التناقض بين الإصلاح (بناء المؤسسات والانتخابات) وبين الثوري (استمرار الاحتجاجات في الشارع)، فالأثنان يجب أن يعملتا بتناغم معًا بغية إحداث التفكيك المطلوب.

وأخيرًا فإن الدولة العميقة قد ثبت فشلها، لأن صيغتها القديمة قد انتهت في كثير من مقوماتها، ولم تعد قادرة على توليد صيغ جديدة تلبي الحاجات العامة للمواطنين أو تستجيب للتحديات التي تواجه المجتمع والدولة معًا.

سادسًا: منظومة عدالة انتقالية مستقلة وذات موثوقية

في صيف 2011 -فيما أذكر- التقيت أحد خبراء التعامل مع الماضي [يُفضل البعض استخدام هذا المصطلح بدلاً من العدالة الانتقالية] الذي أوصاني بضرورة إيلاء هذه العملية أولوية في الحراك الثوري في مصر وقتها، ولكن للأسف لم أدرك أهمية هذا الأمر في علاقته بالتحول الديمقراطي إلا بعد فترة طويلة نسبيًا.

العدالة الانتقالية تتضمن أربعة عناصر: كشف الحقيقة فيما يخص الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها المواطنون في ظل الاستبداد، ومحاسبة المسؤولين المتورطين في الانتهاكات الجسيمة، وجبر الضرر للضحايا وتعويضهم ماديًا ومعنويًا، وأخيرًا إحداث إصلاحات مؤسسية وتشريعية تضمن عدم تكرار هذه الانتهاكات وبما يحول دون إعادة إنتاج الاستبداد مرة أخرى.

في علاقة العدالة الانتقالية بفترات التحول الديمقراطي يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

1. ضرورة بناء تحالفات وتوافقات تضمن توفير الإرادة السياسية التي تدعم إطلاق آلية للعدالة الانتقالية مستقلة وذات موثوقية، وهذه التحالفات لا يجب أن تتوفر عند البدء فقط بل يجب أن تستمر بما يضمن تنفيذ مخرجات هذه العملية من سياسات وتشريعات وإجراءات وقرارات. العدالة الانتقالية هي تعبير عن توازنات القوى بين قوى التغيير من جهة، وقوى النظام القديم من جهة أخرى. فهي ذات طبيعة استثنائية تتعامل مع لحظة استثنائية، لذا فإن تعثراتها ونجاحاتها يرتبط بالسياق الذي تتحرك فيه. لقد تعثرت تجاربها في البلدان العربية لافتقاد الإرادة السياسية، وضعف المجتمع المدني، وهشاشة مؤسسات العدالة، وعدم القدرة على التعبير الديمقراطي عن تنوع المجتمعات. من المهم اختيار اللحظة المناسبة بما يضمن توفر الإرادة السياسية.

2. ضرورة التوازن بين المحاسبة وبين التسامح، فالأولى تضمن عدم تكرار الفعل وتفكيك البنية التي أنتجته مع تعويض الضحايا ماديًا ومعنويًا، أما الثاني فهو سبيل تقدم عملية التحول الديمقراطي واستمرارها وعدم تحطيمها بالكلية نتيجة استئثار تحالفات وقوى قد تحطم التحول بالكلية.

مشكل العدالة الانتقالية أنها تتم في مرحلة تطبعها الصراعات والتجاذبات بين قوى تسعى إلى التمسك بالماضي والمحافظة على الوضع القائم، وأخرى تبغي التغيير وتنحو نحو تجاوز إكراهات الماضي، بما يجعل العملية تتحدد -طبيعة ومجالًا واتساعًا- بموازين القوى بين الطرفين- كما قدمت، لذا فهي ليست عملية سهلة لأن المطلوب هو التوفيق بين ما يتم اختياره من آليات العدالة الانتقالية، وبين الأوضاع السياسية القائمة التي تتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار [مثال الامتناع في تونس عن حظر رموز النظام السابق].

3. ضرورة تضمين الجانب الاقتصادي في عملية العدالة الانتقالية، مثل جرائم الفساد ونهب المال العام، فالعدالة الانتقالية ترتبط بالتنمية لأنها توفر شروط الاستقرار واحترام القانون اللازمين لها.

4. ضرورة الانطلاق من مقاربة شمولية لعملية العدالة الانتقالية، فما شهدناه في مصر بعد 2011 أنشطة متعددة ومبادرات

كثيرة، مثل استرداد أموال الدولة أو استرجاع شركات القطاع العام أو المجلس القومي لشهداء ومصابي الثورة أو حتى لجان تقصي حقائق، لكننا لم نشهد أية عملية متكاملة، وإنما جهوداً متفرقة لا يجمعها رابط. كما عانت هذه الجهود المتفرقة من غياب التوافق حولها، ناهيك عن أنها لم تكن أولوية عند قطاعات مؤثرة من قوى التغيير في ظل انقسام مبكر بينها حول الشرعية الدستورية والشرعية الثورية.

سابعاً: الخارج داخلي، والداخل خارجي.. ضرورة اعتبار الفواعل الدولية والإقليمية

في علاقة العوامل الخارجية بالتحول الديمقراطي، أجمعت الدراسات على ضرورة توفر بيئة خارجية داعمة ومساندة، إن لم تكن على الأقل محايدة. هذا ما جرى في أوروبا الشرقية في ثوراتها البرتقالية، وقد استفادت تركيا 2000/2012 من تقدمها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لإخراج المؤسسة العسكرية من هيمنتها على المجال السياسي، بل يشير البعض أن حزب العدالة والتنمية التركي جاء في إطار صفقة تمت مع الولايات المتحدة أبرمها فتح الله كولن الذي يطالب أردوغان بتسليمه الآن.

في هذا الدرس يمكن الإشارة إلى عدد من النقاط:

1. أحد بدايات الحراك الشعبي في مصر الذي نقل العمل السياسي نقلة نوعية مختلفة، تعلق بقضايا إقليمية حين تفاعل المجتمع السياسي مع الانتفاضة الفلسطينية وحصار غزة والعدوان على لبنان 2006، والحرب على العراق 2003. وقد انتقل الفعل السياسي من الغرف المغلقة وإصدار البيانات إلى تعبئة الجماهير والنزول إلى الشوارع بكثافة لأول مرة.

2. انتفاضات الربيع العربي كانت من لحظتها الأولى فعلاً إقليمياً، لقد كانت بمثابة تداعي الدومينو الذي انتقل من دولة إلى أخرى بسرعة البرق¹.

3. بالرغم من أن الثورات المضادة قد نسقت فيما بين أطرافها على المستوى الإقليمي، وفيما بينها وبين من يغبر عن مصالحها داخليا (وقد لحظنا تصاعد دور الفواعل الإقليمية منذ الموجة الأولى من الربيع العربي مقارنة بدور الفواعل الدولية) بالرغم من ذلك، إلا أن القوى الثورية أو قوى التغيير لم تبذل جهداً -على المستوى الإقليمي- يوازن انقراض الثورة المضادة على التغيير.

1- يمكن مراجعة تقرير حال الأمة الذي أصدره مركز دراسات الوحدة العربية في 2013، الذي يشرح فيه بالتفصيل كيف تعاملت البلدان العربية المختلفة، وإن لم يحدث فيها حراك شعبي كدول الخليج -مع تسونامي الانتفاضات- ومن الظريف أن من أشرف عليه هو أ. د. علي الدين هلال الذي أعتز بأستاذيته، لكن الانتفاضات قامت وهو أحد أركان نظام مبارك.

4. وإذا عجزت قوى التغيير أن تبني تحالفاتها على المستوى الإقليمي، فإنها للأسف لم تدرك الدلالة الحضارية لحراكها والتأثيرات الدولية لفعلها، فقد حركت هذه الانتفاضات ميادين عالمية كثيرة، وتأمل هذا التداعي العالمي للحراك بين مناطق كثيرة في العالم بما يعكس تطلعات الشعوب نحو الكرامة والإنسانية والعدالة.

لهذا الحراك جذوره الاجتماعية/الاقتصادية ودلالاته الثقافية/القيمية والسياسية، بما يستدعي التنبيه لأهمية بناء تحالفات عولمية يمكن أن تجابه الليبرالية الجديدة وتقدم حلولاً لأزمات الديمقراطية التمثيلية. فهذا الحراك الممتد عالمياً في القلب منه إعادة تعريف السياسة، وطبيعة العقد الاجتماعي/الاقتصادي في الدولة المعاصرة.

5. لأول مرة، كان للرأي العام العربي/الشعوب دور كبير في تحديد التغييرات الجيوإستراتيجية في مواقع اللاعبين الدوليين والإقليميين، ولقد كان لهذا الجمهور دور فاعل في تعريف أمنه القومي ودوائر الحركة فيه (وتأمل كيف زادت فاعلية الجامعة العربية في هذه الفترة إلى أن تم الانقضاء على الحراك).

6. يجب أن نتابع تصاعد الشعور بالكيانية العربية -مع إعادة تعريفها- إلى جانب تعزيز الوطنية المحلية [تأمل تفاعل حراك 2019 مع هموم بلدان عربية أخرى].

وأخيراً وليس آخراً فقد شاعت -بعد انكسار الموجة الأولى

من الربيع العربي- رواية سمعتها في السجن، وأظنها موجودة بين بعض رموز التغيير، أن الحراك في المنطقة تقف وراءه وتحركه قوى خارجية، وهو بالمناسبة نفس منطق خطاب أنظمة الثورات المضادة. قامت الثورات العربية متناقضة مع سياسة الولايات المتحدة وأوروبا في دعم الأنظمة المستبدة مثل مبارك وبن علي، والقبول بالأمر الواقع مع ما كان يطلق عليه الدول المارقة كليبيا وسوريا، بل إن حس السياسة الخارجية في هذه البلدان يخلو من استشعار أو التنبؤ بالتغيير (حالة الثورة الإيرانية والربيع العربي مثلاً)، وهذا بالطبع لا ينفي محاولة التوظيف أو الاستفادة لتحقيق أهداف إستراتيجية.

هكذا السياسة لا تعرف حديث المؤامرة، وتعرف التوظيفات واغتنام الفرص.

تم بحمد الله...

التعريف بالمؤلف

هشام جعفر باحث متخصص في شؤون الحركات الإسلامية، ومستشار لعدد من المؤسسات الدولية في حل النزاعات. حصل على تمهيدي الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩٤. مؤسس وعضو مجلس إدارة المركز الإقليمي للوساطة والحوار، وهو مركز متخصص في تصميم عمليات الحوار والوساطة.

